الأمم المتحدة

A/64/6 (Sect. 35)

الجمعية العامة

Distr.: General
16 March 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١*

الجزء الثالث عشر
حساب التنمية

الباب ٣٥
حساب التنمية

المحتويات

الفصل		الصفحة
	لمحة عامة	٤
المرفق		
	المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١	٨
	ألف - تيسير اندماج البلدان النامية بفعالية في الاقتصاد العالمي عن طريق خطط لتقديم المعونة من أجل التجارة	٨

* سيصدر فيما بعد موجز للميزانية البرنامجية المعتمدة بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٦ (A/64/6/Add.1).

270509 050509 09-26973 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

باء – دمج تغير المناخ في المسار الرئيسي للسياسات الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر في غرب أفريقيا ١٠

جيم – بناء القدرات من أجل تحقيق إدارة مشتركة متكاملة للموارد المائية في الجنوب الأفريقي ١٣

دال – تخفيف أثر تغير المناخ عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تكنولوجيات الوقود الأحفوري ١٦

هاء – تيسير التكيف مع تغير المناخ في وسائل النقل عن طريق معالجة الصلة بين الطاقة والبيئة ١٩

واو – تحسين القياس الكمي لعمل المرأة غير المأجور دعما لسياسات القضاء على الفقر ٢٢

زاي – تحسين إدارة تخصيص الموارد للبيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٢٥

حاء – تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية والمشتركة بين المؤسسات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق التعاون وتبادل المعارف بين الأقاليم ٢٨

طاء – تحسين التأهب لمخاطر الكوارث في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.. ٣١

ياء – تعزيز أمن الطاقة وتحسين سبل الحصول على خدمات الطاقة عن طريق إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة ٣٤

كاف – تعزيز الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ..... ٣٨

لام – بناء القدرات في مجال التقليل من آثار تغير المناخ من أجل تخفيف حدة الفقر في غربي آسيا ٤١

ميم – تعزيز القدرات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على التفاوض بشأن إبرام معاهدات استثمار ثنائية..... ٤٤

نون – تحسين استجابات العدالة الجنائية للاتجار بالأشخاص في جنوب شرق أوروبا مع التركيز بوجه خاص على مولدوفا..... ٤٧

سين – تعزيز القدرات في البلدان النامية لأغراض التطبيق الفعال لقانون المنافسة للحد من قيود الإنتاجية الاقتصادية إلى أدنى حد ممكن..... ٤٩

عين – معالجة آثار وانعكاسات الأزمة المالية العالمية على البلدان النامية من خلال تقديم الدعم لتنمية قطاع الخدمات ٥٢

فاء – زيادة قدرات البلدان النامية على مراعاة تعميم المنظور الجنساني في السياسات التجارية ٥٤

صاد – تعزيز القدرات على تحقيق إدارة فعالة للأصول والخصوم في المكاتب الوطنية لإدارة الديون ٥٧

قاف – إدماج بعد التجارة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٥٩

راء – بناء قدرات موظفي الجمارك لمنع التجارة غير المشروعة في السلع الأساسية الحساسة بيئيا من خلال مبادرة الجمارك الخضراء ٦٣

شين – بناء القدرات في مجال التخطيط الوطني للإنتاج الغذائي المستدام. ٦٦

تاء – تعزيز إسهام السلطات المحلية وشركائها صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال بناء قدرات معاهد التدريب التابعة للحكومات المحلية ٦٩

ثاء – تعزيز شبكات المعارف الإقليمية لتعزيز فعالية تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية وتقييم التقدم المحرز ٧١

خاء – الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في أفريقيا من خلال تعزيز قدرات إدارة الموارد البشرية للقطاع العام ٧٤

ذال – دعم إنشاء شبكة معارف برلمانية لأمريكا اللاتينية ٧٧

ضاد – تعزيز القدرات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ من خلال تحسين إدارة تقلبية توافر المياه وغيرها من التغيرات التي يتسبب فيها تغير المناخ في أفريقيا. ٧٩

ألف ألف – تعزيز تقديم التقارير الوطنية دعماً لتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات ٨٢

ألف باء – تعزيز الإحصاءات والمؤشرات الرئيسية لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ٨٥

التذييلات

١ – المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ . . . . . ٨٨

٢ – موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة. ٩١

لمحة عامة

٣٥-١ عملا باقتراح الأمين العام الوارد في تقريره المعنون ''تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح'' (A/51/950) قررت الجمعية العامة في قرارها ٥٢/١٢ باء، في جملة أمور، أن تنشئ حسابا للتنمية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٥٢/٢٢١ ألف، على اعتماد قدره ٠٦٥ ٠٠٠ ١٣ دولار لحساب التنمية في إطار الباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٣٥-٢ ووفقا لقرار الجمعية العامة ٥٢/٢٣٥، الذي طلبت فيه الجمعية تقريرا مفصلا عن استدامة حساب التنمية، وطرائق تنفيذه، والأغراض المحددة لاستخدام الموارد وما يتصل بذلك من معايير الأداء، قدم الأمين العام تقريرا عن تشغيل حساب التنمية (A/53/945). وبعد أن نظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/53/7/Add.12)، قررت الجمعية، في قرارها ٥٤/١٥، في جملة أمور، إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية استنادا إلى برامج الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة. وفي فترات السنتين الست الماضية (١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، اعتمدت الجمعية العامة ١٣٨ مشروعا تُموّل من حساب التنمية.

٣٥-٣ وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٦٠/٢٤٦، إعادة تقدير تكاليف حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وترتب على ذلك زيادة بمبلغ ١٠٠ ٨٨٩ دولار في مرحلة الاعتماد الأولي لفترة السنتين المذكورة. وقد أُعيد تقدير تكاليف حساب التنمية في أثناء إعداد تقرير الأداء الأول للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مما أسفر عن زيادة بلغت ٨٠٠ ٢٦ دولار. وقررت الجمعية، في قرارها ٦١/٢٥٢ (الفقرة ٥ من منطوق القرار، القسم الرابع) أن تعتمد مبلغا قدره ٢,٥ مليون دولار لحساب التنمية، كتدبير استثنائي فوري لمعالجة النقص في تحويل الموارد إلى الحساب منذ إنشائه. وقررت الجمعية العامة كذلك، بقرارها ٦٢/٢٣٥ ألف (في الفقرة ٢ من منطوق القرار) زيادة المبلغ المخصص في إطار الباب ٣٤، حساب التنمية، بمقدار ٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقررت الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٣٨ (القسم الثامن، الفقرة ١١ من المنطوق) اعتماد مبلغ ٢,٥ مليون دولار لحساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتبعا لذلك، وبناء على هذين القرارين مجتمعين، يبلغ الاعتماد المنقح في إطار حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما مقداره ٣٠٠ ٦٥١ ١٨ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٣٠٠ ٥٨٦ ٥ دولار عن مستوى الحساب الذي اعتمدته الجمعية عند إنشائه. وتستند المقترحات التفصيلية المعروضة في هذه الوثيقة بشأن استخدام هذه الموارد في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ للشريحة السابعة من مشاريع التعاون التقني إلى الإجراءات والترتيبات المتعلقة باستخدام حساب التنمية التي وافقت عليها الجمعية في قراراتها

٥٣/٢٢٠ ألف و ٥٣/٢٢٠ باء و ٥٤/١٥ و ٥٤/٢٤٩ و ٥٦/٢٣٧ و ٦٠/٢٤٦ و ٦١/٢٥٢ و ٦٢/٢٣٥ و ٦٢/٢٣٧ و ٦٢/٢٣٨.

الجدول ١

الاحتياجات من الموارد حسب العنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

العنصر	نفقات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	النمو في الموارد المبلغ	النمو في الموارد النسبة المئوية	تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١
حساب التنمية	١٦ ٥٥١,٩	١٨ ٦٥١,٣	–	–	١٨ ٦٥١,٣

٣٥-٤ يرد في الجدول ٢ أدناه موجز للاحتياجات من الموارد للشريحة السابعة من المشاريع حسب وجه الإنفاق:

الجدول ٢

موجز الاحتياجات من الموارد حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٠-٢٠١١
تكاليف الموظفين الأخرى	١ ٠٤١,٠
الاستشاريون والخبراء	٤ ٣٣٦,٥
سفر الموظفين	٢ ٠٩٥,٨
الخدمات التعاقدية	٢ ٣٣٧,٥
مصروفات التشغيل العامة	٥٥١,١
الأثاث والمعدات	١٢٨,٠
الزمالات الدراسية والمنح والمساهمات	٨ ١٦١,٤
المجموع	**١٨ ٦٥١,٣**

٣٥-٥ يتمثل هدف حساب التنمية في تمويل مشاريع تنمية القدرات في المجالات ذات الأولوية الواردة في جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية، التي تفيد البلدان النامية. ويشجع الحساب على التعاون الوثيق بين كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الأنشطة المبتكرة والشاملة لعدة قطاعات، على الصعيد الإقليمي أو فيما بين الأقاليم، التي تستعين أساسا بالموارد التقنية والبشرية وسائر الموارد المتاحة في البلدان النامية. وفي استعراض لتأثير الحساب أُجري في السنة العاشرة من عمله، وفقا لطلب من الجمعية العامة في قرارها

٢٥٢/٦١، أبرزت الكيانات المنفذة أهمية الحساب لا بوصفه أداة للربط بين قدراتها المعيارية والتحليلية فحسب، بل وبوصفه وسيلة لبناء علاقات عمل تعاونية مع كيانات الأمم المتحدة وتقوية التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. واستعرضت الكيانات الحساب أيضا بوصفه وسيلة فعالة لاختبار منهجيات وأدوات جديدة لبناء القدرات التي تخدم الأهداف والأنشطة الإنمائية الأخرى، ولاستخدام قدرات البلدان النامية، ولتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب (الفقرة ٢٢ من الوثيقة A/62/466).

٣٥-٦ والموضوع العام للشريحة السابعة من حساب التنمية هو ”تقديم الدعم لمعالجة التحديات الإنمائية العالمية المهمة من أجل زيادة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا من خلال التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي“.

٣٥-٧ وستنفذ المشاريع الثمانية والعشرون التي اقتُرح تمويلها في إطار الشريحة السابعة من قبل عشرة كيانات من الأمانة العامة تحت إشراف اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من بينها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وجميع اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). وينطوي تصميم مشاريع عديدة على أن تقوم بتنفيذها جهات عالمية وإقليمية منفذة باشتراك بعضها مع بعض، ومع كيانات أخرى من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية ووطنية.

٣٥-٨ وتمتثل المشاريع المقترحة للمعايير التي وضعتها الجمعية العامة، وتأخذ في الاعتبار قدرة الجهة المنفذة المعنية على تنفيذ أنشطة المشاريع في الموعد الزمني المقرر. ويُتوقع من الجهات المنفذة أن تستخدم القدرات البشرية والتقنية إلى الحد الممكن لتحقيق أقصى قدر من نقل المعارف، باستخدام شبكات من الخبراء وفتح قنوات اتصال على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي، وذلك بغرض تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية. وتركز مشاريع كثيرة تحديدا على الاستجابة للاحتياجات الناشئة للدول الأعضاء، ومن بينها التحديات المتصلة بتغير المناخ وبالأمن الغذائي والأزمة المالية.

٣٥-٩ وبصفة عامة، هناك تركيز معزز على احتياجات التنمية الأفريقية في الشريحة السابعة، يعكس الشواغل التي عبرت عنها الدول الأعضاء بشأن التوزيع الإقليمي للأنشطة الإنمائية. ولذلك، سينفذ عشرون مشروعا أنشطة لبناء القدرات في البلدان الأفريقية. وسينشئ كثير من تلك المشاريع صلات لإدارة المعارف بين أفريقيا وغيرها من المناطق.

٣٥-١٠ وقد أقرت اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية قائمة المشاريع المقترحة في اجتماعها المعقود في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٣٥-١١ وقد زاد تعقيد إدارة حساب التنمية واتسع نطاقها، بما يتماشى مع ازدياد عدد المشاريع التي تجري إدارتها وارتفاع توقعات الدول الأعضاء فيما يخص التنسيق ووضع البرامج والرصد والتقييم وتقديم التقارير. ومع مرور الزمن، استمر إدخال التحسينات من أجل تحسين إدارة حساب التنمية، بينما ازداد عدد المشاريع التي

تمر بمراحل مختلفة من البرمجة والتنفيذ ليصل إلى ١٠٠ مشروع، حيث تجري في نفس الوقت إدارة ثلاث شرائح متداخلة. ويجري في نفس الوقت استعراض المشاريع التي اكتملت في الشريحة الرابعة مع المشاريع الجارية في الشريحتين الخامسة والسادسة، بغرض استخلاص الدروس المستفادة. ويضطلع وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية حاليا ، بصفته مديرا للبرامج، بمهام إدارية جسيمة بصفة مستمرة، تشمل تحديد موضوع كل شريحة، وطلب مقترحات المشاريع وتقييمها للتحقق من امتثالها للمعايير التي قررتها الجمعية العامة، والتشاور مع الجهات المنفذة، ومع مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات خلال عملية وضع البرامج؛ وطلب وثائق تفصيلية للمشروع واستعراضها والإفادة بالرأي بشأنها؛ وتحليل بيانات التنفيذ، ورصد التقدم المحرز وتقييمه وتقديم التقارير بشأنه؛ وإقفال كل شريحة؛ والاحتفاظ باتصال منتظم مع الجهات المنفذة، وتقديم المشورة والتوجيه المتواصلين لها. ويقدم مدير البرامج الدعم أيضا إلى لجنة التوجيه لحساب الدعم، ويطور موقع الإنترنت المخصص لحساب التنمية، ويتعهده وتشغيله.

٣٥-١٢ وكانت إحدى التحسينات الكبرى، التي بدأت في الشريحة الرابعة، هي إدخال شرط مفاده أن تضع الكيانات المنفذة، لكل مشروع معتمد، وثائق تفصيلية تستند إلى أطر منطقية شاملة. وإدراكا من مجلس مراجعي الحسابات لقيمة هذا النهج، أوصى (الوثيقة A/63/5، المجلد الأول، الفقرة ٨٩) بأن ''تطبق الإدارة بالنسبة إلى جميع أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها، آلية قائمة على النتائج، مناظرة لتلك التي تطلب من المشاريع الممولة من حساب التنمية''. وابتداء من الشريحة الخامسة، أدخلت تقييمات إلزامية للمشاريع التي أكلمت. وإضافة إلى ذلك، ازداد باطراد جمع الدروس المستفادة على صعيد المشاريع واستخدامها في وضع برامج للمشاريع الجديدة. وفي أوائل عام ٢٠٠٩، أنشأ مدير البرنامج لجنة توجيهية تتألف من ممثلين للكيانات المنفذة، لتقديم المشورة إليه ومساعدته في أمور وضع البرامج والتنسيق والرصد لمشاريع حساب التنمية.

٣٥-١٣ وخلص استعراض تأثير حساب الدعم الذي طلبته الجمعية العامة إلى أن المرجع يتطلب تقديم مزيد من خدمات الإدارة والرصد المنهجيين على الصعيد المركزي ومن ذلك اعتماد نهج أكثر انتظاما في تحليل النتائج، إلى مجموعة أساسية محدودة من الموظفين المكرسين لهذا العمل (A/62/466، الفقرة ٥٧). وخلص التقرير المرحلي الخامس المتعلق بتنفيذ مشاريع ممولة من حساب التنمية (A/62/123، الفقرة ٣٥) إلى نتيجة مماثلة مفادها أن قدرات الرصد والتقييم ستحتاج إلى ''رفع مستواها باستمرار'' نظرا لاتساع نطاق المشاريع وازدياد تعقيدها. و لم يطلب الأمين العام موارد محددة في هذا الصدد في الوقت الحاضر، وسوف يواصل الاستنارة برأي الدول الأعضاء.

٣٥ -١٤ وينبغي قراءة هذه الملزمة بالاقتران مع التقرير المرحلي السادس عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية، الذي يعده الأمين العام وفقا لطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر A/58/7/Add.5) بأن يقدم للجمعية العامة تقرير مرحلي مستقل تُفصل فيه الآثار والدروس المستفادة.

المرفق

المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

ألف - تيسير اندماج البلدان النامية بفعالية في الاقتصاد العالمي عن طريق خطط لتقديم المعونة من أجل التجارة

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٣٠٠ ٩٧٥ دولار)

معلومات أساسية

١ - يتوقع المجتمع الدولي بحق أنه إذا أمكن للتجارة أن تقوم بدورها كما هو متوخى في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، فسوف يتحقق تلاحم إيجابي مع الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يرمي إلى تخفيض العدد المطلق من الناس الذين يواجهون الجوع والفقر. وفي هذا الصدد، بدأ تنفيذ عدة مبادرات عالمية ترمي إلى مساعدة البلدان النامية على تحسين اندماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق التجارة. ومن بين تلك المبادرات، مبادرة تقديم المعونة من أجل التجارة في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وبوصف مبادرة المعونة من أجل التجارة ابتكارا جديدا، فقد فهمت بأنها لا تدمج التجارة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الأوسع نطاقا في البلدان المستفيدة فحسب، بل إنها تعالج القيود الواسعة النطاق المتصلة بالتجارة، التي تتراوح من السياسات واللوائح التجارية إلى الهياكل الأساسية الصلبة من أجل التجارة. وستضمن المعونة من أجل التجارة أيضا ملكية البلدان، كما ستساعد على تحسين القدرة الاستيعابية للبلدان المستفيدة بمساعدتها على وضع مقترحات مشاريع ملائمة في مجال تقديم المعونة من أجل التجارة، وآليات فعالة للتنفيذ.

٢ - وفي عام ٢٠٠٧، أجرى المجتمع الدولي الاستعراض العالمي الأول للمعونة من أجل التجارة. وأُلحق الاستعراض العالمي باستعراضات إقليمية جرت في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. وقد اشتركت في تنظيم تلك الاستعراضات منظمة التجارة العالمية ومصارف التنمية الإقليمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية. ولكن تلك الاستعراضات لم تشمل البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في أمريكا الوسطى وغرب آسيا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا. وإضافة إلى ذلك، لم ترتبط بعض اللجان الإقليمية بتلك العملية، رغم أن لها دورا مهما في صياغة وتنسيق استراتيجيات التنمية الإقليمية. وحددت الأقاليم التي جرت الاستعراضات فيها المجالات ذات الأولوية التي يمكن أن يكون للمعونة من أجل التنمية فيها أثر إيجابي وأن تمكّن اقتصاداتها من الاستفادة من التجارة. ونشأت بضع مسائل حاسمة الأهمية من الاستعراض العالمي للمعونة من أجل التجارة، وهي مسائل يجب معالجتها لضمان أن يتسنى لتلك المبادرة أن تؤدي إلى النتائج

المتوقعة التي ستساعد تحديدا على كفالة أن يستفيد من التجارة كل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأقل البلدان نموا.

٣ - وتتمثل المسألة الأساسية في وجود أولويات إنمائية وخطط عمل واضحة، وهو ما تبين عدم وجوده في معظم بلدان المناطق التي جرى فيها الاستعراض العالمي. ويقتضي البعد الإقليمي للمعونة من أجل التجارة أن تقدم البلدان أولويات وخطط عمل تراعي احتياجات التجارة عبر الحدود. ويكتسب التنسيق على الصعيد الإقليمي باستخدام المؤسسات الإقليمية القائمة أهمية أيضا. وفضلا عن ذلك، يجب أن تكون القوة الدافعة وراء المعونة من أجل التجارة هي وجود مشاركة قوية من جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، حسب ما اتفق عليه خلال الاستعراض العالمي الذي جرى في منظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٤ - ويسعى المشروع إلى التركيز على ثلاث مسائل حاسمة تقوم فيها اللجان الإقليمية بدور مهم: كفالة أن تكون المعونة من أجل التجارة شاملة للجميع؛ وتبادل المعارف والمعلومات بشأن كيفية تنفيذ الأقاليم المختلفة للمعونة من أجل التجارة، ورصدها؛ والتوصل إلى توافق عالمي للآراء بشأن تحديد المؤشرات التي يمكن أن تستخدم لرصد المعونة من أجل التجارة.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة وتنفيذ برامج ومشاريع في مجال المعونة من أجل التجارة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

الصلة بالإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ١ (التجارة والتمويل والتنمية الاقتصادية) للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبرنامج الفرعي ٢ (التجارة والاستثمار) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والبرنامج الفرعي ١ (الروابط مع الاقتصاد العالمي، والتكامل والتعاون الإقليميين) للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبرنامج الفرعي ٦ (التجارة) للجنة الاقتصادية لأوروبا، والبرنامج الفرعي ٣ (التنمية والتكامل الاقتصاديان) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ والهدفان ١ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٥٠,٠
الخبراء الاستشاريون	١٢١,٠
السفر	١٢٠,٠
الخدمات التعاقدية	٨٩,٣
حلقات عمل/تدريب	٥٩٥,٠
المجموع	**٩٧٥,٣**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين فهم المسؤولين عن رسم السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة لمبادرة المعونة من أجل التجارة وأثرها على النمو والتنمية من أجل تنفيذ وصياغة استراتيجيات للمشاريع للاستفادة من تلك المبادرة.	(أ) زيادة عدد المشاريع المقبولة لدى المصارف في مجال المعونة من أجل التجارة تحديدا، والمقدمة للحصول على التمويل.
(ب) تحسين القدرات والمهارات الفنية على صياغة وتنفيذ المشاريع والبرامج المتصلة بالمعونة من أجل التجارة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.	(ب) اعتماد مؤشرات مبسطة وقابلة للمقارنة تبين العرض والطلب وعناصر الأداء لأغراض رصد المعونة من أجل التجارة.

الأنشطة الرئيسية

٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تنظيم خمس حلقات عمل لبناء القدرات في مجال المعونة من أجل التجارة بشأن استراتيجية المعونة من أجل التجارة، وخطة العمل وإعداد المشاريع المقبولة لدى المصارف (مشروع واحد في كل إقليم) لمساعدة البلدان أو مجموعات البلدان على تحديد المشاريع المقبولة مصرفيا في مجال المعونة من أجل التجارة؛

(ب) تنظيم خمسة اجتماعات لأفرقة الخبراء (اجتماع واحد في كل إقليم) بشأن وضع مؤشرات ملائمة لرصد تنفيذ المعونة من أجل التجارة؛

(ج) تنظيم منتدى مشترك بين الأقاليم لتبادل الأمثلة والدروس المستفادة ، يرمي إلى مساعدة البلدان على تحديد مشاريع المعونة من أجل التجارة.

باء - دمج تغير المناخ في المسار الرئيسي للسياسات الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر في غرب أفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٥٠٠ ٦٣٧ دولار)

معلومات أساسية

٦ - ويُعد تغير المناخ، مع ما يترتب عليه من آثار ضارة على الأمن الغذائي والنشاط الاقتصادي والمياه وسائر الموارد الطبيعية الأخرى والهياكل الأساسية المادية، أحد أخطر التهديدات التي تواجه التنمية المستدامة. وهو عقبة خطيرة تواجه الكفاح من أجل تخفيف وطأة الفقر في البلدان النامية، الذي يعتمد إلى حد كبير على

الزراعة المطرية. ورغم أن عدة سنين قد مضت منذ صدقت الدول الأعضاء على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، فإن السياسات والاستراتيجيات، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي، لا تولى لمخاطر المناخ سوى اهتمام ضئيل. ومازال الهدف هو وجوب أن تتضمن السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية البعد المتعلق بتغير المناخ، ووجوب اتخاذ التدابير التقنية والثقافية اللازمة لمعالجة تلك المشكلة.

٧ - وقد ظل تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا يمثل تحديا كبيرا يواجه كلا من الحكومات والوكالات الإنمائية. وقد ظل نصيب الفرد من إنتاج الغذاء يشهد توجها تناقصيا على مدى العقدين الماضيين، مما أسفر عن تعرض عدد متزايد من الناس لانعدام الأمن الغذائي والفقر الناجم عن قلة الدخل (بيانات قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٤). وقد أسهمت عدة عوامل في هذه الحالة السيئة، منها ضعف بلدان المنطقة تجاه تغير المناخ؛ وسوء طبيعة التربة في منطقة الساحل الأفريقي؛ والنمو السكاني السريع؛ وانخفاض استخدام التكنولوجيات الحديثة لتحسين أنواع المحاصيل، ويشمل ذلك استخدام الأسمدة والميكنة والري وهو ما زاد التنمية الزراعية في أنحاء أخرى من العالم؛ فضلا عن سوء تنفيذ السياسات.

٨ - ويعمل في القطاع الزراعي ما يتراوح بين ٧٥ و ٩٠ في المائة من السكان العاملين، حسب البلد، ويساهم في ما يقرب من ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. ولكن الزراعة في المناطق شبه القاحلة تُعد مشروعا له مخاطر مرتفعة بسبب تفاوت كمية الأمطار وعدم إمكان الاعتماد عليها. وغالبا ما يكافح المزارعون دون جدوى لإنتاج ما يكفي من الغذاء لاستخدامهم الكفافي. ولكن معظم النماذج المناخية تتنبأ بان منطقة الساحل الأفريقي ستصبح أكثر جفافا في القرن الحادي والعشرين. ويعني ازدياد حرارة المناخ تبخر المياه والنتح سيصبحان أكثف، مما يزيد تفاقم الظروف القاحلة الموجودة بالفعل. ومن ثم فإن لم تتخذ إجراءات عاجلة، سيصبح نقص الأغذية أشد حدة، مما يزيد تفاقم الأزمات الغذائية الحالية ويؤدي إلى تدهور الحالة الغذائية في غرب أفريقيا. ومن المرجح أن يصبح تغير المناخ أكبر عقبة تواجه تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر وسائر الأهداف الإنمائية للألفية في غرب أفريقيا. ولذلك، فإن معالجة مسائل الأمن الغذائي والفقر والتدهور البيئي في غرب أفريقيا أمر ملح، لا سيما مع توقعات تغير المناخ.

٩ - ويستفيد هذا المشروع من الدروس المستخلصة من نتائج المؤتمر الدولي للحد من تعرض النظم الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ في غرب أفريقيا الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وسينفذه مكتب غرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع أمانتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الحكومات في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الحكومية الدولية على دمج تغير المناخ ضمن السياسات الزراعية الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر.	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
الصلة بالإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٧ (الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية)؛ والبرنامج الفرعي ٢ (الأمن الغذائي والتنمية المستدامة) للجنة الاقتصادية لأفريقيا.	الخبراء الاستشاريون ٦٥,٠ تكاليف السفر ١٢٠,٠ الخدمات التعاقدية ٤٢,٥ مصروفات التشغيل ١٠,٠ حلقات العمل ٤٠٠,٠ **المجموع ٦٣٧,٥**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة واضعي السياسات على دمج تغير المناخ ضمن السياسات الزراعية الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر	(أ) زيادة عدد السياسات الزراعية الوطنية والإقليمية التي تأخذ في الحسبان التأثيرات المترتبة على تغير المناخ
(ب) تحسين أنواع المحاصيل والأسمدة والميكنة والري في الإنتاج الزراعي في المنطقة دون الإقليمية بفضل تلقي الدعم من المشروع	(ب) زيادة عدد البلدان التي تستخدم أنواعا محسنة من المحاصيل والأسمدة والميكنة والري في الإنتاج الزراعي
(ج) تعزيز قدرة صغار المزارعين في غرب أفريقيا على استعمال تكنولوجيات بسيطة وفعالة، ويشمل ذلك تقديم الدعم في مجال السياسات من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية	(ج) زيادة عدد البلدان في غرب أفريقيا التي يستخدم فيها صغار المزارعين تكنولوجيات وسياسات بسيطة وملائمة للغاية

الأنشطة الرئيسية

١٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) إعداد وثائق معلومات أساسية لحلقات العمل التدريبية؛

(ب) تنظيم ثلاث حلقات عمل تدريبية لممثلي وزارات الزراعة والبيئة والمنظمات الحكومية الدولية في القطاع الزراعي، من أجل تعزيز القدرات على دمج آثار تغير المناخ في المسار الرئيسي للقطاعات الزراعية في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

(ج) تعزيز تبادل أفضل الممارسات بين المزارعين والمسؤولين في وزارات الزراعة والبيئة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن طريق التعلم من الأقران وتبادل المعارف؛

(د) تقديم المساعدة التقنية من أجل تقوية المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية والإقليمية في مجال مساعدة المزارعين على تكييف أساليبهم في الزراعة مع احتياجات تغير المناخ.

جيم - بناء القدرات من أجل تحقيق إدارة مشتركة متكاملة للموارد المائية في الجنوب الأفريقي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٨٠٠ ٦٠٦ دولار).

معلومات أساسية

١١ - لدى المنطقة دون الإقليمية للجنوب الأفريقي بما لا يقل عن خمسة عشر مجرى مائيا ومستودعا للمياه الجوفية مشتركة. وهناك خمسة بلدان في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي تبلغ نسبة ما تحصل عليه من مياه من خارج أراضيها ٥٠ في المائة[(١)] كما أن ٧٠ في المائة من المياه السطحية في تلك المنطقة يشترك فيها بلدان أو أكثر. وتشهد تلك المنطقة دون الإقليمية تنوعاً شديداً في توافر موارد المياه من الناحيتين المكانية والزمانية. ومن المتوقع أن يواجه ثلاثة من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نقصا خطيرا في المياه في العشرين إلى الثلاثين عاما القادمة. وبينما يتقدم النمو الاقتصادي ويزيد السكان، من المتوقع أن تصبح عدة بلدان في تلك المنطقة دون الإقليمية في حالة ''إجهاد مائي'' بحلول عام ٢٠٢٥. وتشهد تلك المنطقة دون الإقليمية معدل انتشار مرتفع للجفاف والفيضانات، وتنخفض فيها إمكانيات الوصول إلى مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي، ويتسع نطاق حالة انعدام الأمن الغذائي بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي. ويمكن أن تؤثر هذه العوامل تأثيرا سلبيا على قدرة بلاد المنطقة دون الإقليمية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال المياه والصرف الصحي، ما لم تتخذ إجراءات عاجلة لمعالجة تلك المسائل.

١٢ - تعد الإدارة المستدامة للمياه مسألة جوهرية للتوصل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعد ندرة المياه مسألة جوهرية في مواجهة تحدي الفقر في أفريقيا. وقد اتخذت المنطقة دون الإقليمية للجنوب الأفريقي على مدى العقد الماضي خطوات من أجل وضع البروتوكول المتعلق بنظم المجاري المائية المشتركة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسياسات المائية لتلك الجماعة، والبرنامج الاستراتيجي الإقليمي لتطوير الهياكل الأساسية المائية. ويهدف البرنامج إلى وضع الهياكل الأساسية المائية اللازمة لمضاعفة مساحة الأراضي التي تروى، وخفض نسبة الأشخاص الذين لا تتوافر لهم أسباب الوصول إلى مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي في الجنوب الأفريقي بمقدار النصف، بحلول عام ٢٠١٥.

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠٠٦: قاعدة بيانات استخدامات الأراضي والمياه في نظام المعلومات المتعلقة بالمياه والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، روما. http://www.fao.org/ag/agl/aglw/aquastat/main/index.stm.

١٣ - ويهدف البرنامج المقترح إلى تقديم الدعم إلى الجماعة في ما تبذله من جهود في الإدارة المشتركة للموارد المائية لتعجيل التوصل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في تلك المنطقة دون الإقليمية. وهو مصمم من أجل تحسين الإدارة الإقليمية للموارد المائية المشتركة وتحسين قدرة منظمات حوض النهر والهيئات الوطنية والإقليمية المشاركة في إدارة الموارد المائية المشتركة، من أجل تحقيق العدالة والكفاءة والاستدامة في استعمال الموارد المائية المشتركة وإدارتها. وسيكون المشروع مهما أيضا لتعزيز التواصل في مجال السياسات فيما بين منظمات أحواض الأنهار عن طريق تبادل المعلومات وإدارة المعارف، بالاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من أحواض الأنهار مثل الميكونغ والدانوب.

١٤ - وسيستفيد المشروع من الدروس المستخلصة من مشاريع مماثلة بشأن تنمية موارد المياه المشتركة التي نفذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مناطق دون إقليمية وبلدان مختلفة في أفريقيا، ومبادرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية في نهر الميكونغ بالتعاون مع لجنة نهر الميكونغ، والدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى اللجنة الدولية لحماية نهر الدانوب. وسينفذ المشروع المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع شعب أخرى بمقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وستعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نحو وثيق في تنفيذ المشروع مع الروابط الإقليمية المعنية بالمياه، وأمانتي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وكذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

١٥ - ويتماشى المشروع مع أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالالتزام المائي، فيما يتعلق بتحسين المبادرات الوطنية والإقليمية من أجل تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في البلدان والأحواض العابرة للحدود في أفريقيا. وهو يدعم برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، ونشاط النيباد لزيادة مساحة الأراضي المروية في أفريقيا، والدعوة إلى جدول أعمال القرن ٢١[٢] بشأن استخدام المياه من أجل التنمية المستدامة، وكذلك رؤية الشبكة الأفريقية لمنظمات الأحواض المتمثلة في حشد الخبرة العملية بشأن إدارة الموارد المائية المشتركة من أجل التنمية في أفريقيا. ويتناول المشروع أيضا مجال التركيز الاستراتيجي الحالي للجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز التكامل الإقليمي والمساعدة على تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا دعما للنيباد.

(٢) خطة العمل الشاملة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .www.un.org/esa/sustdev/documents/agenda21/english/agenda21toc.htm

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الحكومات ومنظمات أحواض الأنهار في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والمساهمة في تعجيل التقدم نحو تحقيق التكامل الإقليمي في تلك المنطقة دون الإقليمية.

الصلة بالإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٧ (الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية)؛ والبرنامج الفرعي ٥ (التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي) للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستشاريون	١١٢,٥
تكاليف السفر	٦٨,٠
الخدمات التعاقدية	٤٥,٣
الجولات الدراسية	٤٥,٠
مصروفات التشغيل	٣١,٠
حلقات العمل	٣٠٥,٠
المجموع	**٦٠٦,٨**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة الموارد المائية المشتركة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين توليد الطاقة وتعزيز إمكانيات الوصول إلى مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي من أجل تخفيف وطأة الفقر على الصعيد دون الإقليمي.	(أ) زيادة عدد الخبراء في المنطقة دون الفرعية وقدرتهم على تحقيق إدارة متكاملة للموارد المائية المشتركة
(ب) تحسين قدرات منظمات أحواض الأنهار وواضعي السياسات لقطاع المياه والمجتمعات المحلية المشاطئة على تحقيق إدارة متكاملة للموارد المائية المشتركة	(ب) زيادة عدد المشاريع والأنشطة المشتركة التي تقوم بها منظمات أحواض الأنهار في المنطقة دون الإقليمية وغيرها من الأنشطة الرامية إلى تعزيز تبادل الخبرات وإدارة المعارف

الأنشطة الرئيسية

١٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) عقد اجتماع لثلاثة أطراف هي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن إدارة أحواض الأنهار والموارد المائية المشتركة من أجل تحقيق التنمية في الجنوب الأفريقي: تبادل الخبرات في إطار المنطقة دون الإقليمية وفيما وراءها من أجل موظفي منظمات أحواض الأنهار لتحسين مهاراتهم وقدراتهم التقنية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والتعلم من أفضل الممارسات في حوضي نهر الميكونغ والدانوب، ويشمل ذلك تحديد مجالات التعاون الممكنة؛

(ب) تعزيز تبادل الخبراء بين منظمات أحواض الأنهار في الجنوب الأفريقي مع لجنتي نهر الميكونغ والدانوب، من أجل تشجيع تنفيذ المنهجيات المشتركة وتيسير تبادل المعلومات والتواصل بشأن المعايير القياسية وأفضل الممارسات للإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

(ج) إنشاء منتدى مناقشة إلكتروني للخبراء بشأن موارد المياه المشتركة من أجل تعزيز تبادل المعلومات والمعارف (يجري القيام به بالاشتراك مع لجنتي نهر الميكونغ والدانوب)؛

(د) تنظيم اجتماع بالتعاون مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن تنفيذ سياسات موارد المياه المشتركة والإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الجنوب الأفريقي، وحوار رفيع المستوى حول مائدة مستديرة بشأن التحديات في مجال السياسات المتصلة بموارد المياه المشتركة، التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الجنوب الأفريقي (تنظم بالتعاون مع لجنة نهر الميكونغ واللجنة الدولية لحماية نهر الدانوب)؛

(هـ) تنظيم حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية من أجل تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة (إدارة المعارف والبيانات، والحوار فيما بين البلدان، وفيما بين القطاعات وفيما بين البلدان المشاطئة لتجمعات المياه، والمساهمة، وتسوية النزاعات، ونهج التكامل الإقليمي في إدارة المياه المشتركة، والتنمية ورصد المشاريع وتقييمها) وبناء القدرات؛

(و) تنظيم رحلات فيما بين المناطق لدراسة نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة والتهديدات والإنجازات في منظمات أحواض الأنهار في المنطقة دون الإقليمية، ولإيجاد فرص للموظفين التابعين لهيئات الأحواض الأقل نموا للتعلم من غيرهم ولتبادل الدروس مع الأقران وإعداد دراسة موحدة وشاملة بشأن الموارد المائية المشتركة وأنشطة هيئات أحواض الأنهار في الجنوب الأفريقي.

دال - تخفيف أثر تغير المناخ عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تكنولوجيات الوقود الأحفوري

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأوروبا، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٩٠٠ ٦٢٩ دولار)

معلومات أساسية

١٧ - سيتطلب تخفيف أثر تغير المناخ الحد من اعتماد الاقتصاد العالمي على استخدام الكربون، عن طريق الترويج لاستخدام تكنولوجيات متقدمة أكثر نظافة في مجال الطاقة. وقد أكدت المشاورات الحكومية الدولية التي جرت في الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة أن أنواع الوقود الأحفوري ستبقى أكبر مصدر للطاقة في كثير من البلدان النامية في العقود القادمة. وفي ذات الوقت، شددت البلدان على أهمية تطوير

تكنولوجيات متقدمة للطاقة ونشرها، تمكِّن من استخدام موارد الطاقة بتلك البلدان بطريقة متوافقة مع الحاجة إلى تخفيف أثر تغير المناخ. وتتمثل التحديات التي تواجه ذلك في جذب الاستثمارات اللازمة لدعم الانتقال إلى اقتصاد يقل اعتماده على الكربون.

١٨ - وتستلزم ضخامة حجم الاستثمار اللازم تدفقات رأسمالية من مصادر أجنبية. وقد أولي اهتمام خاص للاستثمار الأجنبي الذي ينطوي على مزايا محتملة عديدة، من بينها توسيع نطاق القدرة التمويلية بدون تحمل أعباء القروض، ودعم نقل التكنولوجيا والمعارف، والعمل كحفاز لمزيد من التدفقات الرأسمالية. وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات العديدة الماضية، فإن المستويات الفعلية لذلك الاستثمار في قطاعي الكهرباء والفحم في كثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كانت متواضعة. وستحتاج عملية حشد الموارد الرأسمالية اللازمة إلى مناخ استثماري جذاب - يتمثل في بيئة توفر أعمال تجارية مواتية، وأداء جيد في مجال الاقتصاد الكلي، وبيئة تنظيمية يمكن التنبؤ بها وتتسم بالعدالة والشفافية والكفاءة. ومن الأمور الحاسمة تقديم الدعم لنشوء الأطر الاقتصادية والقانونية والتنظيمية التي يرتكز عليها وجود مناخ استثماري جذاب، مع تطوير المهارات المالية للمسؤولين في الحكومة والشركات وتيسير اتصالهم بالمستثمرين المرتقبين.

١٩ - وإضافة إلى ضرورة توافر مصادر متجددة وكفاءة في مجال الطاقة، يمكن أن يكون لتكنولوجيات الوقود الأحفوري، مثل تكنولوجيا تحويل الفحم إلى غاز، وتحويل الفحم إلى غاز تحت الأرض، وإسالة الفحم، دور مهم في تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتتسم هذه التكنولوجيات بأنها أكثر فعالية فضلا عن كونها أكثر ملاءمة للبيئة. ويمكنها، هي وتكنولوجيات احتجاز الكربون وتخزينه أن تسهم إسهاما حاسما في الانتقال إلى اقتصادات ذات استخدام منخفض للكربون. ولذلك فإن من الأمور الحاسمة أن تكون المتطلبات من الهياكل الأساسية في المستقبل داعمة للتنمية المستدامة، وأن تُدمج ضمن إطار الاستثمار.

٢٠ - وستكون البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المذكورة فيما يلي، والتي تعتمد كثيرا على الفحم المحلي والتي أعربت عن اهتمامها بتبادل الخبرات على الصعيد العالمي في تطوير قطاعاتها العاملة في مجال الطاقة المعتمدة على الفحم، مهتمة بالمشاركة في هذا المشروع: أفغانستان وأوزبكستان وأوكرانيا والصين وطاجيكستان وقرغيزستان وكازاخستان ومنغوليا والهند. وسيجري اعتماد نهج إقليمي، بقدر الإمكان، من أجل تحقيق أقصى استفادة من الموارد، وتشجيع تبادل الخبرات، وإقامة الشراكات فيما بين الخبراء الإقليميين والدوليين.

٢١ - وستتعاون في هذا المشروع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وسيُدعى شركاء آخرون للمشاركة في المشروع حسب المقتضى. وقد اشتركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا من قبل في هذه المسألة عن طريق عمل فريق الخبراء

المخصص المعني بالإنتاج الأنظف للكهرباء من الفحم وغيره من أنواع الوقود الأحفوري، ومشروع ”بناء القدرات من أجل إدارة نوعية الهواء وتطبيق تكنولوجيات الاحتراق النظيف للفحم في آسيا الوسطى“ الذي مولته الشريحة الرابعة من حساب التنمية. وإضافة إلى ذلك، فإن لدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا اشتراكا سابقا عن طريق عمل فريق الخبراء المخصص المعني بغاز الميثان المنبعث من مناجم الفحم. وقد نفذت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عدة مشاريع للتعاون التقني بشأن استخدام تكنولوجيات أنظف في مجال استخدام الفحم في الصين وكازاخستان، وقدمت أيضا خدمات استشارية بشأن تكنولوجيات الاستخدام النظيف للفحم. وقد قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا بعدد من الأنشطة في مجال الطاقة والفحم، مما سيساهم في ذلك المجهود المشترك.

هدف المنظمة: تحسين قدرات الحكومات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو تكنولوجيات متطورة في مجال استخدام أنواع الوقود الأحفوري من أجل دعم أمن الطاقة والتنمية المستدامة مع تقليل الانبعاثات الكربونية.

الصلة بالإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، البرنامج الفرعي ٥ (الطاقة المستدامة)؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٤ (التنمية المستدامة)؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٤ (البيئة والتنمية)؛ والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستشاريون	١٧٤,٠
مكاتب السفر	٦٠,٠
الخدمات التعاقدية	١٥٦,٩
مصروفات التشغيل	١٩,٠
حلقات العمل	٢٠,٠
المجموع	**٦٢٩,٩**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة المهارات لتهيئة مناخ استثماري جذاب وصونه من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، والأهداف المتعلقة بتغير المناخ في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	(أ) زيادة عدد المسؤولين الإقليميين والوطنيين والمحليين الذين يمكنهم تصميم وتنفيذ أطر قانونية/تنظيمية فعالة تدعم الاستثمار الأجنبي المباشر
(ب) تحسين العلاقات التعاونية بين واضعي سياسات الطاقة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبين المستثمرين	(ب) إقامة شبكة فيما بين المسؤولين الإقليميين في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومع أوساط الاستثمار من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتطورة
(ج) زيادة المهارات من أجل وضع دراسات جدوى تمهيدية بشأن المشاريع في كل من البلدان المستهدفة	(ج) وضع دراسات جدوى تمهيدية لمشاريع التكنولوجيات المتطورة لاستخدام الفحم في كل بلد من البلدان المستهدفة لينظر فيها المستثمرون

الأنشطة الرئيسية

٢٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) وضع خط أساس للمشاريع وإجراء تحليل مقارن لكل بلد مستهدف فيما يتعلق بالهياكل الأساسية للطاقة الكهربائية، وتكنولوجيات الطاقة المتطورة، والاستثمار المحلي والأجنبي، والبرامج والسياسات المطبقة للسعي من أجل اجتذاب الاستثمار وتحقيق التعاون وتشجيعهما فيما بين البلدان المشاركة؛

(ب) عقد حلقة عمل في إطار المنطقة لتيسير إقامة صلات بين المسؤولين في المنطقة من أجل تبادل الأفكار وتقديم نتائج دراسة خط الأساس والتحليل المقارن، بهدف تثقيف المسؤولين بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في تكنولوجيات الطاقة المتطورة، والعمل مع المسؤولين في كل بلد بغرض تحديد ما حدث من تغييرات في أطر السياسات والأطر القانونية/التنظيمية القائمة تؤدي إلى تهيئة مناخ استثماري أكثر ملاءمة؛

(ج) عقد حلقات عمل تدريبية تقنية ذات قاعدة عريضة في المنطقة من أجل تعريف المسؤولين بالخيارات التكنولوجية والخيارات في مجال السياسات لإنتاج الكهرباء بطريقة أنظف؛

(د) تقديم المساعدة التقنية للمسؤولين الوطنيين في كل من البلدان المستهدفة من أجل صياغة سياسات ترمي إلى إيجاد إطار استثماري قوي ومشجع لتكنولوجيات الوقود الأحفوري المتطورة؛

(هـ) تقديم المساعدة التقنية للخبراء الوطنيين في وضع دراسة جدوى تمهيدية بشأن تنفيذ مشروع في مجال تكنولوجيا الطاقة المتطورة في كل بلد (٩ بلدان)؛

(و) تنظيم مؤتمر رئيسي في منطقة أوروبا الشرقية/آسيا الوسطى بالتعاون مع مسؤولين من المنطقة، بهدف جمع مسؤولين من المنطقة بكبار المستثمرين المحليين والأجانب، من أجل تشجيع مزيد من التدفقات الاستثمارية في قطاع الكهرباء في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

هاء - تيسير التكيف مع تغير المناخ في وسائل النقل عن طريق معالجة الصلة بين الطاقة والبيئة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٠٠٠ ٧٣٨ دولار)

معلومات أساسية

٢٣ - تؤدي العولمة وتحرير الاقتصادات الوطنية إلى حدوث زيادة دائمة في أنشطة النقل. وفيما يتصل بالنقل البري، يساهم أسطول المركبات المتزايد وما يتصل به من زيادة في استهلاك الوقود، في الاحترار العالمي نتيجة

لانبعاثات غاز الدفيئة. ويعد ثاني أكسيد الكربون (CO_2) أهم عنصر في التأثيرات السلبية. ولا تعتمد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فقط على إجمالي استهلاك الطاقة في وسائل النقل المختلفة، بل وعلى حصص مختلف مصادر الطاقة المستخدمة ومساهماتها في الاحترار العالمي. وعلى الصعيد العالمي، يعتبر قطاع النقل مسؤولا عن ٢٣ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري. ويشكل النقل في البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٣٠ في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويعتمد قطاع النقل على النفط بنسبة ٩٥ في المائة، ويمثل ٦٠ في المائة من الاستهلاك العالمي من النفط، وهو ما يجعل هذا القطاع معرضا بشكل متزايد لعدم استقرار أسعار النفط وصدمات الإمدادات.

٢٤ - وقد شدد الاجتماع العالمي الأول لوزراء النقل الذي اختتم مؤخرا ضمن إطار المنتدى الدولي للنقل المعقود من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ في لايبزيغ بألمانيا، لمعالجة التحديات المتصلة بالطاقة وتغير المناخ بالنسبة إلى قطاع النقل، على ضرورة تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بالتركيز على تحسين كفاءة الوقود في النقل البري. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تدابير مختلفة مثل إنتاج السيارات ذات كفاءة عالية في استخدام الوقود، واستخدام أنواع الوقود البديلة المستدامة، مثل أنواع الوقود الحيوي، وتحسين الهياكل الأساسية للنقل، وإنشاء نظم النقل الذكية، وتقديم المعلومات للمستهلكين، واعتماد الوسائل القانونية، فضلا عن الحوافز الضريبية. وفي هذا الصدد، قام المنتدى الدولي للنقل بِحَث المنتدى العالمي لتنسيق اللوائح المتعلقة بالمركبات التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا على التعجيل بوضع منهجيات وأساليب مشتركة لتحسين كفاءة الوقود وتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

٢٥ - ومن أجل تقييم تنفيذ التدابير الوطنية أو الإقليمية الجديدة الرامية إلى الحد من مساهمات النقل في الاحترار العالمي، ينبغي أن تقوم الحكومات والقطاع الخاص بتحليل الاستراتيجيات البديلة، بما في ذلك مجموع مختلف وسائل استهلاك الطاقة في قطاع النقل. وفي حين أن البيانات والمنهجيات المتاحة لقياس نشاط النقل واستهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون كافية لتتبع الاتجاهات العامة، فإن نوعية هذه البيانات والمنهجيات ومدى شمولها بحاجة إلى قدر كبير من التحسين. ولتمكين الحكومات من اتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسات وللتوصل إلى أفضل استراتيجياتها بشأن أهداف تخفيض ثاني أكسيد الكربون، يجب وضع أدوات موحدة ومحددة جيدا للرصد والتقييم، تأخذ في الاعتبار أحدث التطورات في مجال النقل. ويجب أيضا أن تكون هذه المجموعة من الأدوات، التي ستكون متاحة للحكومات واللجان الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية، متسمة بالشفافية لضمان ألا تكون القرارات متحيزة بفعل المصالح الخاصة لمختلف مجموعات الضغط.

٢٦ - وسوف تشرف اللجنة الاقتصادية لأوروبا على عمل فريق من الخبراء لإعداد مجموعة أدوات موحدة، وستقوم، بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بإعداد مواد تدريبية ملائمة لتلبية الاحتياجات الخاصة لمختلف المناطق والمناطق الفرعية. وستنظَّم جميع اللجان الإقليمية وتعقد

حلقات عمل دولية وإقليمية، لنشر المعلومات والمواد التدريبية ذات الصلة بكل لغة من اللغات المعمول بها في تلك المناطق.

هدف المنظمة: إجراء تقييم موحد وشفاف لأثر النقل البري في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بهدف زيادة الوعي لدى الحكومات وسائر أصحاب المصلحة، وتوفير أساس منطقي لوضع سياسات نقل مستدامة.	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
الصلة بالإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ١ (البيئة)، و ٢ (النقل)، و ٥ (الطاقة المستدامة)، للجنة الاقتصادية لأوروبا.	المساعدة المؤقتة العامة ١٥٦,٠ الاستشاريون ٣٤٣,٠ تكاليف السفر ٧٢,٠ الخدمات التعاقدية ١٣٦,٠ مصروفا التشغيل ٣١,٠ **المجموع ٧٣٨,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة الوعي بالعلاقة السببية والترابط بين النقل والطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، مما يؤدي إلى تعزيز التعاون والتخطيط بين القطاعات وبين البلدان للتوصل إلى سياسات نقل مستدامة	(أ) زيادة عدد واضعي السياسات الوطنية وأصحاب المصلحة في الصناعة، الذين يدركون ضرورة تعزيز التعاون والتخطيط بين القطاعات وبين البلدان للتوصل إلى سياسات نقل مستدامة
(ب) تعزيز قدرة البلدان على رصد وتقييم أنماط استهلاك وسائط النقل البري من الطاقة في الوقت الحاضر وفي المستقبل وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن كل منها، من خلال إنشاء واستخدام مجموعة أدوات موحدة تتعلق بثاني أكسيد الكربون، تتاح مجانا عبر الإنترنت	(ب) '١' زيادة عدد الزيارات لموقع مجموعة الأدوات الموحدة على الإنترنت لرصد وتقييم ثاني أكسيد الكربون، الموضوعة على نحو يلائم الاحتياجات الخاصة لمختلف المناطق، مما يسمح بتقييم أنماط استهلاك وسائط النقل البري من الطاقة في الحاضر والمستقبل وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن كل منها '٢' زيادة عدد واضعي السياسات الوطنية وأصحاب المصلحة في الصناعة، القادرين على رصد وتقييم أنماط استهلاك وسائط النقل البري من الطاقة في الحاضر والمستقبل وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن كل منها

الأنشطة الرئيسية

٢٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) استعراض وتحليل نماذج التقييم الحالية المستخدمة لتقييم أنشطة النقل واستهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ووضع منهجية موحدة؛

(ب) تنفيذ أداة موحدة لتقييم ثاني أكسيد الكربون، والتحقق منها ووضع مقاييس لمقارنتها؛

(ج) وضع واختبار مجموعة أدوات تطبيقية سهلة الاستعمال، على شبكة الإنترنت؛

(د) إعداد مواد لبناء القدرات والتدريب مخصصة لكل منطقة على حدة بجميع اللغات الرسمية. وفي هذا الصدد، سيكون على مدينة واحدة في كل منطقة تقديم تقييم مفصل وبذل جهود في مجال بناء القدرات؛

(هـ) إعداد وعقد حلقات عمل لبناء القدرات والتدريب لواضعي السياسات الحكومية وأصحاب المصلحة في الصناعة، من أجل زيادة الوعي وتوفير المهارات اللازمة لاستخدام مجموعة الأدوات الموحدة المتعلقة بثاني أكسيد الكربون.

واو - تحسين القياس الكمي لعمل المرأة غير المأجور دعما لسياسات القضاء على الفقر

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٥٦٨ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٨ - تحليل مساهمات المرأة في الاقتصاد والحماية الاجتماعية، عن طريق العمل غير المأجور الذي تؤديه، أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، ووضع السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. إن تقسيم العمل على أساس نوع الجنس - الذي يعد السبب الرئيسي لعدم حصول المرأة على استقلالها الاقتصادي، ولما تواجهه من صعوبة في ممارسة أنشطة مأجورة - هو أساس عدم المساواة بين الجنسين. وتُعد استقصاءات استخدام الوقت وسيلة مفيدة لتحليل العمل في ضوء الروابط بين المجالين العام والخاص ، ولدراسة العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقات اليومية بين الرجل والمرأة داخل المترل وفي المجتمع. وهذا هو السبب في أنها أصبحت أداة ذات أهمية كبيرة لتنفيذ الخطة الإقليمية للمساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، فإن الاستقصاءات مفيدة في تصور وتحديد مقدار القيمة الاجتماعية والاقتصادية للأعمال المترلية وأعمال الرعاية التي تقوم بها المرأة.

٢٩ - وفي المؤتمر الإقليمي العاشر المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اتفقت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على تطوير وسائل، لا سيما استقصاءات بشأن استخدام الوقت، للقيام بصفة دورية بقياس العمل غير المأجور الذي يقوم به كل من المرأة والرجل من أجل جعل هذا العمل ظاهرا والاعتراف بقيمته، وإدماج نتائج هذه الوسائل في نظام الحسابات القومية، ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفقا لها. ويعزَّز هذا الاتفاق بالقرار ٥ (رابعا) الصادر عن الاجتماع الرابع للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث وافقت الدول

الأعضاء على إنشاء فريق عامل معني بالإحصاءات المتعلقة بنوع الجنس، برئاسة المكسيك، لتشجيع الجهود الرامية إلى منهجة المعلومات الإحصائية الوطنية من المنظور الجنساني وتعزيز تنفيذ الاستقصاء المتعلق باستخدام الوقت في جميع البلدان أو إدراج وحدة لقياس إسهامات المرأة غير المأجورة ضمن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية.

٣٠ - وفي هذا السياق، فإن عدد الطلبات التي تلقتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتعاون التقني والتدريب من أجل تصميم وتنفيذ وتحليل استقصاءات بشأن استخدام الوقت قد زاد كثيرا. وفي عام ٢٠٠٨، تلقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية طلبات من ثمانية بلدان وأقاليم للحصول على مساعدة (أوروغواي وبورتوريكو وبيرو والجمهورية الدومينيكية وفنزويلا وكوبا وهايتي وهندوراس). وطلب كل من هذه البلدان الدعم في مختلف مراحل هذه العملية، تبعا للقدرات الإحصائية لكل بلد. وفي حين أن فنزويلا وكوبا تحتاجان إلى تعميق معارفهما وقدراتهما، فإن الطلبات المقدمة من الجمهورية الدومينيكية وهندوراس هي نتيجة لبعثات فنية جرى القيام بها مؤخرا. وتحتاج كل من بورتوريكو وبيرو إلى مساعدة في أول تقييم للبيانات المتاحة والاحتياجات من المساعدات.

٣١ - وفي كثير من الحالات، تطلب البلدان التدريب على إدراج تعميم المنظور الجنساني والإحصاءات الجنسانية، وذلك يعني تنظيم حلقات عمل وطنية. ومن المتوقع أن تعقد حلقة عمل إقليمية في الجمهورية الدومينيكية في أوائل عام ٢٠٠٩، وستشمل مشاركين من بلد وإقليم آخرين من منطقة البحر الكاريبي ناطقين بالأسبانية (كوبا وبورتوريكو). وستضطلع بتنفيذ هذا المشروع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، بالتعاون الوثيق مع المعاهد الإحصائية الوطنية والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في البلدان المختارة.

هدف المنظمة: زيادة قدرة الحكومة الوطنية المختارة على تنفيذ استقصاءات بشأن استخدام الوقت لقياس عمل المرأة غير المأجور.

الصلة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٥ (تعميم المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية)، والبرنامج الفرعي ١٠ (الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية) للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ الهدفان ١ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٦٠,٠
الاستشاريون	٢١٩,٠
أفرقة الخبراء	٥٢,٠
تكاليف السفر	٢٧,٠
الخدمات التعاقدية	٢٠,٠
مصاريف التشغيل	٧٠,٠
حلقات العمل	١٢٠,٠
المجموع	**٥٦٨,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) ستحصل المكاتب الإحصائية الوطنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على المعارف والمهارات الأساسية لتنفيذ استقصاءات استخدام الوقت لقياس عمل المرأة غير المأجور	(أ) '١' زيادة المعارف والأدوات التقنية اللازمة لتنفيذ استقصاءات استخدام الوقت أو الوحدات الواردة في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في ثمانية بلدان في المنطقة '٢' تنفيذ استقصاءات أو نماذج مستقلة منها بشأن استخدام الوقت في ثمانية بلدان في المنطقة
(ب) سوف تستخدم الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة وغيرها من السلطات الحكومية المعلومات التي تم جمعها من استقصاءات استخدام الوقت في معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية المتصلة بالمساواة بين الجنسين، مثل الثغرات في نظام الضمان الاجتماعي والفجوات في الدخل وسياسات الرعاية	(ب) '١' ستدمج أربع دول على الأقل نتائج الاستقصاءات الوطنية لاستخدام الوقت التي أجريت بها في تصميم السياسات والبرامج، و/أو شرعت في وضع برامج أو تشريعات مقترحة تأخذ في الاعتبار القيمة الاقتصادية للعمل غير المأجور '٢' ويستخدم ما لا يقل عن ثمانية بلدان بيانات الاستقصاءات المتعلقة باستخدام الوقت للإبلاغ عن إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

الأنشطة الرئيسية

٣٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) حلقتا عمل تضمان ثمانية خبراء (ستة من أمريكا اللاتينية واثنان من منطقة البحر الكاريبي) متخصصين في تصميم وتنفيذ وتحليل استقصاءات استخدام الوقت؛

(ب) إيفاد بعثات لتقديم مساعدة تقنية إلى ثمانية بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لتقييم الموارد المتاحة والاحتياجات التي يعرب عنها، وللمساعدة على تنسيق حلقة عمل تدريبية وطنية وضمان متابعتها؛

(ج) تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية في ثمانية بلدان مختارة لموظفين من المكاتب الإحصائية الوطنية وموظفين من مكاتب الشؤون الجنسانية، بشأن تصميم استقصاءات استخدام الوقت وتنفيذها وتفسيرها؛

(د) تعزيز تبادل الموظفين فيما بين المكاتب الإحصائية لتشجيع تنفيذ المنهجيات المشتركة ولتيسير تبادل المعلومات بشأن المواصفات الإحصائية الدولية في مجالات إدارة النظم الإحصائية؛ والإحصاءات الاقتصادية، والإحصاءات الحيوية؛ وإحصاءات العمالة؛ وإدارة البيانات؛

(هـ) إعداد ونشر دليل تقني بغرض تجميع خبرات البلدان المشاركة في المشروع، وهو ما سيكون بمثابة دليل للبلدان الأخرى لتصميم وتنفيذ استقصاءات استخدام الوقت التي تركز على نوع الجنس. وسيعد الدليل بالإسبانية ويترجم إلى الإنكليزية والبرتغالية؛

(و) إعداد دراسة مقارنة لتحليل مواءمة التعاريف وتوافق استقصاءات استخدام الوقت على النطاق الدولي، التي نفذت في ثمانية بلدان مختارة.

زاي - تحسين إدارة تخصيص الموارد للبيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٥٥٤ ٥٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٣٣ - استرعى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو في عام ١٩٩٢ (قمة الأرض)، ومؤتمر الأمم المتحدة المعقود في مونتيري في عام ٢٠٠٢، الانتباه بوجه خاص إلى القيود المالية التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية. وأبرز مؤتمر قمة الألفية المعقود في عام ٢٠٠٠ أيضا الحاجة الملحة إلى الموارد المالية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحاجة إلى التجارة العادلة.

٣٤ - وفي مؤتمر التنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييما للتدفقات التمويلية إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل البيئة. وتتضمن الوثيقة المقدمة أيضا دراسة لحالة واتجاهات النفقات والاستثمارات البيئية المحلية من كل من القطاعين العام والخاص، استنادا إلى دراسات بلدان مختارة. وكانت بعض الاستنتاجات هي ما يلي: (أ) تقف القيود المالية عائقا أمام تحقيق الأهداف البيئية؛ (ب) لا تقوم البلدان بمتابعة منهجية لمبلغ الموارد المخصصة للإدارة البيئية والاستثمار البيئي؛ (ج) ليست سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات والحوافز القطاعية منسقة، وكثيرا ما تتعارض مع أهداف السياسات البيئية؛ (د) توجد فرص للاستحداث التدريجي للضرائب ''الخضراء'' والأدوات الاقتصادية للإدارة البيئية؛ (هـ) يضطلع القطاع الخاص بشكل متزايد بدور أكثر أهمية في مجال الإدارة البيئية؛ (و) يمكن أن يكون نمو قطاع البيئة فرصة اقتصادية، إذا نُفذت آليات مالية جديدة ومبتكرة لدعم تنميته؛ (ز) هناك عدد قليل، إن وجد، من الجهود الوطنية أو الإقليمية لمعالجة المسائل البيئية على أساس دائم وشامل من أجل دعم واضعي السياسات البيئية.

٣٥ - تفتقر البلدان إلى بيانات دقيقة عن جملة أمور منها النفقات الفعلية التي تنفق على الإدارة البيئية والهياكل الأساسية البيئية، ولا سيما بالنسبة لتوزيع تلك النفقات بين البنود البيئية، وتكاليف التكيف مع تغير المناخ والتعافي من آثار الكوارث الطبيعية، وحصة النفقات البيئية في الميزانيات، ودرجة الكفاءة والفعالية لتلك المخصصات من الموارد.

٣٦ - وهناك عدد من دراسات الحالة الوطنية التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ تقدم شواهد عملية على أن فشل تنسيق السياسات شائع في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى وجه الخصوص، فإن السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية تنشئ، في كثير من الأحيان هياكل لحوافز تتعارض مع أهداف السياسة البيئية وسياسة الاستدامة التي سنتها تلك البلدان ذاتها. ومن شأن ذلك أن يجعل بلدان المنطقة تعاني من معوقات مالية شديدة في إيجاد سبل لتخصيص الموارد لتحقيق أهدافها البيئية.

٣٧ - وهناك فجوة واضحة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بين التوقعات الواردة في الولايات الدستورية والقانونية الوطنية للاستدامة البيئية، وبين استمرار الاتجاهات الحالية المتمثلة في تدهور البيئة وعدم كفاية الموارد لدى السلطات البيئية. فتحسين تنسيق السياسات في القطاعات المتضررة من الأثر البيئي يوفر لصناع القرار فرصة لتعزيز الكفاءة والفعالية الاقتصادية للسياسات البيئية الحالية.

٣٨ - تشير هذه المعلومات الأساسية إلى الحاجة إلى تعزيز المؤسسات البيئية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتدعو إلى توثيق التعاون والتنسيق بين وزارات البيئة والمالية ومصارف التنمية والمؤسسات المالية الدولية. ويُعد التغلب على العقبات التي تواجه القيام باستثمار ملائم للبيئة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات أيضا من الأولويات لتحقيق الاستدامة البيئية.

هدف المنظمة: تحسين المعارف والإدارة في مجال تخصيص الموارد المالية وآليات التنسيق للبيئة لدى المؤسسات الحكومية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما وزارات البيئة والشؤون المالية.

الصلة بالإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٨ (التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية) للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٤٨,٠
الاستشاريون	٢٠٢,٠
تكاليف السفر	٤٥,٠
الخدمات التعاقدية	٨٤,٥
مصاريف التشغيل	١٠,٠
حلقات العمل	١٦٥,٠
المجموع	**٥٥٤,٥**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين المعلومات عن النفقات البيئية الوطنية (نفقات الإدارة والهياكل الأساسية البيئية وتوزيعها بين البنود/الشواغل البيئية، ودرجة الكفاءة والفعالية لتخصيصات هذه الموارد)	(أ) ازدياد عدد البلدان التي تتابع النفقات البيئية في سياق مقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومبادرات التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تشخيص الثغرات الموجودة في مجال تنسيق السياسات بين مختلف القطاعات والمستويات الحكومية، واقتراح آليات بديلة لتنسيق السياسات لتحسين تصميم استجابات متكاملة في مجال السياسات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبلدان مختارة، مع إيلاء اهتمام خاص لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه	(ب) (١) ازدياد عدد الطلبات الواردة من المنطقة من أجل الحصول على مساعدة تقنية لتحسين استراتيجيات التنسيق الوطنية في مجال التنمية المستدامة وتغير المناخي. (٢) تحققت ثلاثة لمحات عامة قطرية متكاملة على الأقل مما أسفر عن زيادة القدرة العامة على إدارة الموارد البيئية.
(ج) تحسين معرفة وإدارة الاتجاهات الحالية والفرص المتاحة لدى المؤسسات الحكومية (وزارات البيئة والمالية، ومصارف التنمية) بشأن مصادر التمويل الدولي للبيئة، بما في ذلك تغير المناخ، والمتاحة للبلدان في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	(ج) (١) ازدياد عدد المسؤولين في البلدان الذين توجد لديهم معرفة بالمنهجيات الدولية الموحدة لقياس النفقات البيئية (٢) ازدياد طلبات المساعدة التقنية الوطنية المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن قياس النفقات البيئية، وبشأن إمكانيات إيجاد مصادر إضافية للتمويل، وبشأن الأدوات الاقتصادية للإدارة البيئية

الأنشطة الرئيسية

٣٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تحليل آليات الحصول على المعلومات/تجميع المعلومات عن النفقات البيئية والاستثمار البيئي التي ستقترح بلدان المنطقة تنفيذها. ستعطى الأولوية للمنهجيات والمسائل المفاهيمية المعتمدة دوليا، وسيجري تقييم أطر التقييم، وازدواجية التسجيل، وتفسير البيانات؛

(ب) تنظيم حلقة دراسية إقليمية لوضع نهج إقليمي مشترك (ستقدم خلالها دراسات قطرية تجريبية) لحساب النفقات البيئية ولتناول آخر ما توصل إليه العلم على الصعيد العالمي في مجال الإصلاحات المالية لصالح البيئة، والضرائب البيئية، وتخصيص الموارد، وما إلى ذلك، من أجل تحسين قدرات البلدان في المنطقة على حساب النفقات البيئية، في إطار المواصفات المنهجية الدولية، وعلى أساس دائم. ويشمل ذلك دراسات حالات قطرية تجريبية وحلقات عمل؛

(ج) تقديم الدعم لمنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتقديم لمحة عامة إقليمية عن التمويل من أجل التنمية المستدامة؛

(د) تنظيم ثلاث حلقات عمل وطنية بشأن الفرص والتحديات في التمويل الدولي للتنمية المستدامة وتغير المناخ، وذلك بهدف تقديم لمحة عامة عن الأدوات الاقتصادية للإدارة البيئية، وتقديم الدعم التقني

لواضعي السياسات لإدراج القضايا البيئية في السياسات المالية والقطاعية وسائر السياسات الاقتصادية، وكذلك لتنفيذ الأدوات الاقتصادية للإدارة البيئية؛

(هـ) وضع قاعدة بيانات إقليمية لأدوات السياسة الاقتصادية (مثل الضرائب والنفقات والصناديق الدولية للاتفاقيات البيئية، وما إلى ذلك) من أجل تقييم الثغرات في مجال تنسيق السياسات والأطر الرامية إلى تحسين الاتساق والتنسيق والتكامل بين السياسات العامة.

حاء - تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية والمشتركة بين المؤسسات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق التعاون وتبادل المعارف بين الأقاليم

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (١ ١٩٢ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٤٠ - شكلت الحاجة إلى رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فرصة لكثير من البلدان النامية في مناطق مختلفة لتطوير نظمها الإحصائية وإصدار معلومات أفضل لدعم وضع سياسات إنمائية قائمة على الأدلة.

٤١ - ومع ذلك، ففي منتصف الفترة المقررة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تواجه الدول النامية صعوبات إحصائية منتشرة في رصد الأهداف الإنمائية للألفية، من بينها استمرار وجود الثغرات في البيانات، وعدم كفاية استخدام البيانات الوطنية الرسمية الصادرة عن كل من الوكالة الوطنية المسؤولة عن التقارير الوطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك من الوكالات الدولية؛ والتباينات الإحصائية في قيم المؤشرات، التي لوحظت بين المصادر الوطنية والإقليمية والدولية. وتشكل هذه المسائل مصدر قلق كبير في المجتمع الدولي، لا سيما في الأوساط الإحصائية والمختصة بتقديم التقارير في البلدان النامية. وقد اعترفت اللجان الإحصائية وغيرها من الهيئات الإحصائية الإقليمية (أي المؤتمر الإحصائي للأمريكتين) رسميا بوجود هذه المشاكل، وحثت الأطراف المعنية على اتخاذ إجراءات فورية لإيجاد حلول لها. وتشمل النقاط الرئيسية في هذا الشأن تعزيز القدرات الإحصائية على إنتاج البيانات والبيانات الفوقية، وتحسين تنظيم تبادل المعلومات الإحصائية بين الوكالات الدولية والبلدان وفيما بين الوكالات الدولية، على النحو الذي أوصت به اللجنة الإحصائية في عام ٢٠٠٧ (E/CN.3/2007/13).

٤٢ - وقد أولت منظومة الأمم المتحدة ككل أولوية عالية لهذه المسائل، على أساس ضرورة أن يتوافر أيضا مزيد من الشفافية في طريقة استخدام الوكالات الدولية للبيانات المستقاة من مصادر أخرى. وأوصى فريق الخبراء

البيئي المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، بإنتاج شروح مفصلة للفرق بين الرصد العالمي والوطني، وما يتصل بذلك من آثار على عرض الأساليب والبيانات، ووضع بيانات الفوقية بشأن التقديرات السكانية التي تُستخدم كقواسم مشتركة لحساب العديد من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أوصى فريق الخبراء البيئي المشترك بين الوكالات كذلك بإشراك اللجان الإقليمية على نحو أوسع نطاقا في إجراء الاستعراض لكشف التباينات بين المصادر الوطنية والمصادر الدولية، وفي المساعدة على تنظيم عمليات تبادل البيانات والبيانات الفوقية بين النظم الإحصائية الوطنية والوكالات الدولية، وفي تحسين تبادل البيانات على الصعيد الدولي.

٤٣ - من المنظور الإقليمي، قامت اللجان الإقليمية الخمس على نحو متزايد بدور نشط في تعزيز القدرات الإحصائية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية في بلدان كل منها، وفي تشجيع العمل التعاوني داخل البلدان والمناطق لتبادل الخبرات والتعلم من بعضها البعض، وذلك استجابة لطلب البلدان الأعضاء فيها. وواصلت الشعبة الإحصائية التابعة للجان الإقليمية تنسيق الجهود في حل الثغرات والتباينات في البيانات بين المصادر الوطنية والمصادر الدولية. وقدمت وثيقة مشتركة لمناقشتها في اجتماع فريق الخبراء البيئي المشترك بين الوكالات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ويمثل هذا المشروع فرصة جيدة للجان الإقليمية لتبادل استراتيجياتها والأدوات المتصلة بتلك الاستراتيجيات، فيما بينها.

هدف المنظمة: تحسين القدرات الإحصائية والتنسيق فيما بين المؤسسات من أجل تنشيط إنتاج مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين وصف البيانات (البيانات الفوقية)، وتخفيض التباينات الإحصائية بين المصادر الوطنية والمصادر الإقليمية والعالمية بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

الصلة بالإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ١٠ (الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية) للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ البرنامج الفرعي ٥ (الإحصاءات لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ البرنامج الفرعي ٧ (الإحصاءات) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ البرنامج الفرعي ٣ للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ البرنامج الفرعي ٩ (الإحصاءات) للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ البرنامج الفرعي ٥ (الإحصاءات) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٨٥,٠
الاستشاريون	٣٨٩,٠
تكاليف السفر	٩٩,٠
الخدمات التعاقدية	١٢٠,٠
أفرقة الخبراء	٨٦,٠
مصروفات التشغيل	١١٣,٠
الجولات الدراسية	٥٣,٠
حلقات العمل	٢٤٧,٠
المجموع	**١ ١٩٢,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين وزيادة إنتاج واستخدام الإحصاءات الوطنية والإقليمية عن الأهداف الإنمائية للألفية، وفقا لكل من المواصفات الدولية ومقاييس المقارنة الإقليمية، عن طريق الممارسات التعاونية الإقليمية	(أ) ازدياد عدد البلدان والوكالات الوطنية التي تنتج مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية على نحو منسق إقليميا، وذلك باستخدام التعاريف الإحصائية والمنهجيات وصيغة البيانات الفوقية المشتركة
(ب) انخفاض التباينات الإحصائية في مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية فيما بين المصادر الوطنية والمصادر الإقليمية والدولية، وتحسين قدرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز التنسيق فيما بين المؤسسات، وفي داخل البلدان وبين البلدان والوكالات الدولية، وكل ذلك تيسره الهيئات الإحصائية الإقليمية	(ب) ازدياد ومواءمة توافر البيانات والبيانات الفوقية للأهداف الإنمائية للألفية في قواعد البيانات الوطنية والإقليمية والدولية، عن طريق وضع مقاييس مقارنة إقليمية وفقا لأفضل الممارسات والتوصيات الدولية
(ج) تعزيز شبكة الخبراء والممارسين في مجال الإحصاء وإعداد التقارير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيدين الوطني والإقليمي، عن طريق زيادة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والمنهجيات	(ج) (١) ازدياد عدد المنتجين والمستخدمين لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛ وازدياد عدد المؤسسات المشاركة في الشبكات والأنشطة الوطنية والإقليمية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية؛ وازدياد عدد المستفيدين من مواقع الشبكات والموارد (٢) ازدياد عدد الوكالات الوطنية المشاركة والمتعاونة في الشبكات الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية، وفي استراتيجية التوفيق الإقليمية

الأنشطة الرئيسية

٤٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تنظيم اجتماع مشترك بين الأقاليم بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، لتبادل ومناقشة أفضل الممارسات والوسائل ومقاييس المقارنة، وغير ذلك من نواحي التقدم وأوجه القصور الوطنية والإقليمية. ويمكن أن يعقد هذا الاجتماع عقب اجتماع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي أن يضم ممثلين وطنيين رئيسيين إضافيين من كل منطقة؛

(ب) تنظيم نقاش مخصص بين الأقاليم على شبكة الإنترنت وعقد مناقشات دورية بالفيديو ومؤتمرات عن بعد فيما بين اللجان الإقليمية ونخبة من الشركاء الإقليميين، وذلك لضمان المتابعة الموضوعية وفعالية المشاريع، ولتنسيق التفاعل مع الفريق المشترك بين الوكالات على الصعيد العالمي ومع فريق الخبراء وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛

(ج) إعداد تقارير مشتركة بين المناطق بشأن بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، وتقييم تعزيز القدرات الإحصائية المشتركة بين المؤسسات لأغراض الأهداف الإنمائية للألفية، وتقييم الثغرات والتباينات في البيانات في كل من المناطق الخمس، بغرض وضع استنتاجات وتوصيات مشتركة بين الأقاليم؛

(د) تنفيذ واستكمال البيانات المقارنة البلدان المختارة (قاعدة بيانات وطنية -- إقليمية – تابعة للأمم المتحدة – للألفية)، وتحديد أسباب التباينات في اللجان الإقليمية الخمس؛

(هـ) إيفاد بعثات لتقديم المساعدة التقنية إلى نخبة من المكاتب الإحصائية والوكالات والوزارات القطاعية الوطنية، من أجل مساعدتها على موائمة البيانات الإحصائية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

(و) عقد حلقة عمل إقليمية واحدة لبناء القدرات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في كل منطقة، للمكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من الشركاء الرئيسيين وكذلك للوكالات الإقليمية أو الدولية، وذلك بهدف تحسين إجراءات التنسيق بين المؤسسات لإنتاج البيانات ووصفها وتعديلها؛

(ز) إنتاج ونشر الوثائق والمنشورات على أساس إقليمي لدعم حلقات العمل التدريبية والمساعدة التقنية، بما في ذلك المنهجيات وأفضل الممارسات ومقاييس المقارنة الإقليمية؛

(ح) إنتاج ونشر التقارير الإقليمية عن أفضل الممارسات المتعلقة بإنتاج الإحصاءات واستخدام المعلومات؛

(ط) تنظيم اجتماعين إقليميين للخبراء بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من أجل توسيع وتعزيز الشبكة الإقليمية للأهداف الإنمائية للألفية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما فيها الشبكات الوطنية والوكالات الدولية العاملة في المنطقة؛

(ي) تنفيذ قواعد البيانات الإقليمية لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية واستكمالها بانتظام، مع البيانات الفوقية المناظرة لها، وذلك بغرض تحقيق الشفافية في مقارنة البيانات وتشجيع استخدامها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

طاء – تحسين التأهب لمخاطر الكوارث في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٩٠٠ ٦٢١ دولار)

معلومات أساسية

٤٥ – لا تزال الخسائر الناجمة عن الكوارث في ازدياد مع ما تخلفه من عواقب وخيمة لبقاء الأفراد على قيد الحياة وكرامتهم وأسباب معيشتهم، ولا سيما الفقراء منهم. ففي يوم واحد أدى تسونامي عام ٢٠٠٤ إلى زيادة نسبة البشر الذين يعيشون في فقر من ٣٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة في أتشيه، بإندونيسيا. وبالمثل، فقد أدت الفيضانات السنوية في دلتا نهر الميكونغ وفترات الجفاف في جنوب آسيا إلى انخفاض إنتاج المحاصيل، مما جعل

الملايين من السكان يعانون من سوء التغذية. وقد حرمت الزلازل كتلك التي ضربت باكستان (عام ٢٠٠٥) والصين (عام ٢٠٠٨) آلاف الأطفال من الحصول على التعليم الملائم. وتسببت الأعاصير في مقتل أفراد أشد الفئات ضعفا وإصابتها بإعاقات، من قبيل الرضع وأمهاتهم، وفي نفس الوقت أعاقت إلى حد بعيد إمكانيات الوصول إلى المرافق الصحية الأساسية ومصادر المياه الصالحة للشرب.

٤٦ - ووفقا للأرقام الصادرة عن مركز البحوث المتعلقة بانتشار الأوبئة الناجم عن الكوارث، كانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أشد المناطق تضررا بالكوارث من حيث آثارها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وتنشأ مخاطر الكوارث عندما تتفاعل المخاطر مع مواطن الضعف المادية، والاجتماعية والبيئية. وينذر هذا، مقرونا بتزايد مواطن الضعف جراء ظروف ديمغرافية، واجتماعية - اقتصادية متغيرة وغير ذلك من الآثار، بمستقبل يمكن أن يزداد فيه خطر الكوارث التي تهدد اقتصاد المنطقة، وسكانها والتنمية المستدامة في بلدانها.

٤٧ - ولمواجهة هذه التحديات، اعتمدت ١٦٨ حكومة في عام ٢٠٠٥ خطة عشرية، عُرفت بإطار عمل هيوغو، لجعل العالم أكثر أمنا من المخاطر. وهذه الخطة هي خطة عالمية أساسية لما سيبذل خلال العقد القادم من جهود للحد من مخاطر الكوارث. ويتمثل هدفها في تحقيق انخفاض كبير في الخسائر الناجمة عن الكوارث بحلول عام ٢٠١٥. ويدعم هذا الاقتراح تنفيذ المجالات الخمسة ذات الأولوية في إطار عمل هيوغو، ومن ثم فهو يدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق بناء القدرات التقنية للبلدان في مجالات وضع المعلومات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث وتعهد تلك المعلومات وتبادلها، وعن طريق تعميم المعلومات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في العمليات الإحصائية الوطنية.

٤٨ - وسيركز هذا المشروع على الاستجابة للثغرات القائمة التالية، وهي: الافتقار إلى نظام متسق وموحد لحفظ البيانات المتعلقة بالكوارث بغية تيسير أعمال التخفيف من حدة الكوارث قبل وقوعها والتأهب لها، وعمليات التقييمات التي تلي وقوع الكارثة، والتخطيط لعمليات الإنعاش؛ والحاجة إلى إعداد متسق لمعلومات أساسية لبذل جهود واسعة للوقاية من الكوارث والحد من المخاطر؛ والحاجة إلى إقامة شبكات من أصحاب المصلحة الرئيسيين في المجالين الإنمائي والتقني في الحد من مخاطر الكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والحاجة إلى ربط عملية جمع المعلومات ودعمها عن طريق عمليات الإحصاء الوطنية من قبيل جولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن.

٤٩ - ويهدف هذا المشروع إلى الاستفادة من طائفة متنوعة من المجتمعات المحلية التي تراكمت لديها خبرات في مجال التأهب للكوارث، بغية تعزيز التعاون وإقامة الشبكات لمواجهة الكوارث، وذلك ليتسنى تبادل المعلومات والتحليلات بمزيد من الفعالية وحسن التوقيت، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن أن تساعد البيانات والمعلومات المتاحة عن طريق هذا التعاون وهذه الشبكات على تخطيط استجابات للكوارث تكون مناسبة في توقيتها وعلى تحقيق التوافق بين هذه البيانات وقواعد البيانات القائمة. وسيأخذ هذا المشروع في الاعتبار أيضا، لدى اضطلاعه بمهام في مجال بناء القدرات

وإسداء المشورة التقنية، منهجية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتعلقة بتقدير الآثار الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية للكوارث، فضلا عن الحاجة إلى جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، ومعلومات عن تأثير الكوارث على الرجال والنساء.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات الحكومة على تنفيذ إطار عمل هيوغو عن طريق الاستعانة بأدوات موحدة للمعلومات الإحصائية الديمغرافية لتنفيذ جهود التأهب لمخاطر الكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الوقت المناسب.

العلاقة بإطار العمل الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٥ للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي(تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث) والبرنامج الفرعي ٧ (الإحصاءات)؛ والأهداف الإنمائية للألفية ١، و ٢، و ٣، و ٤ و ٧.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٢٤,٠
الاستشاريون	١٠٤,٠
أفرقة الخبراء	١١٢,٠
السفر	٣٦,٠
الخدمات التعاقدية	٢١,٩
المعدات	٧٨,٠
الجولات الدراسية	٣٠,٠
مصاريف التشغيل	٩,٠
حلقات العمل	٢٠٧,٠
المجموع	**٦٢١,٩**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) حصول المزيد من الحكومات على القدرة على إنشاء واستعمال نظم ذات مرجعية جغرافية لتخزين البيانات الإحصائية لتحديد مخاطر الكوارث، والتأهب لها، والتقييم السابق لوقوع الكوارث وتخطيط عمليات الإنعاش	(أ) '١' تزايد عدد الحكومات التي لديها نظم معلومات سليمة وسهلة التناول وذات مرجعية جغرافية، تمكنها من تقييم مواطن الضعف في مختلف مناطقها قبل وقوع الكوارث، فضلا عن الاضطلاع بتقييم تأثير الكوارث البيئية في الوقت المناسب '٢' تزايد عدد البلدان التي أدرجت مؤشرات مرحلة التأهب للكوارث ومرحلة ما بعد وقوع الكارثة في إحصاءاتها الوطنية، ليتسنى إجراء رصد وتقييم أدق لتأثير الكوارث على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
(ب) ربط الجماعات الممارسة لتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، والإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشبكة على الصعيد الإقليمي تقدم الدعم لعمليات تحديد مخاطر الكوارث، والتأهب لها وما يتصل بذلك من تبادل وتحليل للمعلومات	(ب) إنشاء شبكة من الجماعات الممارسة لتطبيقات نظام المعلومات الجغرافية، والإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تبادل المعلومات، والمعارف والخبرات دعما لجهود التأهب للكوارث

الأنشطة الرئيسية

٥٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) إجراء دراسة استقصائية لتقييم الاحتياجات والفجوات في البيانات المتعلقة بالتأهب للكوارث وعمليات التقييم اللاحقة للكوارث في سياق الخدمات ذات الصلة التي يقدمها الشركاء الإقليميون الرئيسيون، وعقد اجتماعين لفريق الخبراء لمناقشة النتائج ووضعها في صيغتها النهائية؛

(ب) إنشاء شبكة إلكترونية من الخبراء على الصُعد الأقاليمية، والإقليمية والوطنية تُعنى بالحد من مخاطر الكوارث وبالإغاثة، وتشمل كيانات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث لتبادل الممارسات الجيدة والبيانات والمعلومات المتعلقة بالتأهب للكوارث وعمليات التقييم اللاحقة للكوارث.

(ج) إنشاء نظام معلومات موحد يشمل إحصاءات اجتماعية - اقتصادية - بيئية أساسية ومعلومات ذات مرجعية جغرافية دعما لجهود التأهب لمخاطر الكوارث؛

(د) تنظيم حلقتي عمل من أجل تعزيز قدرات الحكومات على جمع البيانات، وإدارة البيانات وإعداد الخرائط واستخدام نظام المعلومات الجغرافية، مع إيلاء تركيز خاص على الحد من مخاطر الكوارث (لا سيما الاحتياجات للبيانات المتعلقة بالتأهب للكوارث وعمليات التقييم اللاحقة للكوارث)؛

(هـ) القيام ببعثات لإسداء المشورة التقنية بشأن التأهب للكوارث، مع التركيز على نظم تخزين البيانات، وإعداد تقييمات لفترة ما بعد الكوارث وربط البيانات والتقييمات بالجهود المبذولة على صعيد المجتمعات المحلية للحد من مخاطر الكوارث عن طريق التخطيط لإنشاء نظام للإنذار المبكر؛

(و) تنظيم حلقة عمل واحدة على الصعيد الإقليمي من أجل تبادل نتائج المشروع ووضع إجراءات المتابعة لأنشطة التأهب لأخطار الكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ياء - تعزيز أمن الطاقة وتحسين سبل الحصول على خدمات الطاقة عن طريق إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (١ ٠٠٦ ٥٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٥١ - أدت الأزمة العالمية في مجالي الطاقة والأغذية التي حدثت في الآونة الأخيرة إلى تفاقم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة وأكدت ضرورة معالجة أمن الطاقة وسبل الحصول على خدمات الطاقة، ولا سيما في

المناطق الريفية. وحتى قبل هذه الأزمة، كان أكثر من ٢,٤ بليون إنسان في أرجاء العالم يحصلون على قدر ضئيل من خدمات الطاقة ويعتمدون بصفة رئيسية على الكتلة الحيوية التقليدية لتلبية احتياجاتهم الأساسية من الطاقة. ومن المسّلم به أن مصادر الطاقة البديلة، ولا سيما المصادر الجديدة والمتجددة، من قبيل الطاقة الشمسية، والطاقة الريحية، والكتلة الإحيائية، ومشاريع الطاقة المائية الصغيرة، تتيح خيارات ذات أهمية بشأن تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الاستفادة من الموارد المتاحة محليا، وتنويع مصادر الطاقة وتوفير فرص هامة للاستثمار والعمالة. ويمكنها أيضا الإسهام في تخفيف تلوث الهواء، وتحسين الصحة العامة والحد من انبعاث غازات الدفيئة.

٥٢ - وفي ضوء ما سبق، اعتمد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة خطة جوهانسبرغ للتنفيذ مع التشديد بقوة على الطاقة المتجددة. واستعرضت الجمعية العامة هذه المسألة مرة أخرى في عام ٢٠٠٨، ورحبت في قرارها ١٩٧/٦٢، المتعلق بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بالمبادرات الرامية إلى تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات طاقة يمكن التعويل عليها وميسورة التكلفة وتكون مجدية من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية، بما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي نفس القرار، شجعت الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة على مواصلة زيادة الوعي بأهمية تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك ضرورة تعزيز مصادر جديدة ومتجددة للطاقة.

٥٣ - وفي كثير من البلدان يعوق ضعف الهياكل الأساسية للطاقة في كثير من الأحيان تقديم خدمات الطاقة، ويعزى ذلك إلى قلة الموارد المقدمة من الحكومات والمجتمع الدولي. ويعتبر إشراك القطاع الخاص في توفير خدمات الطاقة في المناطق الريفية عن طريق إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص خيارا استراتيجيا تتوفر له مقومات البقاء. ويتطلب نجاح مبادرات الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أن تعمل وكالات الحكومة على نحو وثيق مع أرباب الأعمال التجارية المجتمعية ومباشري الأعمال الحرة في جميع مراحل إعداد المشروع وتشغيلها. ويعزز هذا النهج قدرة الحكومة على إيجاد حلول متكاملة وابتكارية تفضي إلى الاستفادة من رأسمال القطاع الخاص، ومهاراته التقنية وخبراته التشغيلية. ويشجع النهج أيضا مشاركة القطاع الخاص بنشاط في توفير خدمات الطاقة، وتوسيع سوق الطاقة في المناطق الريفية وتقاسم مخاطر العمل التجاري.

٥٤ - يسعى المشروع لبناء قدرات الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة في بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز خدمات الطاقة المتجددة في المناطق الريفية. وستجري دراسة وتطبيق طرائق مختلفة إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومزاياها واحتمالات نجاحها في مختلف الأقاليم/المناطق استنادا إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة. وسيركز المشروع على البلدان ذات الاحتياجات الخاصة مع مراعاة الدروس المستفادة والخبرات المستمدة من مختلف المناطق. وسيجري عن طريق منتديات إقليمية ودون إقليمية رفيعة المستوى وعن طريق إقامة الشبكات، تبادل خيارات السياسة العامة، والممارسات الجيدة،

والدروس المستفادة فيما بين البلدان المشاركة من حيث تحسين مستوى الاستفادة من نماذج إقامة الشراكات الناجحة بين القطاعين العام والخاص وتكرارها.

٥٥ - سيستفيد هذا المشروع من تجربة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنفيذ المشروع الرائد بشأن ''تقديم خدمات أساسية للفقراء من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص: متابعة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة''. وستتعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية الأخرى (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) من أجل تنفيذ أنشطة المشروع حتى يتسنى تجميع الخبرات والممارسات الإقليمية الجيدة في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتبادلها لأغراض تعزيز سبل الحصول على الطاقة. وسيدعو المشروع أيضا مؤسسات ومراكز الخبرة الرفيعة في كل منطقة إلى المشاركة النشطة في تنظيم أنشطة بناء القدرات، وإقامة الشبكات، والاضطلاع بأنشطة النشر والتوعية. وعند اكتمال المشروع، يتوقع أن تقدم شبكة المنظمات هذه المساعدة إلى الحكومات على الاضطلاع بالمزيد من أنشطة بناء القدرات على أساس مواد المشروع التدريبية وعلى زيادة المبادرات الناجحة في إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يُثبت المشروع عمليا لأصحاب المصلحة، ولا سيما القطاع الخاص، فوائد الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومزاياها في تحسين سبل الحصول على خدمات الطاقة في المناطق الريفية.

هدف المنظمة: بناء قدرات واضعي السياسات، والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل إشراك الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز أمن الطاقة وتحسين سبل الحصول على خدمات الطاقة.

الصلة بإطار العمل الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرنامجان الفرعيان ٤ (البيئة والتنمية) و ١ (سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ والبرنامج الفرعي ١ (الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛ والبرنامج الفرعي ٩ (الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية) للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والبرنامج الفرعي ٥ (التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي) للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والبرنامج الفرعي ٥ (الطاقة المستدامة) للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ والبرنامج الفرعي ٤ (التنمية المستدامة) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والأهداف الإنمائية للألفية ١، و ٧ و ٨.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٧٢,٠
الاستشاريون	١٧٦,٠
السفر	٧٥,٠
الخدمات التعاقدية	٢١٥,٥
مصاريف التشغيل	٢٦,٠
الجولات الدراسية	١٠٠,٠
المنح	٢٥٢,٠
حلقات العمل	٩٠,٠
المجموع	**١ ٠٠٦,٥**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرات المجموعات المستهدفة من أجل وضع سياسات وبرامج فعالة ترمي إلى زيادة استخدام الطاقة المتجددة من أجل تهيئة بيئة تمكن من إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تعزيز أمن الطاقة وتوسيع نطاق سبل الحصول على خدمات الطاقة المتجددة في المناطق الريفية في البلدان النامية	(أ) تمكُّن ما نسبته ٨٠ في المائة من واضعي السياسات، وصناع القرارات، والمجتمع المدني والقطاع الخاص الذين شاركوا في حلقات العمل وأنشطة بناء القدرات التي نظمها المشروع، من إثبات حصولهم على المعارف والقدرات في مجال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتطبيقها من أجل تعزيز أمن الطاقة وتوسيع نطاق سبل الحصول على خدمات الطاقة المتجددة في المناطق الريفية
(ب) وضع تدابير في مجال السياسة العامة وتطبيقها فيما يتعلق بإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين سبل الحصول على خدمات الطاقة من خلال التعاون بين مؤسسات ومراكز التفوق الإقليمية ودون الإقليمية الراهنة	(ب) ازدياد عدد مبادرات الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تشجع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة مع التركيز على تخطيط التنمية الريفية المتكاملة وتنفيذها
(ج) زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة المتاحة محليا، من قبيل طاقة الكتلة الحيوية، ومشاريع الطاقة المائية الصغيرة، والطاقة الشمسية والطاقة الريحية، عن طريق إقامة مشاريع البيان العملي والمبادرات المتعلقة بإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها	(ج) ازدياد عدد المؤسسات ومراكز التفوق الإقليمية ودون الإقليمية العاملة في مجال إقامة الشبكات والمشاركة في تنفيذ المشاريع، بما في ذلك مشاريع البيان العملي وفي بناء القدرات. وستحقق تلك المؤسسات تكامل مشاريع الطاقة المتجددة، مع مشاركة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع برامجها العادية

الأنشطة الرئيسية

٥٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) إجراء تقييم إقليمي لخيارات السياسات العامة، والممارسات الجيدة ونماذج العمل فيما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن توفير خدمات الطاقة المتجددة في المناطق الريفية، بما في ذلك وصف تفصيلي لتجزئة السوق، وأثر ذلك على الرجال والنساء، والترتيبات المالية والمؤسسية لتصميم المشاريع وإدارتها، وأدوار مختلف أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم؛

(ب) بناء القدرات على الصعيد الإقليمي عن طريق التدريب، وتنظيم الحلقات الدراسية والجولات الدراسية لواضعي السياسات وصناع القرارات بوصفهم المدافعين عن نماذج الشراكات؛ وضع مبادئ توجيهية ومواد تدريبية، تشمل وحدات تدريبية بشأن تهيئة بيئة تمكن من إقامة الشراكات بين

القطاعين العام والخاص وبشأن معايير اختيار نماذج الشراكات المناسبة التي تستجيب للاحتياجات الإنمائية على وجه التحديد وتكون ميسورة التكلفة لدى مختلف عملائها من المجتمعات المحلية؛

(ج) وضع مشاريع بيان عملي، بالتشاور مع البلدان المضيفة، والمؤسسات الشريكة، والقطاع الخاص والأفرقة القطرية لكفالة تحقيق التآزر مع الأنشطة الأخرى ذات الصلة؛

(د) تنظيم منتديات إقليمية ودون إقليمية لتبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشأن النهج المتبعة لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، ولبدء شبكة فعالة بين المؤسسات، والجامعات والمراكز ذات الصلة من أجل تبادل المعلومات ومواصلة أنشطة بناء القدرات.

كاف - تعزيز الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٤٠٠ ٧٤٩ دولار)

معلومات أساسية

٥٧ - يتزايد الاعتراف بالحماية الاجتماعية لا لأنها أداة فعالة لتوفير الأمن ضد مختلف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل ولأنها أيضا عنصر وظيفي من عناصر استراتيجيات التنمية بما فيها تحقيق المساواة بين الجنسين، والنمو الاقتصادي المستدام والتوصل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى وجه التحديد، فقد جرى الاعتراف بالحماية الاجتماعية بوصفها أداة أساسية لمواجهة المشاكل المستمرة فيما يتعلق بالفقر، والتفاوت في الدخل والاستبعاد الاجتماعي الواسع النطاق. وتشمل الحماية الاجتماعية أيضا - إلى جانب توفير الرعاية الصحية وتغطية الضمان الاجتماعي - المبادرات التي توفر تحويلات الدخل والاستهلاك إلى الفقراء، وتعزز رأسمالهم البشري، وتحمي أشد الفئات ضعفا من المخاطر المعيشية وتعزز المركز الاجتماعي للمهمشين وحقوقهم. لقد صاحب هذا التوسع في مفهوم الحماية الاجتماعية استخدام طائفة كبيرة من مختلف النهج والأدوات - بما فيها برامج التحويلات النقدية والعينية المشروطة - لتقريب أوجه الاختلاف في الظروف المحلية، والفئات المستهدفة، ومجالات التدخل، وآليات توفير الحماية. وفي نفس الوقت، فإن استمرار الفوارق الإقليمية وداخل الوطن الواحد، على الرغم من تحقيق نمو اقتصادي مستدام وبروز مخاطر ومواطن ضعف جديدة، يستدعي اتباع نُهج جديدة في توفير الحماية الاجتماعية.

٥٨ - ويعني تزايد التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على معظم البلدان النامية نشوء مخاطر اقتصادية واجتماعية جديدة تؤدي إلى ظهور المزيد من التحديات التي تواجه مشاريع الحماية الاجتماعية. وتنضاف هذه التحديات إلى تلك الناشئة عن الفقر في المناطق الحضرية وعن تشكُّل ونشوء مستوطنات غير رسمية. وتدعو التغيرات الهيكلية في المخاطر وفي الهيكل الاجتماعي - الديمغرافي للمجتمعات إلى اتباع نُهج جديدة قائمة على توسيع

المجالات والأدوات التي تغطيها الحماية الاجتماعية تقليديا. وفي هذا السياق، يجب إعداد إطار عمل تكون فيه الحقوق الاجتماعية هي المعيار وتكون حالات عدم المساواة القائمة والقيود في الميزانيات هي العوامل المقيدة.

٥٩ - هناك إذن، حاجة لاستعراض مشاريع الحماية الاجتماعية من أجل استخلاص الدروس والمعارف اللازمة للتصدي لهذه التحديات الجديدة. وتتصل المسائل الرئيسية بالحاجة إلى زيادة نطاق التغطية السكانية وتحسين نوعية مشاريع الحماية الاجتماعية المتعلقة بتوفير الأمن الصحي والاجتماعي في سياق مجتمع يتعاظم فيه عدد المسنين. ويجب أيضا معالجة المسائل الجديدة والمستجدة في إطار مشاريع الحماية الاجتماعية الجديدة، بما في ذلك الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، والزيادة في أسعار المواد الغذائية والطاقة، والتفرقة فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي، والدور المتنامي للقطاع الخاص في توفير الخدمات الاجتماعية وروابطه مع القطاع العام، وتطبيق اللامركزية السياسية والإدارية، فضلا عن الاستعانة بمصادر خارجية لتقديم الخدمات.

٦٠ - سيركز المشروع على السياسات والنُهَج والاستراتيجيات والعمليات وتقييم تأثير مبادرات الحماية الاجتماعية في مختلف المناطق. وسينشئ أيضا نظما لإدارة المعارف على الصعيد الإقليمي لتقديم الدعم إلى المبادرات على الصعيد الوطني، ولتبادل الخبرات، وإعداد أنشطة في مجال بناء القدرات وتوثيق الممارسات الابتكارية.

٦١ - ستتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قيادة عملية تحديد المسائل المشتركة بين المناطق والمتعلقة بالتحديات الاجتماعية الجديدة وبإعداد مبادرات الحماية الاجتماعية وتنفيذها. وستقود أيضا عملية إنشاء قاعدة بيانات على الإنترنت لخيارات السياسة العامة، والاستراتيجيات والممارسات الجيدة في مجال الحماية الاجتماعية فضلا عن المواد التدريبية. وسيجري تنفيذ هذا العمل بالتشاور مع اللجان الإقليمية الأخرى لضمان أن يعكس المسائل الرئيسية في جميع المناطق. وستجرى مشاورات على الصعيد الوطني في بلدان مختارة في كل منطقة بشأن اتباع نُهج ابتكارية لتحليل مبادرات الحماية الاجتماعية وإعدادها وتنفيذها. وستتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تنسيق العمل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لإجراء دراسات على الصعيدين الإقليمي والوطني ولتوثيق المبادرات الابتكارية في مناطق/أقاليم كل منها. وإضافة إلى ذلك، ستوجه الدعوة إلى الوكالات المتخصصة العاملة في مجال الحماية الاجتماعية، من قبيل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، للتعاون في هذا الشأن. ومن المتوقع أيضا إقامة شراكات مع فئات المجتمع المدني على الصُعد الإقليمية، ودون الإقليمية والوطنية.

هدف المنظمة: تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها عن طريق اعتماد أدوات ونُهج ابتكارية للتصدي للتحديات الاجتماعية المستجدة.

الصلة بإطار العمل الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٦ (التنمية الاجتماعية) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ و البرنامج الفرعي ٤ (التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية) للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والبرنامج الفرعي ١٠ (التنمية الاجتماعية) للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والأهداف الإنمائية للألفية ١، و ٢، و ٣، و ٤، و ٥، و ٦، و ٧ و ١١.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	١٠,٠
الاستشاريون	٩٨,٠
السفر	٦٢,٠
الخدمات التعاقدية	٢٤٦,٤
أفرقة الخبراء	٨٧,٥
مصاريف التشغيل	٤٥,٥
حلقات العمل	٢٠٠,٠
المجموع	**٧٤٩,٤**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين واضعي السياسات، والممارسين والخبراء لمعارفهم ومهاراتهم في إعداد مبادرات فعالة ومستجيبة لتوفير الحماية الاجتماعية وإدارتها	(أ) ازدياد نسبة المشاركين من واضعي السياسات، والممارسين والخبراء الذين تتوافر دلائل على تحسن معارفهم ومهاراتهم في إعداد وإدارة مبادرات فعالة ومستجيبة لتوفير الحماية الاجتماعية
(ب) تعزيز الوعي لدى واضعي السياسات إزاء التحديات الاجتماعية الجديدة وخيارات السياسة العامة، والاستراتيجيات والممارسات الجيدة في مجال الحماية الاجتماعية	(ب) زيادة عدد واضعي السياسات، والممارسين والخبراء الذين تتوافر لهم أسباب الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتحديات الاجتماعية الجديدة، وبخيارات السياسة العامة، والاستراتيجيات والممارسات الجيدة في مجال الحماية الاجتماعية

الأنشطة الرئيسية

٦٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للبرنامج الفرعي ما يلي:

(أ) إجراء استعراض وتحليل للممارسات الابتكارية في مجال الحماية الاجتماعية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي (رسمية وغير رسمية، خاصة وعامة)؛ وإعداد مجموعة نُهج وأدوات للحماية الاجتماعية (تشمل أدوات جمع المعلومات، والرصد والتقييم) وإعداد مواد تدريبية على الإنترنت وخارجها لبناء القدرات في مجال الحماية الاجتماعية؛

(ب) عقد اجتماع أقاليمي لتحديد المسائل المشتركة، من قبيل إقامة روابط بين التنمية وأنشطة الحماية الاجتماعية، وإنشاء آليات تنسيق شاملة والتصدي للتحديات المالية؛

(ج) تنظيم مشاورات/حلقات عمل على الصعيد الوطني في ثمانية بلدان يتم اختيارها من المناطق المشاركة، بشأن اتباع نُهج ابتكارية لتحليل مبادرات الحماية الاجتماعية وإعدادها وتنفيذها؛

(د) إعداد مبادئ توجيهية بشأن توفير الحماية الاجتماعية تشمل ما يلي: نطاق الحماية الاجتماعية، وخيارات السياسة العامة بما في ذلك التنسيق بين مختلف مشاريع الحماية الاجتماعية، والنُهج المتبعة في تخصيص الموارد والتمويل والرصد؛

(هـ) إجراء استعراض أقاليمي على الإنترنت بشأن تعزيز أدوات الحماية الاجتماعية ونُهجها بغية القيام بتدخلات شاملة بشأن توفير الحماية الاجتماعية؛

(و) إنشاء مرفق للحماية الاجتماعية على الإنترنت يُعنى بالممارسات الابتكارية، ونتائج المشاورات الوطنية، والمواد التدريبية وغير ذلك من مواد الترويج.

لام - بناء القدرات في مجال التقليل من آثار تغير المناخ من أجل تخفيف حدة الفقر في غربي آسيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

(٢٠٠ ٥٤٧ دولار)

معلومات أساسية

٦٣ - في كثير من البلدان النامية، يعيش أكثر من ٧٠ في المائة من السكان في مجتمعات محلية ريفية منعزلة، حيث يعتمدون بشكل أساسي على الكتلة الحيوية كالحطب والفحم لتلبية احتياجاتهم من الطاقة. لقد أدى عدم وجود خدمات الطاقة إلى تفاقم دوامة الفقر المدقع في هذه المناطق الريفية، مما أدى إلى نشوء أحوال اجتماعية واقتصادية سيئة وكانت له آثار عكسية على مسائل أساسية كالأمن الغذائي وإمدادات المياه والرعاية الصحية والتعليم والاتصالات والتنمية بوجه عام. ونتج أيضا عن استخدام الكتلة الحيوية دون ضوابط أن أزيلت الغابات، وتدهورت الأراضي، وزاد انبعاث غاز الدفيئة مما اثر بشكل مباشر على تغير المناخ.

٦٤ - ويتمثل العمل المقترح في تنفيذ برنامج موجه نحو تقديم الخدمات ومستدام لبناء القدرات وإنشاء نواة لإنشاء الأعمال التجارية الصغيرة الناشئة من أجل تشجيع تطبيقات تكنولوجيا الطاقة المتجددة التي يمكن أن تؤدي إلى حفز التنمية في المناطق الريفية، والإسراع في نشر هذه التطبيقات وتنفيذها في المناطق الريفية لتحقيق التنمية المستدامة، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والتخفيف من حدة الفقر.

٦٥ - تشترك اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا واليونسكو حاليا في إنشاء منتزه تثقيفي بشأن الطاقة المتجددة الغرض منه استضافة مجموعة من الأنشطة على مختلف المستويات في ميدان تكنولوجيات الطاقة المتجددة. وفي هذا السياق، تقرر أن يستخدم المنتزه مكانا لتنفيذ العمل المقترح عن طريق بناء القدرات

وتبادل المعلومات على الصعيد الوطني فيما بين أصحاب المصلحة كافة في مجال تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة مع التركيز بوجه خاص على تحسين مشاركة السلطات الحكومية الوطنية في البلديات الريفية. ومن هنا، يسعى المشروع إلى بناء قدرات الحكومات وسائر أصحاب المصلحة من أجل تعزيز خدمات الطاقة المتجددة في المناطق الريفية. وسيستخدم البرنامج العالمي الأفريقي للتثقيف والتدريب في مجال الطاقة التابع لليونسكو بمثابة أحد نماذج التدريب.

٦٦ - وسيجري تنفيذ برامج إقليمية خاصة لبناء القدرات والتعليم في المجالات التقنية في ما يتعلق بتصميم النظم التجريبية لتكنولوجيا الطاقة المتجددة وتنفيذها ليستفيد منها طلبة الجامعات والموظفون التقنيون في الميدان. وستشمل النظم التجريبية جملة أمور منها وضع تصميمات لتوربينات تعمل بطاقة الرياح تتراوح طاقتها بين ١٠ و ٢٥ كيلو وات، وأجهزة تجميع الحرارة الشمسية وخلايا فلطائية - ضوئية ومضخات للمياه، وجهاز لإنتاج الهيدروجين بالتحليل الكهربي وخلية وقود، وبيان عملي لمحطة صغيرة لتوليد طاقة كهرمائية. وسيركز المشروع على البلدان ذات الاحتياجات الخاصة مع مراعاة الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة من مختلف المناطق. وسوف تستخدم الشبكات الإقليمية ودون الإقليمية لتبادل خيارات السياسة العامة، والممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما بين جميع البلدان المشاركة. وستستخدم النظم التجريبية لتكنولوجيا الطاقة المتجددة عندئذ لإذكاء وعي الجمهور في المنطقة.

٦٧ - وسيسعى إلى إقامة تعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال إعداد مبادئ توجيهية ومجموعة وحدات تدريب بشأن تهيئة بيئة مواتية لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص ووضع معايير لاختيار نماذج الشراكات الملائمة التي تستجيب للاحتياجات المحددة للتنمية. وسيشمل التعاون أيضا تنظيم حلقات عمل أقاليمية وأفرقة عمل لتبادل أفضل الممارسات ولإذكاء وعي واضعي السياسات. ويُعتبر إشراك القطاع الخاص في توفير خدمات الطاقة في المناطق الريفية عن طريق شراكات بين القطاعين العام والخاص خيار استراتيجي قابل للتطبيق. وسيعزز هذا قدرات الحكومة على وضع حلول متكاملة، وتيسير اتباع نُهج ابتكارية للاستفادة من رأسمال القطاع الخاص وخبراته التكنولوجية ولتقاسم المخاطر.

هدف المنظمة: بناء قدرات واضعي السياسات، والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة بغية تعزيز أمن الطاقة وتحسين سبل الحصول على خدمات الطاقة في المناطق الريفية الفقيرة.

الصلة بإطار العمل الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ١ (الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ البرنامج الفرعي ٤ (البيئة والتنمية) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ والأهداف الإنمائية للألفية ١ و ٧ و ٨.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٨٠,٠
الاستشاريون	٦٢,٠
السفر	٤٨,٠
الخدمات التعاقدية	١٩,٢
مصاريف التشغيل	١٥,٠
حلقات العمل	٣٢٣,٠
المجموع	**٥٤٧,٢**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة قدرات المجموعات المستهدفة على وضع سياسات وبرامج فعالة لزيادة استخدام الطاقة المتجددة لأغراض التنمية الريفية المتكاملة وتعزيز أمن الطاقة وتحسين سبل الحصول على خدمات الطاقة في المناطق الريفية في البلدان النامية من أجل الحد من الفقر	(أ) تمكّن ما نسبته ٥٠ في المائة على الأقل من واضعي السياسات، والسلطات الحكومية المحلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص الذين شاركوا في حلقات العمل/أنشطة بناء القدرات التي ينظمها المشروع، من إثبات حصولهم على معارف وقدرات في مجال أفضل الممارسات المتصلة بتعزيز أمن الطاقة وتحسين سبل الحصول على خدمات الطاقة في المناطق الريفية
(ب) وضع وتطبيق تدابير للسياسات العامة فيما يتعلق بإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين سبل الحصول على خدمات الطاقة عن طريق إقامة تعاون بين المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية ومراكز الخبرة الرفيعة الموجودة	(ب) زيادة عدد السياسات/المبادرات التي تشجع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة مع التركيز على تكامل التخطيط والتنفيذ لأغراض التنمية الريفية
(ج) زيادة مصادر الطاقة المتجددة المتاحة محليا، كالكتلة الحيوية، والمحطات الصغيرة لتوليد الطاقة الكهرمائية، والشمس والرياح، عن طريق وضع نظم ومبادرات تجريبية بشأن إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبيانها عمليا.	(ج) زيادة عدد المؤسسات ومراكز الخبرة الرفيعة الإقليمية ودون الإقليمية التي تقيم الشبكات لأغراض تنفيذ المشاريع وتشارك في تنفيذها في مجالات منها النظم التجريبية لتكنولوجيا الطاقة المتجددة وبناء القدرات

الأنشطة الرئيسية

٦٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) عقد اجتماع لبدء المشروع، يشمل برنامجا للتوعية باستخدام وسائط الإعلام لإبراز المشروع إعلاميا؛

(ب) الحصول (عن طريق الهبات و/أو الشراء) على نماذج عملية لمختلف تكنولوجيات الطاقة المتجددة (خلية وقود بها جهاز لتحليل الماء كهربائيا، ونماذج مختلفة لتصميمات توربينات تعمل بطاقة الرياح بطاقة ١٠-٢٥ كيلو واط، وبيان عملي لتطوير المحطات الكهربائية الصغيرة، وأجهزة تجميع الطاقة الشمسية الحرارية والخلايا الفلطائية - الضوئية العاملة بالمضخات)؛

(ج) تنظيم نشاط إقليمي لبناء القدرات التقنية على تصميم مختلف نظم تكنولوجيا الطاقة المتجددة التجريبية وتركيبها؛

(د) تنظيم حلقة عمل إقليمية من أجل تشجيع أفضل الممارسات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لزيادة الشراكات بين القطاعين العام والخاص فضلا عن المشاركة النشطة في تطوير الأعمال التجارية

الصغيرة في مجالات تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة لأغراض التنمية الريفية. وسيجري النظر في تنفيذ برنامج للتوعية عن طريق وسائط الإعلام من أجل زيادة بروز المشروع. وسيجري تنظيم عدة حلقات عمل بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(هـ) تنظيم حلقة عمل تدريبية على الصعيد الوطني لفائدة مسؤولي الحكومة المحلية من ١٥ بلدية ريفية. وسيجري أيضا تنفيذ نموذج مصغر للبرنامج الأفريقي العالمي للتثقيف والتدريب في مجال الطاقة التابع لليونسكو.

ميم - تعزيز القدرات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على التفاوض بشأن إبرام معاهدات استثمار ثنائية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٠ ٥٠٢ دولار)

معلومات أساسية

٦٩ - لا يزال هناك عدة تحديات في المجالات الرئيسية من توافق آراء مونتيري الأكثر صلة بالبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وتتمثل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز الموارد المالية المحلية وتحقيق إدارة مستدامة للديون من أجل تمويل مشاريع التنمية. وفي عام ٢٠٠٢، نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في إطار تقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مشروعا مشتركا مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتقديم المساعدة التقنية للبلدان الأعضاء في مجال تجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر والإبلاغ عنه. ونتج عن ذلك أن أنشأ ثمانية بلدان قواعد بيانات لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس منهجيات مقبولة عالميا. لقد مكن إنشاء قواعد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر هذه البلدان من تجميع بيانات وإحصاءات دقيقة عن الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض وضع السياسات على أساس منهجيات مشتركة بين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من أجل جمع البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها وتحليلها ونشرها. وعلاوة على ذلك، فإن قواعد البيانات التي أنشئت في البلدان الأعضاء تضيف مدخلات، على أساس سنوي، إلى تقرير الأونكتاد عن الاستثمار العالمي.

٧٠ - إضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المساعدة إلى البلدان الأعضاء على رسم سياسات سليمة للاستثمار الأجنبي المباشر بقيامها بإعداد دراسات قطرية عن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في ثمانية بلدان أعضاء. وأجرت هذه الدراسات تحليلا لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر المعتمدة في هذه البلدان وقدمت إلى واضعي السياسات مجموعة من التوصيات في مجال السياسات بغية مساعدتهم على

صياغة استراتيجيات وسياسات مواتية للاستثمار. وأدى ذلك إلى تنفيذ البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا العديد من السياسات والإجراءات الجديدة في السنوات الأخيرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٧١ - في الخطوة التالية من عملية تقديم المساعدة التقنية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، سوف تقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المساعدة للبلدان الأعضاء على تعزيز مهاراتها التفاوضية بشأن اتفاقات الاستثمار الثنائية عن طريق تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية لتحسين مهارات مسؤولين حكوميين من البلدان الأعضاء في مجال التفاوض على اتفاقات الاستثمار الثنائية. لقد أصبحت اتفاقات الاستثمار الثنائية إحدى أكثر أدوات السياسات أهمية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته. وقد وقعت جميع البلدان تقريبا على اتفاقات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفها جزءا من جهودها الرامية إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض التنمية ولحماية استثماراتها في الخارج. وتوفر هذه الاتفاقات الحماية القانونية والمعاملة التفضيلية لمستثمري واستثمارات الأطراف المتعاقدة عن طريق تغطيتها للمسائل الفنية من قبيل نزع الملكية، وحرية تحويل الأموال، وتسوية المنازعات، ومعايير المعاملة والقبول والتأسيس. ويعتمد تحقيق فوائد هذه الاتفاقات على مهارات الأطراف المتفاوضة وخبراتهم في صياغة هذه الاتفاقات.

٧٢ - غير أن الكثير من البلدان، بما فيها البلدان الأعضاء في اللجنة يفتقر إلى المهارات والخبرات الكافية للتفاوض بكفاءة بشأن هذه الاتفاقات، وهو ما يؤدي أيضا إلى خفض العائد الاقتصادي. وسيقدم المشروع المساعدة إلى البلدان الأعضاء على تعزيز مهاراتها وتقنياتها التفاوضية وسيكون بمثابة مجال لتبادل التجارب والخبرات في مجال إبرام اتفاقات استثمار ثنائية الغرض منها تعزيز تدفقات الاستثمار بين المناطق والاستثمار داخل المنطقة الواحدة فضلا عن إدماج توافق آراء مونتيري في استراتيجياتها وسياساتها الاقتصادية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات الحكومات على إعداد معاهدات استثمار ثنائية والتفاوض بشأنها في البلدان الأعضاء في اللجنة وتحسين المهارات التفاوضية لصناع القرارات المسؤولين عن وضع معاهدات الاستثمار الثنائية في صيغتها النهائية.

الصلة بإطار العمل الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٣ (التنمية والتكامل الاقتصاديان) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ هدف الألفية الإنمائي ٨

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٥٠,٠
الاستشاريون	٤٣,٥
السفر	٥٥,٠
الخدمات التعاقدية	١٧,٧
مصاريف التشغيل	٦,٠
الجولات الدراسية	٢٥,٠
حلقات العمل	٣٠٥,٠
المجموع	**٥٠٢,٢**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين قدرات المسؤولين الحكوميين المعنيين، ولا سيما في وزارات الخارجية، والعدل، والاقتصاد، والاستثمار والتخطيط على إعداد اتفاقات الاستثمار الثنائية والتفاوض بشأنها	(أ) '١' زيادة عدد المسؤولين الحكوميين المشاركين في حلقات العمل المتعلقة بمفاوضات معاهدات الاستثمار الثنائية '٢' زيادة عدد مستخدمي الشبكة التي أنشئت على الإنترنت في إطار المشروع
(ب) تنمية المهارات المتعلقة بكيفية تطبيق اتفاقات الاستثمار الثنائية هذه من أجل تسوية منازعات الاستثمار	(ب) زيادة عدد البلدان الأعضاء التي تتفاوض بشأن إبرام اتفاقات استثمار يكون الغرض منها تعزيز تدفقات الاستثمار بين المناطق وداخل المنطقة الواحدة

الأنشطة الرئيسية

٧٣ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للبرنامج الفرعي ما يلي:

(أ) تنظيم ثماني حلقات عمل لفائدة موظفي مختلف الوكالات الحكومية (الاستثمار، والمجال القانوني، والشؤون الخارجية، والتعاون الدولي والتمويل) من أجل تحسين القدرات التقنية للبلدان الأعضاء على إعداد معاهدات الاستثمار الثنائية والتفاوض بشأنها؛

(ب) عقد اجتماع لفريق الخبراء ليكون بمثابة منتدى للبلدان الأعضاء لتبادل خبرات البلدان وتقاسمها ووضع إجراءات موحدة لتسوية النزاعات بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة؛

(ج) تقديم خدمات استشارية لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والإقليمية في مجال تسوية المنازعات بين بلدان مشاركة في اتفاقات استثمار ثنائية؛

(د) إنشاء منبر (موقع على الإنترنت) لتعزيز تبادل الخبرات بين مختلف الحكومات وتشجيع تنفيذ إجراءات ومعايير موحدة فيما بين البلدان الأعضاء في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(هـ) تنظيم جولات دراسية داخل المنطقة الواحدة لفائدة المسؤولين الحكوميين المشاركين في إعداد معاهدات استثمار ثنائية والتفاوض بشأنها للتعلم من أفضل الممارسات ولتبادل خبراتهم مع الآخرين في المنطقة.

نون - تحسين استجابات العدالة الجنائية للاتجار بالأشخاص في جنوب شرق أوروبا مع التركيز بوجه خاص على مولدوفا

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٦٠٠ ٤٩٩ دولار)

معلومات أساسية

٧٤ - يشير الرصد المنتظم لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها ذات الصلة إلى أن أنظمة العدالة الجنائية في جنوب شرق أوروبا لا تزال قاصرة عن توفير استجابات فعالة لأنشطة الاتجار بالبشر على الرغم من وجود تشريعات وطنية وخطط عمل ذات الصلة وما يقابلها من هياكل تنفيذية. وجرى تحديد مولدوفا من بين بلدان جنوب شرق أوروبا بوصفها مصدرا رئيسيا لأغراض تتعلق أساسا بالاتجار في النساء لأغراض الاستغلال الجنسي.

٧٥ - والغرض من هذا المشروع، إذن، هو تحسين استجابة مولدوفا في مجال العدالة الجنائية للاتجار في البشر من خلال زيادة القدرات التنفيذية على التحقيق في أنشطة الاتجار بالبشر ووقفها. ويهدف المشروع إلى تعزيز التعاون الإقليمي بين مؤسسات العدالة والشؤون الداخلية في مولدوفا والبلدان التي جرى تحديدها في المنطقة بالقيام بنقل مكثف للمعارف على الصعيد الدولي، واتخاذ تدابير تعزيز المؤسسات وبناء القدرات في هذا الصدد.

٧٦ - ويستند المشروع إلى الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة بفضل الوجود الميداني الراسخ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المنطقة. وسيجري تنفيذه تحت الإشراف العام لمكتب المشاريع الإقليمي لجنوب شرق أوروبا، في صوفيا، والوحدات الفنية في مقر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وسيتولى المكتب الميداني التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ المشروع في شراكة مع المؤسسات ذات الصلة في مولدوفا، وبالتعاون مع مكاتب ميدانية محددة تابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومن أجل تهيئة حالات تآزر وتحقيق أقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة، سينطلق المشروع على أساس مشاريع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الجارية حاليا بشأن الاتجار بالبشر في المنطقة. وعلى وجه أكثر تحديدا، سيستفيد المشروع من شبكة مراكز التنسيق الوطنية التي سبق أن أُنشئت في المشروع المعنون ''تعزيز استجابات العدالة الجنائية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب البشر في غرب البلقان'' وسيجري دمج مولدوفا في الشبكة. وعلاوة على ذلك سيستفيد المشروع من جميع مواد التدريب التي سبق أن أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال، من قبيل دليل تدريب ومجموعة أدوات.

هدف المنظمة: تعزيز استجابات العدالة الجنائية لأنظمة الاتجار بالبشر في مولدوفا عن طريق بناء القدرات الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي بين مؤسسات العدالة والشؤون الداخلية في مولدوفا واستهداف البلدان في منطقة جنوب شرق أوروبا.

الصلة بإطار العمل الإستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ١ (سيادة القانون) لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستشاريون	١٠٦,٠
السفر	٨٣,٠
الخدمات التعاقدية	١١٥,٦
مصاريف التشغيل	١٩,٠
الجولات الدراسية	٣٦,٠
حلقات العمل	١٤٠,٠
المجموع	**٤٩٩,٦**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز المعارف في مجال الاستجابة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالتصدي للاتجار بالبشر من جانب مؤسسات مولدوفا الوطنية - تحديد الثغرات والاحتياجات	(أ) زيادة عدد استجابات المؤسسات الوطنية في مولدوفا للتصدي للاتجار في البشر - تحديد الثغرات والاحتياجات، ودراستها وإقرارها مع النظراء الوطنيين ذوي الصلة
(ب) تعزيز معارف ممارسي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية المعنيين وتحسين قدراتهم من أجل التصدي لحالات الاتجار بالبشر	(ب) زيادة عدد ممارسي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية الحاصلين على المعارف والخبرة المطلوبة للتحقيق بكفاءة في حالات الاتجار بالبشر
(ج) تحسين التعاون الإقليمي بين المؤسسات الحكومية الوطنية و أفرقتها التنفيذية التي تتصدى للاتجار بالبشر في مولدوفا وغيرها من بلدان المنطقة	(ج) زيادة عدد الاتصالات القائمة بين المؤسسات ذات الصلة في المنطقة من خلال شبكة مراكز التنسيق الوطنية المنشأة بمشاركة مولدوفا

الأنشطة الرئيسية

٧٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للبرنامج الفرعي ما يلي:

(أ) تقييم الإطار القانوني الحالي في مولدوفا وتطبيقه من جانب هيئات التحقيق، والاتهام والقضاء المعنية بالاتجار في البشر؛ وتحديد المشاكل التي تواجه هيئات التحقيق، وممثلي الادعاء والمحاكم في تقديم المتجرين إلى العدالة؛ وإعداد تقرير تقييمي ووضع توصيات بشأن كيفية معالجة تلك المشاكل على نحو أفضل؛

(ب) تنظيم حلقة عمل في مولدوفا للتثبت من سلامة تقرير التقييم ونتائجه مع أصحاب المصلحة المعنيين؛ ولعرض المعايير الدولية والأوروبية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، ومناقشة العقبات التي تواجه مولدوفا في تنفيذها. وتوحيد التوصيات ووضعها في صيغتها النهائية؛

(ج) تكييف مواد التدريب التي سبق أن أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وترجمتها، وإعداد/استعراض مناهج التدريب ذات الصلة المتعلقة بجهات إنفاذ القانون والادعاء والقضاء بغية تدريب الموظفين المعنيين على التحقيق وتمثيل الادعاء بفعالية؛

(د) وضع منهجية للتدريب ودعم المعهد الوطني للعدالة وغيره من النظراء الوطنيين في تنظيم ثلاث دورات تدريبية. وسيسعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على وحدات التدريب لضمان ديمومة هذه المبادرة واستمراريتها؛

(هـ) تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية المختصة المسؤولة عن التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وإدارة المساعدة القانونية المتبادلة وطلبات تسليم المجرمين، وذلك لتعزيز قدرتها المؤسسية، عن طريق تنظيم جولتين دراسيتين للخبراء الوطنيين من مولدوفا المسؤولين عن التعاون الدولي في المجالات ذات الصلة في بلدان أخرى في المنطقة؛

(و) إنشاء مركز تنسيق وطني في مولدوفا ليكون أحد عناصر شبكة مراكز التنسيق المعنية بإنفاذ القانون التي أنشئت بالفعل في بلدان المنطقة في إطار مشاريع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الجارية حاليا من أجل تيسير التعاون وتبادل المعلومات في جميع أنحاء المنطقة؛

(ز) تنظيم حلقة عمل إقليمية للتدريب بشأن التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون بغية تدريب الموظفين المعنيين في مؤسسات حكومية وطنية في البلدان المستهدفة في المنطقة بشأن إجراءات تبادل المساعدة القانونية والاستخدام الفعال للآليات الدولية غير الرسمية والرسمية لإنفاذ القانون بما في ذلك إقامة اتصالات فعالة مع المنظمة الأوروبية لإنفاذ القانون والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

سين – تعزيز القدرات في البلدان النامية لأغراض التطبيق الفعال لقانون المنافسة للحد من قيود الإنتاجية الاقتصادية إلى أدنى حد ممكن
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٧٠٠ ٦١٧ دولار)

معلومات أساسية

٧٨ – نظرا لما ثبت من أن المنافسة الرفيعة المستوى والتطبيق الفعال لقانون المنافسة ييسران الكفاءة، والابتكار والتحسينات التكنولوجية، فإن إنفاذ القانون يمكن أن يكون عاملا هاما في زيادة أداء الإنتاجية. ولذلك فمن المهم لجميع البلدان أن تقييم فعالية إطار تنفيذ سياسات المنافسة.

٧٩ - في السنوات الأخيرة أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون المنافسة والسياسات التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عدة مناسبات، بالاحتياجات في هذا المجال، وأوصى الفريق في دورته السادسة المعقودة في عام ٢٠٠٤ أن يجري الأونكتاد استعراضات أقران طوعية ومخصصة للسلطات الوطنية المعنية بشؤون المنافسة. وجرى تأكيد هذه التوصية في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية المعقود في عام ٢٠٠٥ واتفاق أكرا لعام ٢٠٠٨. ويستند المشروع إلى خبرة الأونكتاد في مجال استعراضات الأقران في جامايكا، وكينيا، وكوستاريكا، وتونس، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. توفر استعراضات الأقران التي يجريها الأونكتاد وسيلة هامة للبلدان لوضع نقاط مرجعية لأدائها مقارنة بأفضل الممارسات الدولية. ومن شأن الأسلوب التفاعلي لاستعراض الأقران أن يعزز تبادل المعارف بين السلطات على الصعيدين الإقليمي والدولي ويعزز أيضا شبكات التعاون غير الرسمية. وتتمثل السمات البارزة لاستعراض الأقران الذي يجريه الأونكتاد في توافر مناخ غير استجوابي أو معاد والعنصر القوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨٠ - والبلدان التي جرى تحديدها بصفة مبدئية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ هي السلفادور، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا وتايلند. وستجرى استعراضات الأقران بالتعاون مع السلطات المعنية بالمنافسة في كل بلد. وستحدد استعراضات الأقران التغييرات الإجرائية والإدارية والتشريعية الرئيسية التي قد تكون ضرورية لتحقيق أداء أمثل لدى السلطات المعنية بالمنافسة والقانون. وستعطي الاستعراضات أفكارا واضحة عن القيود الخاصة بكل بلد، بما فيها المشاكل السياسية والاقتصادية التي لها تأثير على شرعية قانون المنافسة. واستنادا إلى نتائج استعراضات الأقران وتوصياتها، سيجري إعداد اقتراح بتنفيذ مشروع شامل لزيادة بناء القدرات من أجل مساعدة السلطات المعنية بشؤون المنافسة على التماس تمويل محدد لهذا الغرض من الحكومة وغيرها من المصادر.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات السلطات الوطنية على إنفاذ قانون المنافسة بفعالية، ومن ثم تعزيز تنمية مشاريع دينامية.

الصلة بإطار العمل الإستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٣ (التجارة الدولية والبرنامج الفرعي ٢ (الاستثمار والمشاريع) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والهدفان ١ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستشاريون	١٤٨,٠
السفر	٩٧,٠
الخدمات التعاقدية	٣٧,٧
مصاريف التشغيل	١٥,٠
الجولات الدراسية	١٦٠,٠
حلقات العمل	١٦٠,٠
المجموع	**٦١٧,٧**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إجراء تقييم شامل لمواطن القوة والضعف في مؤسسات وإجراءات إنفاذ المنافسة	(أ) إعداد تقرير استعراض الأقران في الوقت المناسب بمشاركة السلطات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين
(ب) تعزيز قدرات السلطات المعنية بشؤون المنافسة وصناع القرارات على معالجة ضعف الإنفاذ وتحسين وعي أصحاب المصلحة	(ب) '١' قبول أغلبية (٨٠ في المائة) التغييرات المؤسسية الموصى بها '٢' زيادة تنفيذ توصيات استعراض الأقران عن طريق أنشطة المساعدة التقنية وتقديم تقرير إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بسياسات المنافسة التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في اجتماعه السنوي

الأنشطة الرئيسية

٨١ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تنظيم زيارات قطرية، وجدولة مشاورات أصحاب المصلحة والقيام ببعثتين لتقصي الحقائق لفترة أسبوعين لإعداد تقرير استعراض الأقران بالتنسيق مع السلطة الوطنية المعنية بشؤون المنافسة ومع خبير المنافسة الدولية؛

(ب) تحديد فريق استعراض الأقران وعقد دورة تفاعلية رسمية لاستعراض الأقران مع إمكانية تبادل المعارف من مشاركة طائفة واسعة من جمهور الخبراء في مجال المنافسة وإعداد مقترح مشروع وميزانية لمتابعة بناء القدرات؛

(ج) تنظيم حلقتي عمل لزيادة الوعي في كل بلد دعما لنشر توصيات تقرير استعراض الأقران، وإسداء المشورة ومساعدة السلطات الوطنية المعنية بشؤون المنافسة من أجل حشد الدعم للإصلاحات الإدارية والتشريعية؛

(د) تنظيم جولات/مفارز دراسية للجهات الوطنية القائمة على إنفاذ قانون المنافسة من المناطق المتقدمة من أجل تبادل أفضل الممارسات وتقاسم المعارف للسير قدما نحو تنفيذ توصيات محددة لاستعراض الأقران (جولتان/مفرزتان تتألف كل منهما من شخصين لكل سلطة).

عين – معالجة آثار وانعكاسات الأزمة المالية العالمية على البلدان النامية من خلال تقديم الدعم لتنمية قطاع الخدمات

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٦٥٣ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٨٢ – تشكل الخدمات الحدود الجديدة لتعزيز التجارة، والإنتاجية و القدرة على المنافسة. لقد زاد الطلب على الخدمات بشكل كبير، مما أحال الخدمات إلى محركات للنمو، والتنمية والقضاء على الفقر في البلدان النامية. وللخدمات روابط رئيسية بالأهداف الإنمائية للألفية ويمكنها من خلال العمالة، أن تساعد على التخفيف من وطأة الفقر، كما أن الكثير من الخدمات ضروري لحياة الإنسان أو لتلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية (كالاتصالات، والصحة، والتعليم، وتوفير الطاقة/المياه). ومن ثم فإن التحدي الذي يواجه الحكومات يتمثل في تقديم خدمات فعالة، بما في ذلك تقديم خدمات إلى الفقراء.

٨٣ – غير أن الكثير من البلدان النامية لم تستغل الخدمات بعد بشكل تام لأغراض التنمية. ولا يزال إدماج البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا، بشكل إيجابي، في اقتصاد الخدمات العالمي وزيادة مشاركتها في تجارة الخدمات، يشكل تحديا ماثلا. وتواجه البلدان النامية تحديات معيّنة عند سعيها لتهيئة بيئات تمكن من تنمية قطاع الخدمات على نحو يراعي الفقراء ويحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تفتقر، على سبيل المثال، إلى الموارد المؤسسية، والمالية والبشرية الضرورية؛ وتسريع إصلاحات الخدمات وتسلسلها، وإلى البيانات المتعلقة بالخدمات. ووجود فهم أفضل للسياسات التنظيمية وتفاعلها مع أهداف السياسات المحلية وتحرير التجارة يمكن أن يدعم واضعي السياسات في تحسين نواتج السياسات وفي إعداد استراتيجيات الخدمات. لقد أكدت حالات فشل السياسات والتدابير التنظيمية في قطاعات الخدمات الرئيسية، بما في ذلك الأزمة المالية العالمية، على ضرورة إعادة التفكير في أطر السياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية لقطاعات الخدمات الرئيسية.

٨٤ – لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سجل حافل في مجال تحليل قطاعات الخدمات في البلدان، وإسهامها في التنمية و ما يصاحبها من أطر تنظيمية ومؤسسية ومتعلقة بالسياسات. ويقترح اتفاق أكرا أن تنشئ البلدان النامية أطراً ومؤسسات تنظيمية لتنمية قطاعات للخدمات قادرة على المنافسة وأن يُولى اهتمام خاص بحصول الجميع على الخدمات الأساسية. ويدعو الاتفاق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تقديم المساعدة إلى البلدان النامية على زيادة المشاركة في إنتاج/تجارة الخدمات في العالم، عن طريق تعزيز قدرات البلدان النامية في مجالات الخدمات، والكفاءة والقدرة على المنافسة وإنشاء أُطر تنظيمية/مؤسسية. وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يدعم القيام على الصعيد الوطني، بوضع تقييمات للخدمات

واستعراضات للسياسات المتصلة بها، وأن يدرس المسائل المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات وتأثيرها على التنمية ويعزز البيانات والإحصاءات في هذا الصدد. ويشمل استعراض سياسات الخدمات ما يلي: تقصي الحقائق وعقد اجتماعات لأصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الوطني؛ واجتماع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مع الخبراء على الصعيد الدولي؛ والقيام بالعمل التحليلي/البحثي؛ ونشر استعراضات سياسات الخدمات الرامية إلى إذكاء الوعي؛ وبناء توافق الآراء وتعزيز مشاركة البلدان النامية في إنتاج الخدمات وتجارتها. وسينفذ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هذا المشروع مع الشركاء المعنيين على الصُعد العالمية، والإقليمية والوطنية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات واضعي السياسات،والقائمين بالشؤون التنظيمية في البلدان النامية للتصدي بطريقة مستنيرة للتحديات المتعلقة بالخدمات من أجل الاستفادة من مكاسب تنمية قطاع الخدمات ومن التجارة الدولية في الخدمات.

الصلة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٣ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (التجارة الدولية)؛ والأهداف الإنمائية للألفية ١، و ٢، و ٣، و ٤، و ٥ و ٧

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٦٠,٠
الاستشاريون	١٥٣,٠
السفر	٩٦,٠
الخدمات التعاقدية	٣٤,٠
مصروفات التشغيل	١٠,٠
الجولات الدراسية	٤٠,٠
حلقات العمل	٢٦٠,٠
المجموع	**٦٥٣,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إعطاء صورة أكثر منهجية وشاملة لقطاعات الخدمات في البلدان وأثرها على التنمية.	(أ) ازدياد عدد البلدان التي لديها أُطر متماسكة لقطاع الخدمات
(ب) تعزيز قدرات القائمين بالشؤون التنظيمية، وواضعي السياسات والمفاوضين التجاريين على الصعيدين الوطني والإقليمي مما يمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة والاستفادة من منافع تنمية هذا القطاع	(ب) ازدياد عدد استعراضات سياسات الخدمات التي تجرى وزيادة عدد الأشخاص المدَرَبين
(ج) الإسهام في تسريع السياسات، والإصلاحات وتحرير التجارة على الصعيد الوطني وتسلسلها	(ج) ازدياد عدد البلدان التي تُتخذ فيها قرارات بشأن سياسات الخدمات (التجارة والتنمية) بطريقة مستنيرة ومن خلال عمليات تتسم بالشفافية، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة المتأثرين بذلك

الأنشطة الرئيسية

٨٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) إجراء استعراضات لسياسات الخدمات ونشرها في بلدان مختارة في أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية؛

(ب) تشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين ذوي الصلة، بمن فيهم المستهلكون، ومقدمو الخدمات ومنظموها؛

(ج) تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وطنية/إقليمية مصاحبة، تشمل توفير التدريب والمساعدة التقنية، وإجازة/إكمال استعراضات سياسات الخدمات، وتبادل النتائج وأفضل الممارسات، وإنشاء آليات وشبكات لتبادل المعلومات فيما بين واضعي سياسات الخدمات؛

(د) تقديم الدعم التقني لأغراض المتابعة والتدريب الضروري للحكومات والقطاع الخاص في مجال تقييم السياسات الوطنية للخدمات وصياغتها، بما في ذلك الأطر المتعلقة بالسياسات والشؤون التنظيمية والمؤسسية في هذا الصدد؛

(هـ) تنظيم جولات دراسية لاستخلاص الدروس من التجارب الناجحة وأفضل الممارسات بما فيها تجارة الخدمات والسياسات التنظيمية.

فاء - زيادة قدرات البلدان النامية على مراعاة تعميم المنظور الجنساني في السياسات التجارية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٩٠٠ ٦٢١ دولار)

معلومات أساسية

٨٦ - كثيرا ما يكون للسياسات التجارية أثر قوي في إعادة توزيع المكاسب والخسائر، سواء فيما بين القطاعات الاقتصادية أو فيما بين الأفراد. وقد تتيح هذه السياسات فرصا لتمكين المرأة ولكنها قد تخلق أعباء أيضا بتسببها في اضطراب الأسواق التي تعمل فيها المرأة. لذا ينبغي إدماج المنظور الجنساني لدى تصميم السياسات التجارية وتنفيذها. ويمكن لواضعي السياسات عن طريق تقييم الآثار المترتبة على السياسات التجارية في نوع الجنس توجيه تلك السياسات نحو تيسير تمكين المرأة ورفاهها. ويتعاظم الاهتمام بإدماج تعميم المنظور الجنساني في السياسات التجارية في الكثير من برامج المساعدات التقنية المتعددة الأطراف من قبيل الإطار المتكامل المحسن لأقل البلدان نموا.

٨٧ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، أنشأ الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمرأة والمساواة بين الجنسين فرقة عمل تُعنَى بالجنسين، مع تولي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قيادة فرقة العمل. وقد جمعت فرقة العمل على صعيد واحد منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونيدو، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، واللجان الإقليمية، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وهي مفتوحة العضوية لمن يرغب من الأعضاء الجدد. واضطلعت فرقة العمل بعمل تحليلي ولا تزال تعمل على توعية واضعي السياسات بما يترتب على تحرير التجارة من أثر على المسائل الجنسانية.

٨٨ - يضطلع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بوصفه إحدى هيئات الأمم المتحدة، بفضل ما أنيط به من مسؤولية واختصاص، بدور قيادي في ضمان إدراج الشواغل الجنسانية بطريقة سليمة في سياسات الاقتصاد الكلي، بما فيها السياسات التجارية. لقد ظل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يجري عملا تحليليا وحكوميا دوليا بشأن المسائل الجنسانية والسياسات التجارية منذ أوائل عام ٢٠٠٠. ونشر دراستين عن هذه المسألة، هما، تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسة التجارية، (TD/B/C.I/EM.2/2) التي تتيح المعلومات البديهية التي تنطوي عليها العلاقة بين السياسات التجارية ونوع الجنس؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات التجارية: دراسات حالة (TD/B/C.I/EM.2/3) التي تتناول الروابط بين التجارة ونوع الجنس عن طريق عرض سبع دراسات حالة. وجرى تقديم الدراستين في اجتماع حكومي دولي عقد في ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٩ في جنيف. ويطلب اتفاق أكرا من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن ”يعمل على تعزيز الروابط بين التجارة والأهداف والغايات المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين“[٣].

٨٩ - سيجري الاضطلاع بأنشطة معينة بالتعاون مع الوكالات الأخرى الأعضاء في فرقة العمل المعنية بنوع الجنس والتجارة وبوجه خاص مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وستخاطب هذه الأنشطة وتستهدف واضعي السياسات في وزارات التجارة وتكافؤ الفرص؛ وواضعي السياسات على الصعيد دون الوطني؛ و المفاوضين بشأن الاتفاقات المتعددة الأطراف، والإقليمية والثنائية؛ والرابطات النسائية للأعمال التجارية والمجموعات النسائية؛ والمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

٩٠ - لقد أقرت الأمم المتحدة أن المساواة بين الجنسين تشكل، على حد سواء، قيمة أساسية للتنمية المستدامة وشرطا مسبقا للقضاء على الفقر. وبوجود ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، وإعلان الألفية، ونتائج مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها، تكون الأمم المتحدة قد وضعت إطارا تحليليا وخطة عمل مقبولين على الصعيد الدولي لتحقيق المساواة بين الجنسين.

(٣) اتفاق أكرا وإعلان أكرا (UNCTAD/IAOS/2008/2).

هدف المنظمة: تعزيز قدرات الحكومات في البلدان النامية على مراعاة تعميم المنظور الجنساني في السياسات التجارية وجعل السياسات التجارية أكثر استجابة للاحتياجات المحددة للمرأة.

الصلة بإطار العمل الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٣ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (التجارة الدولية)؛ والهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٧٢,٠
الاستشاريون	١٦٤,٠
السفر	٩٢,٠
الخدمات التعاقدية	٢١,٩
مصروفات التشغيل	٢٢,٠
حلقات العمل	٢٥٠,٠
المجموع	**٦٢١,٩**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) مراعاة التحليلات الجنسانية في صياغة السياسات التجارية في البلدان النامية المشاركة في المشروع	(أ) ازدياد عدد الموظفين في البلدان المشاركة في المشروع الذين بمقدورهم وضع الاستراتيجيات الرامية إلى جعل السياسات التجارية أكثر استجابة للاحتياجات المحددة للمرأة
(ب) تعزيز القدرات الوطنية على إجراء تحليلات للبيانات وتقييم التأثير على أوجه الترابط بين التجارة، والعولمة ونوع الجنس	(ب) ازدياد توافر تقييمات البحوث، والتحليلات والآثار المتعلقة بتحرير التجارة ونوع الجنس ونشرها
(ج) تحديد القطاعات الاقتصادية على الصعيدين الوطني و/أو الإقليمي التي يمكن ربط تحرير التجارة بالفرص المتزايدة للعمالة وإنشاء المشاريع للنساء	(ج) ازدياد عدد الموظفين في البلدان المشاركة في المشروع الذين بمقدورهم تحديد القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن يتيح تحرير التجارة فيها فرصا إنمائية محددة للنساء بطريقة مباشرة

الأنشطة الرئيسية

٩١ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تقديم الدعم الاستشاري والمساعدة التقنية إلى المؤسسات الوطنية والإقليمية على جمع البيانات المتعلقة بالشؤون الجنسانية وتحليلها؛

(ب) توفير خدمات إسداء المشورة لبلدان نامية مختارة بغية مساعدتها على تحديد القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن يثبت فيها أن تحرير التجارة يشكل منفعة للمرأة على وجه الخصوص؛

(ج) تنظيم أربع حلقات دراسية وطنية لواضعي السياسات والمفاوضين التجاريين في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية، من أجل تعزيز فهمهم للروابط بين التجارة، ونوع الجنس والتنمية وتبادل

الأفكار، والأدوات وأفضل الممارسات المتعلقة بكيفية ضمان إدراج الخصائص الجنسانية في صياغة السياسات التجارية وتنفيذها؛

(د) عقد مؤتمر رفيع المستوى لمناقشة النتائج الرئيسية للأنشطة الموجهة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين ولصياغة توصيات في مجال السياسة العامة؛

(هـ) نشر كتاب يحتوي على النتائج الرئيسية للعمل التحليلي؛

(و) توجيه انتباه المانحين إلى ملاءمة إدماج دعم مراعاة تعميم المنظور الجنساني في السياسات التجارية في إطار برامجهم المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية.

صاد – تعزيز القدرات على تحقيق إدارة فعالة للأصول والخصوم في المكاتب الوطنية لإدارة الديون مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٤٠٠ ٦٦٣ دولار)

معلومات أساسية

٩٢ – يتمثل الدور التقليدي لمكتب إدارة الديون في بلد ما في تخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى، والمحافظة في الوقت نفسه على هيكل للديون يحد من إمكانية حدوث أزمة ديون. و لا يزال الكثير من البلدان النامية يواجه صعوبات خطيرة في هذا المجال.

٩٣ – يمكن أن يولّد حجم الدين مستويات متباينة من حالات الضعف رهنا بمدى مطابقة هيكل الدين لأصول البلد. فمكاتب إدارة الديون في البلدان المتقدمة النمو تتجه نحو اتباع نهج يقوم على إدارة خصوم البلد إلى نهج يقوم على إدارة خصوم الأصول. وتسير البلدان النامية أيضا في هذا الاتجاه، بيد أن قدراتها الوطنية في هذا المجال ضعيفة.

٩٤ – بالانتقال إلى نهج إدارة الأصول، تحتاج البلدان إلى قدرة على جمع البيانات المتعلقة بأصولها وخصومها الرئيسية المالية منها وغير المالية (على سبيل المثال، جميع أنواع الديون: الدين العام الخارجي والدين الداخلي[٤]) وإنشاء نماذج لتحليل حالات عدم التوافق والحد منها في أطار مختلف أنواع الصدمات.

٩٥ – سيسهم تحسين قدرات البلدان على الإدارة الفعالة لديونها في الحد من مخاطر أزمات الديون (اتساقا مع الغاية ٣ من الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية)، وسيحرر الموارد المالية التي يمكن أن تستخدم في أنشطة الحد من الفقر وفي الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم (الأهداف الإنمائية للألفية ١ و ٤ و ٥) ويستهدف المشروع منطقتين جغرافيتين هما أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللتين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجود هام فيهما من خلال برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي.

(٤) قرار الأمم المتحدة ١٨٦/٦٢، الفقرة ١٧.

٩٦ - يستفيد المشروع من الخبرة الواسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مساعدة مكاتب إدارة الديون في ما تضطلع به من دور في جمع البيانات وإعداد التقارير (ويعمل البرنامج في أكثر من ١٠٠ مؤسسة في ٥٧ بلدا، بما فيها البلدان المستفيدة من المشروع) وفي تنمية قدراتها على تحليل المخاطر. وسيستفيد المشروع أيضا من الشراكات الاستراتيجية بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمات الأخرى، بما فيها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومعهد إدارة الاقتصاد الكلي وإدارة الشؤون المالية لشرق أفريقيا وجنوبها.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات البلدان النامية على إدارة دينها العام عن طريق الإدارة المتكاملة للأصول والخصوم.

الصلة بإطار العمل الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وبالأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ١ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، (العولمة والاعتماد المتبادل والتنمية)؛ الأهداف١، و ٤، و٥ و٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٨,٠
الاستشاريون	١٨٧,٠
السفر	١١٣,٠
الخدمات التعاقدية	٦٣,٤
الجولات الدراسية	١١٠,٠
حلقات العمل	١٨٢,٠
المجموع	**٦٦٣,٤**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة القدرة على جمع البيانات بشأن مستوى الدين العام (الخارجي والمحلي على حد سواء) وهيكله، والإبلاغ عنها وبشأن ديون القطاع الخاص الخارجية	(أ) ازدياد عدد التقارير الوطنية المتعلقة بهيكل مجموع الدين العام (الخارجي والمحلي على حد سواء) وديون القطاع الخاص الخارجية
(ب) تقييم الموارد المطلوبة لأغراض جمع البيانات المتعلقة بأصول البلد العامة ووضع إطار أولي لجمع هذه البيانات	(ب) ازدياد عدد التقييمات لمدى جدوى واستصواب إنشاء إطار لتسجيل أصول البلد العامة وتحليل تدفق الأموال المتأتية من هذه الأصول
(ج) اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي أن ينتقل البلد إلى إطار إدارة خصوم الأصول، وإن كان الأمر كذلك، فإعداد خطة عمل مفصلة لتنفيذ هذا الإطار	(ج) ازدياد عدد القرارات الوطنية بالانتقال إلى نهج إدارة خصوم الأصول وإنشاء إطار لجمع البيانات اللازمة لتنفيذ هذا الإطار وتحليلها

الأنشطة الرئيسية

٩٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) إعداد ثلاث دراسات. وستناقش الدراسة الأولى مدى قابلية تطبيق الدروس المستقاة من تطبيق البلدان المتقدمة النمو لإدارة خصوم الأصول على البلدان النامية. وستناقش الدراسة الثانية التحديات

التحليلية التي تواجه عملية إجراء تحليل المخاطر في بيئة غير مستقرة كتلك التي تتميز بها معظم البلدان النامية. أما الدراسة الثالثة فستوضح مدى إمكانية تطبيق إدارة خصوم الأصول على مسائل خاصة بالبلدان المنخفضة الدخل (من قبيل المعونة الخارجية)؛

(ب) إجراء دراسات عن المساعدات التقنية وتقديم هذه المساعدات إلى ستة مكاتب لإدارة الديون (إثيوبيا، الأرجنتين، أوغندا، بوليفيا، زامبيا، نيكاراغوا). وستحدد الدراسات الاحتياجات الرئيسية لمكاتب إدارة الديون فيما يتعلق بجمع البيانات وإعداد التقارير وتحليل مدى إمكانية تطبيق نهج إدارة خصوم الأصول في البلد. وستقدم المساعدات التقنية وفقا للاحتياجات التي تحددها هذه الدراسات.

(ج) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين للتدريب يتم من خلالهما تعميم الدروس المستفادة من الأنشطة المشار إليها في الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه على المكاتب الأخرى لإدارة الديون في المنطقة. وسيدعى مشاركون من ١٠ - ١٥ بلدا لحضور كل حلقة عمل. وستتيح حلقتا العمل الفرصة لتعميم نتائج المشروع على البلدان الأخرى في المنطقتين ومن ثم زيادة نفوذ المشروع؛

(د) تنظيم جولتين دراسيتين أقاليميتين لفائدة موظفين منتقين من مكاتب إدارة الديون؛

(هـ) إعداد خلاصة توجز النتائج والأنشطة الرئيسية للمشروع (ويمكن أن تنشر الخلاصة في شكل الكتروني فقط)؛

(و) إنشاء وحدة للتعلم الإلكتروني تتيح نماذج للإجراءات اللازمة لتنفيذ إطار خصوم الأصول هذا. وستوجه هذه الخطوات مديري إدارات الديون إلى تنفيذ إطار خصوم الأصول في مكاتب افتراضية لإدارة الديون تواجه قيودا مماثلة لما تواجهه مكاتب إدارة الديون الكائنة في أحد البلدان النامية.

قاف - إدماج بعد التجارة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٥٣٤ ٨٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٩٨ - تبين دراسات استقصائية حديثة لمضمون إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية[٥] أنه في الوقت الذي تركّز فيه بشدة مساعدة الأمم المتحدة، على الصعيد القطري، على المسائل الاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة والبيئية والجنسانية، لا يزال دور المسائل الاقتصادية والمتصلة بالتجارة في التوصل إلى الحد من الفقر وتحقيق

(٥) تبين دراسات استقصائية لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أجراها كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ أن أقل من ٢٠ في المائة من أطر عمل الأمم المتحدة الحديثة والجارية للمساعدة الإنمائية في ١٢٠ بلدا تتضمن إشارة إلى مسائل التجارة والاستثمار - وعادة ما ترد الإشارة في الأجزاء السردية من تلك الأطر لا في الأجزاء التنفيذية.

الأهداف الإنمائية هامشيا في هذه الخطط. ولا ترتبط الأهداف الاجتماعية والمحلية التي تسعى المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة إلى تحقيقها على الصعيد القطري ارتباطا فعليا بالمسائل الاقتصادية والمتصلة بالقدرة الإنتاجية، كما أنها لا ترتبط بالبيئة الاقتصادية الدولية التي تحيط بأية عملية إنمائية وطنية وتحددها إلى حد كبير.

٩٩ - وعلى نفس المنوال، يقوم حاليا كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستحداث روابط بين الإطار المتكامل المحسن (آلية للمساعدة المتصلة بالتجارة تضم ست وكالات) وخطط ''وحدة العمل في الأمم المتحدة''، لكن ثمة حاجة إلى توطيد تلك الروابط من حيث اتساق السياسات والعمليات مع خطط المساعدة القطرية للأمم المتحدة. وتبين دراسة حديثة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن ''التجارة في سبيل الحد من الفقر: دور السياسات التجارية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر'' (تموز/يوليه ٢٠٠٨) أن دور التجارة (والمساعدة المتصلة بالتجارة) في الورقات دور هامشي، وأن الاحتياجات الإنمائية الاقتصادية التي حددتها الورقات لم تؤخذ تماما في الحسبان لدى صياغة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومبادرة المساعدة القطرية المماثلة. وتضم المبادئ التوجيهية المستكملة للتقييم القطري المشترك لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعتمدة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩[٦]، لأول مرة، إشارة محددة إلى هذه القضايا.

١٠٠ - وتمشيا مع عملية تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة والقرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية[٧]، يهدف هذا المقترح إلى تعزيز الاتساق فيما بين الوكالات والمبادرات المشتركة والملكية الوطنية في مجال المساعدة المتصلة بالتجارة وبناء القدرات.

١٠١ - ويتولى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قيادة المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وهي المجموعة التي أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وتشمل هذه المجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيدو، والفاو، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واللجان الإقليمية الخمس. وهي تهدف إلى تنسيق العمليات المشتركة على الصعيد القطري[٨]. ويهدف هذا الاقتراح إلى دعم مشاركة الحكومة وأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني في إعداد العمليات المشتركة المتعلقة بالمسائل المتصلة بالتجارة فيما بين كيانات الأمم المتحدة التي تنتمي إلى المجموعة، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حسبما تقتضيه كل حالة على حدة. وسيعمل مؤتمر الأمم المتحدة

(٦) http://www.undg.org/docs/9879/WGPI_2007-CCA-and-UNDAF-Guidelines-FINAL-February-2009-LOCKED.doc.

(٧) قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢.

(٨) انظر الموقع www.unctad.unctadxii.org/en/Programme/Other-Events/Parallel-and Side-Events.

للتجارة والتنمية بوصفه الوكالة الرائدة لهذا المقترح، بالتنسيق عن كثب مع كافة الوكالات التابعة لمجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المذكورة أعلاه، مع مبادرات مختلفة مشتركة فيما بين الوكالات على النحو المطلوب في كل بلد من البلدان التي يستهدفها هذا المقترح. والتنسيق جار بصورة مرنة وعملية للغاية على أساس كل حالة على حدة، وذلك عن طريق البعثات الميدانية والتداول بالصوت والرسائل الإلكترونية.

هدف المنظمة: تعزيز اتساق السياسات والتعاون فيما بين الوكالات وتكامل الأنشطة المتعلقة بالتجارة والقطاعات المنتجة داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما على الصعيد القطري.

الصلة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: البرامج الفرعية ١ إلى ٥ للأونكتاد (العولمة والترابط والتنمية، والاستثمار والمشاريع، والتجارة الدولية، والتكنولوجيا واللوجستيات، وأفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة)، والهدف ٨ من بين الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستشاريون	٩٦,٠
السفر	٦٠,٠
الخدمات التعاقدية	١٨,٨
مصروفات التشغيل	١٠,٠
الجولات الدراسية	٨٠,٠
حلقات العمل	٢٧٠,٠
المجموع	**٥٣٤,٨**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة ملكية الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين ومشاركتهم في صياغة خطط المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في ١٠ بلدان مختارة – أفريقيا (٤)، وآسيا/منطقة المحيط الهادئ (٣)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٣)	(أ) '١' زيادة عدد المشاورات التي تجرى مع المسؤولين الحكوميين (الوزارات المعنية بالتخطيط/الاقتصاد/التجارة) وأصحاب المصلحة الوطنيين بشأن المساعدة المتصلة بالتجارة أثناء صياغة مبادرات جديدة بشأن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديدة وخطط ''أمم متحدة واحدة'' وغيرها من المبادرات على الصعيد القطري '٢' زيادة نوعية هذه المشاورات من وجهة نظر مشاركة جميع الكيانات الحكومية المعنية وقطاعات الأعمال التجارية وممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات المانحة
(ب) تحسين إدارة المعارف، والاستفادة من خبرات الأمم المتحدة لدى السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة والجهات المانحة، وتحسين تنسيق تلك الخبرات في مجال المساعدة المتصلة بالتجارة المقدمة	(ب) '١' زيادة عدد عمليات المساعدة المتصلة بالتجارة التي تطلبها السلطات الوطنية وفقا للأهداف الوطنية والمدرجة فعليا في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط ''أمم متحدة واحدة'' وغيرها من مبادرات المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ زيادة عدد عمليات المساعدة المتصلة بالتجارة والمشتركة بين الوكالات التي تطلبها السلطات الوطنية والمدرجة فعليا في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط ”أمم متحدة واحدة“ وغيرها من مبادرات المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة
(ج) في حالة أقل البلدان نموا، تحسين اتساق السياسات والعمليات فيما بين مختلف مجالات المساعدة الإنمائية المستهدفة من قبل كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما بالنظر إلى زيادة التفاعل بين الإطار المتكامل المحسن وورقات استراتيجية الحد من الفقر وخطط الأمم المتحدة، فضلا عن زيادة اتساق هذه الخطط مع المعونة الثنائية المقدمة على الصعيد القطري	(ج) ’١‘ زيادة عدد احتياجات وعمليات المساعدة المحددة من قبل الإطار المتكامل المحسن وورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تم إدراجها أو الإعراب عنها في خطط المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة، على نحو ما تطلبه السلطات الوطنية ’٢‘ ازدياد نوعية عمليات الإدراج تلك من وجهة نظر اتساق وتوافق سياساتها وعملياتها مع الأهداف الوطنية

الأنشطة الرئيسية

١٠٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) إيفاد بعثات ميدانية استشارية من موظفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وموظفي وكالات المجموعة عن النحو المطلوب في كل بلد من البلدان التي يستهدفها هذا المشروع؛

(ب) حلقة عمل عبارة عن جولة دراسية تدريبية تشاورية في جنيف مدتها أربعة أيام، ينظمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع وكالات المجموعة، لفائدة مسؤولين حكوميين من بلدان مختارة يتولون تخطيط المساعدة الإنمائية (مسؤول من كل بلد). وستشمل حلقة العمل هذه ما يلي: ثلاثة أيام عن دور التجارة في عمليات التنمية ومسائل المساعدة المتصلة بالتجارة، ويوم واحد يخصص لإجراء مشاورات بشأن الاحتياجات الوطنية مع وكالات المجموعة، ومشاورات مع الجهات المانحة والبلدان النامية بشأن المسائل المتصلة بتقديم المعونة لصالح التجارة. وسيتم إطلاع كل من المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والأفرقة القطرية على نتائج حلقة العمل هذه؛

(ج) تنظيم ثلاث حلقات عمل إقليمية للتدريب والتوعية بشأن دور السياسات التجارية والمساعدة المتصلة بالتجارة في الخطط الإنمائية، بمشاركة مسؤولين حكوميين وأصحاب المصلحة وممثلي الجهات المانحة من البلدان المختارة فضلا عن بلدان المنطقة الإقليمية، بالنظر إلى التأثير المضاعف للمشروع في

بلدان أخرى. وستعقد حلقات العمل الإقليمية تلك في مواقع اللجان الإقليمية، بقصد الإشراك الفعلي لخبرات أماناتها؛

(د) إعداد مدخلات التدريب وغير ذلك من المواد المتعلقة بالمساعدة المتصلة بالتجارة التي يتعين توزيعها واستخدامها في هذه الأنشطة، فيما بين الوكالات والجهات المانحة وأصحاب المصلحة في كافة المناطق الإقليمية وفي هيئات الأمم المتحدة من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

راء - بناء قدرات موظفي الجمارك لمنع التجارة غير المشروعة في السلع الأساسية الحساسة بيئيا من خلال مبادرة الجمارك الخضراء

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٦٠٠ ٦٦٩ دولار)

معلومات أساسية

١٠٣ - تشكل الجرائم البيئية نشاطا تجاريا تقدر أرباحه ببلايين الدولارات، حيث يدر أرباحا تتراوح بين ٢٢ و ٣١ بليون دولار سنويا على العصابات الإجرامية الوطنية والدولية من خلال التخلص من النفايات الخطرة، وتهريب المواد الخطرة المحظورة، واستغلال الموارد الطبيعية المحمية والاتجار بها. وتقوض التجارة غير المشروعة في السلع الحساسة بيئيا (مثل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والمنتجات الكيميائية السامة، والنفايات الخطرة، والأنواع المهددة بالانقراض، والكائنات الحية المحورة) فعالية الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ويمكن أن تحرم بلدا أو منطقة ما من الموارد الطبيعية، من قبيل الأنواع المحمية. ويمكن أن يلحق العديد من المواد الكيميائية التي تهرب ضررا بالحيوانات والنباتات والنظم الإيكولوجية وبصحة الإنسان، ولا سيما صحة الطفل والمرأة في البلدان النامية الفقيرة. وتتضرر الأعمال التجارية المشروعة بالمنافسة غير العادلة من التجارة غير المشروعة، حيث إن السلع المهربة قد تحول دون استيعاب البدائل المشروعة.

١٠٤ - ويشكل موظفو الجمارك وحماية الحدود الخط الأمامي للحماية في كل بلد من التجارة غير المشروعة العابرة للحدود. وفي الوقت الذي يشكل فيه بناء قدرات هؤلاء الموظفين عنصرا حاسما في هذا الصدد، فإن الطائفة الواسعة من المسائل التي يجب على موظفي الجمارك تغطيتها تعني أن تقديم التدريب في الميادين ذات الصلة قد يستغرق وقتا طويلا وقد يكون غير ملائم ومكلفا عندما يقدم بشكل منفصل. والغرض من هذا المشروع هو التعاون مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من المنظمات الشريكة لتوفير نهج متكامل وقائم بذاته ومنسق للتصدي لهذا التحدي البيئي من خلال بناء قدرات موظفي الجمارك في البلدان النامية.

١٠٥ - ويعتمد المشروع على الخبرات المحصلة من مبادرة الجمارك الخضراء، التي أقامت شراكة تضم ستا من أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وأربع منظمات دولية تتعاون منذ عام ٢٠٠٤ في سبيل إعداد مواد تدريبية من قبيل دليل الجمارك الخضراء، وهو الدليل الذي يضم المعلومات ذات الصلة بالجمارك المتعلقة بالاتفاقات

البيئية المتعددة الأطراف. ويعقد عدد من حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية للتوعية والتدريب في البلدان النامية، فيما تعقد حلقات عمل وطنية أكثر تفصيلا لتدريب المتدربين في مواقع مختارة. ويستدعي نجاح حلقات العمل تلك وإعداد المواد الإعلامية استعمال الهياكل الأساسية والقدرات المتوفرة لدى المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إضافة إلى هياكل وقدرات المنظمات الشريكة.

١٠٦ - وسينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشروع بالتعاون مع شركاء مبادرة الجمارك الخضراء: منظمة الجمارك العالمية، والإنتربول، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالتجارة.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة موظفي الجمارك وتعزيز الحدود لرصد التجارة المشروعة وتيسيرها ولمنع التجارة غير المشروعة في السلع الأساسية الحساسة بيئيا.	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الصلة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٤ (إدارة شؤون البيئة) والبرنامج الفرعي ٥ (المواد الضارة والنفايات الخطرة) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.	الاستشاريون	٥٢,٠
	السفر	٣٩,٠
	الخدمات التعاقدية	٢٧٣,٦
	مصروفات التشغيل	٥,٠
	حلقات العمل	٣٠٠,٠
	المجموع	**٦٦٩,٦**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إذكاء الوعي داخل إدارات الجمارك الوطنية وغيرها من وكالات إنفاذ المكونات التجارية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بغرض منع التجارة غير المشروعة في السلع الأساسية الحساسة بيئيا	(أ) '١' زيادة عدد الطلبات المقدمة من البلدان للحصول على تدريب أكثر تفصيلا للمتابعة ومواد إضافية من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية وغيرها من المنظمات الشريكة '٢' زيادة عدد موظفي الجمارك الذين ينهون بنجاح نماذج التدريب في مجال الجمارك الخضراء عن طريق الإنترنت
(ب) التنسيق بصورة أوثق بين موظفي الجمارك وموظفي البيئة بشأن المسائل المتصلة بالتجارة في المواد الحساسة بيئيا على الصعيد العالمي والإقليمي والثنائي	(ب) '١' زيادة عدد مذكرات التفاهم أو الاتفاقات غير الرسمية بشأن تعاون الجمارك مع المكاتب البيئية الوطنية المختصة ومراكز التنسيق المعنية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف '٢' زيادة الاتفاقات المتعلقة بتعاون الجمارك على الصعيدين الثنائي والإقليمي بشأن المواد الحساسة بيئيا

		'٣' زيادة عضوية شبكات الإنفاذ القائمة وزيادة المعلومات المقدمة عن عمليات ضبط المواد المتاجر بها ومسائل التجارة غير المشروعة لتلك الشبكات (مثل استخدام الرسائل الإيكولوجية للإنتربول، وشبكة الإنفاذ الجمركي التابعة لمنظمة الجمارك العالمية، وشبكة المكتب الإقليمي للاتصالات الجمركية التابعة لمنظمة الجمارك العالمية)
(ج) استدامة مبادرة الجمارك الخضراء داخل إدارات الجمارك الوطنية	(ج)	'١' زيادة عدد البلدان التي أدمجت فيها مبادرة الجمارك الخضراء ضمن مناهج الجمارك الوطنية
		'٢' زيادة توافر مجموعة من المدربين على الجمارك الخضراء والمواد التدريبية الموجودة على الشبكة في مراكز التدريب الوطنية والإقليمية

الأنشطة الرئيسية

١٠٧ - تشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) إعداد مجموعة من المواد المرجعية والمنتجات الإعلامية والتدريبية للاستفادة بصورة مثلى من المنتجات الإعلامية والمتعلقة بالاتصالات، بما في ذلك نماذج التعلم بالفيديو والتعلم الإلكتروني (مجموعة التدريب على الجمارك الخضراء) بالتنسيق مع الشركاء. وستوفر هذه المواد مواد أساسية وإضافية لحلقات العمل ومرجعا للخبراء. وستُدرج المواد التي يعدها الشركاء باللغات المحلية بشأن مسائل محلية محددة، حسب الاقتضاء؛

(ب) تنظيم حلقات عمل إقليمية ووطنية في طائفة من البلدان النامية وفقا لتقييم الاحتياجات الذي أجري بالتنسيق مع مراكز التنسيق الوطنية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية، والمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشركاء الجمارك الخضراء مع مراعاة الطلبات الواردة من البلدان؛

(ج) إجراء دراسات حالة إفرادية تورد أمثلة عن المشاكل والتحديات المطروحة فضلا عن المنهجيات وأفضل الممارسات التي تسعى إليها إدارات الجمارك وغيرها من وكالات الإنفاذ بالتشاور مع الشركاء. وستدمج دراسات الحالات الإفرادية تلك في ملفات المواد التدريبية المتعلقة بالجمارك الخضراء وستزود بها إدارات الجمارك المعنية؛

(د) التعاون مع سلطات الجمارك ومنظمة الجمارك العالمية للعمل على إدماج مبادرة الجمارك الخضراء في المناهج التدريبية المتعلقة بالجمارك الوطنية في البلدان وتعزيز التعاون مع شبكات الإنفاذ القائمة.

شين – بناء القدرات في مجال التخطيط الوطني للإنتاج الغذائي المستدام

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٠٠٠ ٧١٠ دولار)

معلومات أساسية

١٠٨ – لقد أحدثت الزيادات الكبيرة في أسعار الأغذية مؤخرا قلقا كبيرا على الصعيد العالمي، ولا سيما بشأن ما إذا كان الطلب سيتجاوز العرض بصورة تدريجية، وما إذا كان سيتطلب توسعا سريعا في إمدادات الأغذية وزيادة كفاءة إنتاج الأغذية وتسليمها. وتتأثر أسعار الغذاء بمجموعة من العوامل مثل إنتاج الوقود الحيوي وأسعار النفط وموارد المياه العذبة وتكاليف الإنتاج وزيادة إنتاج اللحوم وإدارة توزيع الغذاء وإمكانية الحصول عليه. ويزيد من تفاقم هذه العوامل تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وخاصة الطلب الشديد على الري لتحقيق حصة كبيرة من الزيادة المقترحة في إنتاج الأغذية حيث إن ٧٠ في المائة تقريبا من الإنفاق على المياه يتصل بالري. وقد طلب الأمين العام من وكالات الأمم المتحدة الاستجابة لهذا الأمر بتقييم احتمال أن تكون الزيادات في أسعار المواد الغذائية جزءا من مشكلة ناشئة أطول مدى. وأنشئت فرقة عمل رفيعة المستوى تعنى بأزمة الغذاء العالمية بقيادة الأمين العام، فوضعت إطار العمل الشامل لكيفية الاستجابة بصورة متسقة ومنسقة لأزمة الغذاء العالمية. وذكر الأمين العام أن ثمة حاجة إلى زيادة إنتاج الأغذية بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ لتلبية الطلب المتزايد. وتعمل البلدان بنشاط على زيادة إنتاجها من الأغذية لتحقيق الغايات المتصلة بتوفير الأمن الغذائي دون أن تعير أي اهتمام يذكر للآثار البيئية المحتملة التي قد تترتب على ذلك. ويتمثل الجزء الأول من المعادلة في الحاجة إلى فهم أفضل لمسببات الزيادة في أسعار المواد الغذائية وفي تحديد الاستجابات الملائمة من حيث السياسات لتفادي تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي الحالية.

١٠٩ – ويتمثل الجزء الثاني من المعادلة في فهم الأثر الذي ستحدثه الزيادات في إنتاج الأغذية والوقود الأحيائي على النظم الإيكولوجية وخدماتها. وقد تؤدي زيادة إنتاج الأغذية إلى زيادة استخدام المياه ومبيدات الآفات والأسمدة، فضلا عن الكائنات المحورة وراثيا. وسيشكل نقص التنوع البيولوجي، باعتباره مصدرا للخصائص الوراثية التي لا بد منها للتكيف مع تغير المناخ في المستقبل في دورة إنتاج الأغذية، عنصرا حاسما في توفير الغذاء على مر الزمن في عالم متغير. ولا يزال من غير المعلوم مدى استدامة هذه المبادرات، وثمة حاجة قوية إلى إجراء تحليل من هذا القبيل.

١١٠ – ويهدف هذا المشروع إلى التصدي لأوجه العجز المتزايدة في الأمن الغذائي وتراجع خدمات النظم الإيكولوجية بإجراء دراسات نموذجية لتعزيز قدرة واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الوطنيين في بلدين من البلدان التي تفتقر إلى الأمن الغذائي في آسيا وأفريقيا، وذلك من خلال القيام بما يلي: (أ) التوصل إلى فهم أفضل للمسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي؛ (ب) إجراء تقييم اقتصادي لخدمات النظم الإيكولوجية ذات الأهمية بالنسبة لإنتاج الأغذية وإدارة النظم الإيكولوجية؛ (ج) إجراء تحليلات لأوجه المفاضلة بين إنتاج الأغذية واستخدام النظم الإيكولوجية لأغراض خدمات أخرى. وستستخدم النتائج في وضع استراتيجيات

وطنية لإنتاج الأغذية تسعى إلى إيجاد توازن بين إنتاج الأغذية وإدارة النظم الإيكولوجية بغرض كفالة استدامة كليهما على المدى البعيد.

١١١ - ويعتمد المشروع على التوصيات المستمدة من تقييم النظم الإيكولوجية للألفية والتقارير الرئيسية التي صدرت في الآونة الأخيرة عن هذه الجوانب. وسينفذ المشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يقوم حاليا بإعداد تقرير تقييم الاستجابة السريعة بشأن أزمة الغذاء العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وهي المنظمة التي أسندت إليها مهمة الإشراف على تنفيذ توصية الأمين العام بزيادة إنتاج الأغذية بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، والمجلس الدولي لبحوث الحراجة الزراعية، الذي يشجع المعرفة القائمة على العلوم فيما يتصل بالحراجة الزراعية واستخدام بحوثه للنهوض بالسياسات والممارسات لصالح الفقراء والبيئة وإيجاد حلول قوامها الأشجار للمشاكل العالمية المتمثلة في فقر الأرياف والجوع وتدهور البيئة، وغير ذلك من المنظمات التي لديها أنشطة رئيسية في هذا المجال.

هدف المنظمة: القيام على الصعيد الوطني بتعزيز القدرة على التخطيط للإنتاج الغذائي المستدام باستخدام نهج لإدارة النظم الإيكولوجية في بلدين.

الصلة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٣ (إدارة النظم الإيكولوجية) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. الهدفان ١ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٨٠,٠
الاستشاريون	١٣٣,٠
أفرقة الخبراء	٦٠,٠
السفر	٥٢,٠
الخدمات التعاقدية	٢٥,٠
مصروفات التشغيل	٣٠,٠
الجولات الدراسية	٢٤٠,٠
حلقات العمل	٩٠,٠
المجموع	**٧١٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة فهم أوجه المفاضلة بين إنتاج الأغذية وإدارة النظم الإيكولوجية بالتركيز على الجوانب الثلاثة المتمثلة في مرونة النظم الإيكولوجية والتنمية الاقتصادية ورفاهية الإنسان، في أوساط أصحاب المصلحة الوطنيين	(أ) زيادة عدد أصحاب المصلحة الوطنيين ممن لديهم إلمام زائد بأوجه المفاضلة بين إنتاج الأغذية وإدارة النظم الإيكولوجية فضلا عن القدرة على إجراء تحليل لأوجه المفاضلة بين إنتاج الأغذية وإدارة النظم الإيكولوجية من حيث مرونة النظم الإيكولوجية والتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي
(ب) زيادة الترابط بين أصحاب المصلحة الوطنيين والشبكات الوطنية والدولية وتحسين القدرة على	(ب) '١' زيادة عدد أصحاب المصلحة والأفراد الوطنيين ترتبط على الصعيدين الوطني والدولي

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
الصعيد الوطني على تخطيط وتصميم استراتيجية مستدامة لإنتاج الأغذية باستخدام نهج لإدارة النظم الإيكولوجية	بشبكات الخبراء وواضعي السياسات التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لإنتاج الأغذية وإدارة النظم الإيكولوجية
	'٢' زيادة عدد أصحاب المصلحة والأفراد الوطنيين القادرين على إدماج استراتيجيات إدارة النظم الإيكولوجية المتصلة بالأمن الغذائي/إنتاج الأغذية في الخطط الوطنية للأمن/الإنتاج الغذائي
(ج) زيادة إدماج الاعتبارات البيئية والمتعلقة بالاستدامة فيما يخص إنتاج الأغذية وإدارة النظم الإيكولوجية في التخطيط الوطني من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام	(ج) '١' زيادة عدد الوثائق التقنية الوطنية المتعلقة بقيمة خدمات النظم الإيكولوجية المتصلة بالإنتاج الغذائي والصلات التي تربطها بالأهداف الإنمائية للألفية
	'٢' زيادة عدد الإحالات على الإنتاج الغذائي المستدام وإدارة النظم الإيكولوجية في استراتيجيات التخطيط الوطني، بما في ذلك من أجل التنمية والحد من الفقر وغير ذلك من المجالات ذات الصلة

الأنشطة الرئيسية

١١٢ - تشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) الاستفادة من الشبكات الوطنية للخبراء وواضعي السياسات، بما في ذلك وزارات البيئة/الاقتصاد/المالية/التخطيط فضلا عن المشرعين، لتشكيل فريق استشاري وطني للخبراء يعنى بالتخطيط للإنتاج الغذائي المستدام وإدارة النظم الإيكولوجية، وذلك في بلدين ناميين، كل على حدة؛

(ب) تنظيم حلقتين تدريبيتين لفائدة أعضاء أفرقة الخبراء الاستشارية الوطنية بشأن إجراء تقييم اقتصادي لخدمات النظم الإيكولوجية وتحليل أوجه المفاضلة بين إنتاج الأغذية وإدارة النظم الإيكولوجية؛

(ج) إجراء دراسات نموذجية، بالمشاركة الفعالة لأفرقة الخبراء الاستشارية الوطنية، لفهم أوجه المفاضلة بين إنتاج الأغذية وإدارة النظم الإيكولوجية، وذلك بإجراء تقييم اقتصادي لخدمات النظم الإيكولوجية ذات الأهمية بالنسبة لكل من إنتاج الأغذية وإدارة النظم الإيكولوجية، وإجراء تحليل لأوجه المفاضلة بين إنتاج الأغذية وإدارة النظم الإيكولوجية على ثلاثة مستويات: '١' مرونة النظم الإيكولوجية: بين إنتاج الوقود الأحيائي/الطاقة، وإنتاج الأغذية، وغير ذلك من خدمات النظم الإيكولوجية؛ '٢' التنمية الاقتصادية: بين الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، ومرونة النظم الإيكولوجية؛ '٣' التنمية البشرية: بين توليد الدخل، والأمن الغذائي، والضعف؛

(د) تنظيم حلقة عمل لفائدة أعضاء أفرقة الخبراء الاستشارية الوطنية لتقييم النتائج، والتوصل إلى قرار بشأن التوصيات والمبادئ التوجيهية التي تشكل أساس وضع خطة عمل استراتيجية للإنتاج الغذائي المستدام ولإدارة النظم الإيكولوجية، وهي الخطة التي ستدمج في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر وغيرها من أطر السياسات ذات الصلة؛

(هـ) وضع استراتيجية للاتصال لنشر نتائج الدراسة على كافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع الزراعي في الأرياف، وربط أفرقة الخبراء الاستشارية الوطنية فيما بينها على الصعيد الدولي، كأن يتم ربطها عن طريق المنظمة الدولية العالمية.

تاء – تعزيز إسهام السلطات المحلية وشركائها صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال بناء قدرات معاهد التدريب التابعة للحكومات المحلية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية (٢٠٠ ٦٨٧ دولار)

معلومات أساسية

١١٣ – لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا إذا أنيط العمل من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بأطراف فاعلة دون إقليمية، تكون قريبة من الفئات المستهدفة. ونظرا لأن تحقيق اللامركزية وانتقال السلطة إلى الحكومات المحلية هو حقيقة واقعة في معظم البلدان، فإن هذا المجال من مجالات الحكومة هو الذي يتعين أن تضاعف الجهود فيه.

١١٤ – غير أن الكثير من الحكومات المحلية يفتقر إلى الموارد اللازمة لممارسة الحكم بالقدر المطلوب من الفعالية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي. وأفاد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بأن معاهد التدريب الوطنية التابعة للحكومات المحلية تشكل أطرافا فاعلة رئيسية محتملة في توفير التدريب على أساس الاحتياجات للزعماء المنتخبين محليا والمديرين في الإدارات المحلية لجعلهم قادرين على الاستجابة للكثير من التحديات التي يواجهونها. وللأسف فإن معاهد التدريب هذه تفتقر إلى التمويل الكافي في معظم البلدان ويفتقر موظفوها للقدرات من أجل مواجهة الواقع المتغير للحكومات المحلية.

١١٥ – ويهدف الاقتراح إلى تعزيز معاهد التدريب التابعة للحكومات المحلية بطريقتين مترابطتين هما: تعزيز قدراتها المؤسسية وبناء مهارات التدريب لهيئاتها التدريسية. وستوجه الدعوة لعقد اجتماع لفريق الخبراء بغية تقييم احتياجات معاهد التدريب. وستركز حلقات العمل دون الإقليمية لتدريب المدربين مواضيعيا على المهارات القيادية لأعضاء المجالس البلدية، وعلى الشفافية والإدارة المالية والميزنة التشاركية والتنمية الاقتصادية المحلية وستركز كذلك على المنظور الجنساني والحوكمة المحلية. وفي جميع هذه المجالات توجد منهجيات وأدوات لموئل الأمم المتحدة. وستُعرَض أدوات التعزيز المؤسسي أيضا في حلقات العمل دون الإقليمية (وضع خطط

العمل، وتقييم احتياجات التدريب وآثاره) وستجري متابعتها من خلال الشراكة الإقليمية بين المؤسسات والنشرات الإخبارية ومن خلال موقع على الإنترنت وخدمات استشارية مختارة.

١١٦ - وسيُستفاد من الشراكة الجارية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الحوكمة والشفافية والتعلم الإلكتروني في الحوكمة المحلية، في الوحدات التدريبية لكل منها على حدة. وستستمر منظمة العمل الدولية في شراكتها مع موئل الأمم المتحدة بشأن تنمية الاقتصاد المحلي. ومن المقرر كذلك تعزيز الاتصالات القائمة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في التدريب الحكومي في المناطق الحضرية، ولا سيما مبادرات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

هدف المنظمة: تعزيز مساهمة ودور السلطات المحلية وشركائها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما أهدافها في التصدي للفقر، وعدم الإنصاف والمساواة بين الجنسين وفي تحقيق تحسين الحوكمة المحلية والتنمية المستدامة عن طريق تعزيز قدرات معاهد التدريب التابعة للحكومة المحلية.

الصلة بالإطار الاستراتيجي للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: موئل الأمم المتحدة، البرنامج الفرعي ١ (توفير المأوى، والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية) والأهداف ١ و ٣ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.

الميزانية الموجزة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٧٢,٠
الخبراء الاستشاريون	١٠٨,٠
تكاليف السفر	٤٨,٠
أفرقة الخبراء	٥٤,٠
الخدمات التعاقدية	٢٤,٢
مصروفات التشغيل	٦,٠
حلقات العمل	٣٧٥,٠
المجموع	**٦٨٧,٢**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز مؤسسات التدريب التابعة للحكومة المحلية وشبكات التدريب الدولية التابعة للحكومات المحلية لتحقيق استجابة فعالة لاحتياجات التدريب لدى السلطات المحلية	(أ) '١' زيادة عدد مؤسسات التدريب التابعة للحكومات المحلية التي وضعت استراتيجيات وخطط عمل لكفالة تحقيق تنمية مؤسسية مستدامة '٢' زيادة عدد معاهد التدريب التابعة للحكومات المحلية التي يمكنها الاستجابة بفعالية لاحتياجات التدريب المتغيرة لدى السلطات المحلية
(ب) زيادة مهارات التدريب وتوسيع مناهج التدريب لمدربي الحكومات المحلية	(ب) زيادة عد المدربين لدى الحكومات المحلية الذين يستطيعون تنفيذ برامج تدريب بشأن التنمية الاقتصادية المحلية والمنظور الجنساني والإدارة المالية والشفافية

الأنشطة الرئيسية

١١٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تنظيم اجتماع عالمي لفريق الخبراء عن بناء قدرات معاهد التدريب التابعة للحكومات المحلية، بما في ذلك إعداد وثائق معلومات أساسية وعقد اجتماع لفريق الخبراء لتقييم احتياجات مؤسسات التدريب التابعة للحكومات المحلية في مجال بناء القدرات ولاختيار الأدوات المناسبة من أجل بناء القدرات؛

(ب) استحداث منتجات للتواصل الشبكي وإدارة المعارف بما في ذلك نشرات إخبارية وموقع على الإنترنت وأدوات للتعلم الإلكتروني لدعم معاهد التدريب؛

(ج) تنظيم حلقات عمل دون إقليمية لتدريب المدربين وبناء القدرات المؤسسية، لتشمل التدريب على وضع خطط العمل، وتقييم احتياجات التدريب وآثاره لتعزيز القدرات المؤسسية لمعاهد التدريب التابعة للحكومات المحلية. وسيجرى أيضا توفير التدريب على استخدام أدوات التدريب لدى موئل الأمم المتحدة المتعلقة بالقيادة، والحوكمة، والإدارة المالية والميزنة التشاركية، وتنمية الاقتصاد المحلي، ونوع الجنس والحوكمة المحلية؛

(د) تقديم خدمات استشارية لمعاهد التدريب التابعة للحكومات المحلية لدعم برامج بناء القدرات لدى الحكومات المحلية ولمتابعة الدورات التدريبية دون الإقليمية.

ثاء - تعزيز شبكات المعارف الإقليمية لتعزيز فعالية تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية وتقييم التقدم المحرز

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٣٠٠ ٥٢٦ دولار)

معلومات أساسية

١١٨ - ثبت نجاح الاستعراض الوزاري السنوي الذي بدأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٧، كما يتضح من تزايد عدد البلدان التي تطوعت لإجراء الاستعراض. وطلبت الجمعية العامة في قرارها ١٦/٦١ إلى المجلس أن يحث اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات والعمليات الأخرى الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، على الإسهام، ضمن نطاق ولاياتها، في عمليات استعراض التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين

المتصلة بهما، وعلى تقديم إسهام في مناقشات المجلس وفقا لنظامه الداخلي. ومنذ عام ٢٠٠٧، تتعاون اللجان الإقليمية مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تنظيم مشاورات إقليمية تحضيراً للاستعراض الوزاري السنوي. وبدءا من عام ٢٠٠٨، وبغية مساعدة الدول الأعضاء على المشاركة بشكل أفضل مع المجلس، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حلقات عمل وأنشأت موقعا على الإنترنت لتمكين البلدان من تبادل المعلومات عن الممارسات الفعالة على الصعيد الوطني. وفي حين مكّنت حلقات العمل الوطنية البلدان من تعزيز الأعمال التحضيرية لإجراء الاستعراضات الوطنية، فمن الضروري دراسة التقدم المحرز وتمكين الدول الأعضاء من مشاطرة الدروس المستفادة وتبادل المعلومات فيما بينها على الصعيد الإقليمي.

١١٩ - وسيلبي المشروع هذه الحاجة عن طريق دعم إقامة شبكات معارف إقليمية، وتطوير القدرات من خلال بوابة للدول الأعضاء وإقامة روابط أقوى بين البلدان على الصعيد الإقليمي، بما فيها البلدان التي تقدم عروضا طوعية على الصعيد الوطني. وسوف يعتمد المشروع المقترح على الجهود المبذولة لإدماج جدول أعمال التنمية في الاستراتيجيات الوطنية وبناء القدرات، لتقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وبالاشتراك مع اللجان الإقليمية، سوف يزيد المشروع من المعارف والخبرات والدروس المستفادة حتى الآن على الصعيد الإقليمي في استعراض وتقييم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وسوف يعتمد المشروع على الشبكات والمشاريع الإقليمية القائمة، من قبيل شبكة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعنية باستعراض التعلم من الأقران واكتساب المعرفة منهم فيما يتعلق بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وعلاوة على ذلك، سوف يسهم هذا المشروع في إعداد العروض الطوعية الوطنية واستمرار مشاركة الدول الأعضاء مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسوف يتيح، على وجه الخصوص، إجراء استعراض متبادل للسياسات والمشاريع مما يسهل إمكانية إقامة تعاون إقليمي ورفع مستواه. وسوف يستفيد المشروع من تجربة الخبراء الوطنيين الذين يشاركون بالفعل في العروض الطوعية الوطنية، ويستخدم موقع ”وضع استراتيجيات مجدية“ الذي أنشئ في إطار الشريحة السادسة من حساب التنمية.

هدف المنظمة: تعزيز الخبرة الوطنية والإقليمية من أجل استعراض وتقييم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الفعالة، ودعم تبادل هذه الخبرة والتقييمات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك إعداد العروض الطوعية الوطنية والمشاركة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الصلة بالإطار الاستراتيجي للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: إدارة الشؤون الاقتصادية، البرنامج الفرعي ١ (دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق معه)، و ٣ (السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي)، و ٧ (السياسات الإنمائية وتحليلها)، و ٨ (الإدارة العامة وإدارة التنمية)، و ١٠ (تمويل التنمية) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ البرنامج الفرعي ١ (التجارة والمالية والتنمية الاقتصادية)، و ٤ (تسخير المعلومات والعلوم والتكنولوجيا في خدمة التنمية)، و ٧ (الأنشطة دون

الميزانية الموجزة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الخبراء الاستشاريون	٨١,٠
تكاليف السفر	٥٥,٠
الخدمات التعاقدية	٤٣,٥
مصروفات التشغيل	٤,٨
حلقات العمل	٣٤٢,٠
المجموع	**٥٢٦,٣**

الإقليمية لأغراض خدمة التنمية)، و ٨ (التخطيط والإدارة في مجال التنمية)، و ٩ (الإحصاءات)، و ١٠ (التنمية الاجتماعية) للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ البرنامج الفرعي ١ (سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة)، و ٢ (التجارة والاستثمار)، و ٣ (النقل)، و ٤ (البيئة والتنمية)، و ٥ (المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والحد من أخطار الكوارث)، و ٦ (التنمية الاجتماعية)، و ٧ (الإحصاءات)، و ٨ (الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ البرنامج الفرعي ١ (الصلات مع الاقتصاد العالمي، والتكامل والتعاون الإقليميان)، و ٢ (الإنتاج والابتكار)، و ٣ (سياسات الاقتصاد الكلي والنمو)، و ٤ (التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية)، و ٧ (تخطيط الإدارة العامة)، و ٨ (التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية)، و ١١ (الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى)، و ١٢ (الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي) للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ البرنامج الفرعي ١ (الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة)، و ٢ (السياسات الاجتماعية المتكاملة)، و ٣ (التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي)، و ٤ (تسخير المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من أجل التكامل الإقليمي)، و ٥ (إحصاءات وضع السياسات القائمة على الأدلة)، و ٦ (النهوض بالمرأة)، و ٧ (التخفيف من حدة الزراعات والتنمية) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الأهداف الإنمائية للألفية رقم ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إنشاء شبكات معارف إقليمية لتبادل الخبرات على الصعيد الإقليمي في استعراض وتقييم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي الإعداد للعروض الطوعية الوطنية	(أ) زيادة عدد الخبراء الإقليميين والوطنيين المشاركين في شبكات المعارف الإقليمية المتعلقة باستعراض وتقييم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وإعداد العروض الطوعية الوطنية
(ب) بناء القدرات الوطنية والإقليمية بشأن السياسات المجدية	(ب) '١' زيادة عدد السياسات الفعالة المحددة والمنشورة على بوابة موقع الإنترنت من خلال استعراض الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتقييمها
	'٢' زيادة عدد الخبراء الوطنيين والإقليميين المتدربين على وضع سياسات فعالة محددة

الأنشطة الرئيسية

١٢٠ - ستشمل الأهداف الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تحديد الخبراء الإقليميين والوطنيين لتعزيز تبادل المعارف والدروس المستفادة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل استعراض وتقييم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعروض الطوعية الوطنية، وذلك بالتعاون مع كيانات فريق الأمم المتحدة القطري ذات الصلة على الصعيد الوطني؛

(ب) إنشاء شبكات معارف إقليمية لتبادل الخبرات بشأن السياسات الفعالة لصالح الخبراء وأصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين المسؤولين عن استعراض وتقييم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وعن إعداد العروض الطوعية الوطنية. وسوف تقوم اللجان الإقليمية، كل على حدة، بتعهد شبكات المعارف الإقليمية؛

(ج) إنشاء بوابة على الإنترنت تؤدي إلى توحيد وتجميع التجارب والخبرات المتبادلة من خلال شبكات المعارف الإقليمية في المناطق الأربع بما في ذلك تحديد السياسات الفعالة. وسوف تتاح البوابة على موقع ''الاستراتيجيات الإنمائية المجدية'' الذي تتعهده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حيث لن تتاح المواد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل وللدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الإقليميين والإدارات الوطنية والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني؛

(د) تنظيم حلقات عمل إقليمية مع الخبراء الوطنيين والإقليميين لتبادل المعارف والدروس المستفادة مع ممثلي الحكومات وموظفيها المسؤولين عن استعراض وتقييم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وإعداد العروض الطوعية الوطنية.

خاء - الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في أفريقيا من خلال تعزيز قدرات إدارة الموارد البشرية للقطاع العام

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٥٠٠ ٦٩٥ دولار)

معلومات أساسية

١٢١ - سوف يركز المشروع على تعزيز القدرات الفنية لمديري الموارد البشرية في القطاع العام بأفريقيا من أجل الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من خطط التنمية المتفق عليها دوليا. فجودة الموارد البشرية في القطاع العام أمر بالغ الأهمية لتنمية أي بلد على وجه العموم ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من خطط التنمية المتفق عليها دوليا على وجه الخصوص. وتحويل هذه الأهداف إلى نتائج ملموسة هو أمر في يد الموارد البشرية. فمن خلال ما تملكه من معارف ودراية ومهارات وشبكات ومواقف، يجري تخطيط الخدمات وتقديمها، وتصميم الابتكارات الحاسمة وتنفيذها وإجراء الإصلاحات الضرورية.

١٢٢ - ويشغل مديرو الموارد البشرية في القطاع العام موقعا استراتيجيا في تنمية البلد. إلا أن هذا الموقع الاستراتيجي غير معترف به في صياغة الاستراتيجيات في الكثير من البلدان الأفريقية، وقد لا يكون مديرو الموارد البشرية

في القطاع العام مؤهلين من الناحية المهنية للاضطلاع بالدور الحاسم الذي ينبغي أن يضطلعوا به. وقد ناقش المنتدى السابع لشؤون الحكم في أفريقيا الذي عقد في واغادوغو، بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، المسائل المتعلقة بعمليات إصلاح الخدمة العامة وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في القطاع العام. ويستجيب مقترح المشروع هذا للاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن المنتدى فيما يتعلق بعدم كفاية قدرات مديري الموارد البشرية في القطاع العام في أفريقيا. ولاحظ المنتدى وجود المشاكل التالية: (أ) نُهج مجزأة وغير منسقة لتنمية الموارد البشرية؛ (ب) برامج تدريبية غير منسقة؛ (ج) روابط غير ملائمة بين نتائج التدريب ومتطلبات سوق العمل؛ (د) هدر الموظفين ووضعهم في غير محلهم؛ و (هـ) الافتقار إلى آليات رصد لتحديد قدرة وإنتاجية الموظفين المدرَّبين على الإسهام بطريقة مجدية في التنمية الوطنية.

١٢٣ - ولاحظ فريق من مديري الموارد البشرية في اجتماع له عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ أن مديري الموارد البشرية في القطاع العام يضطلعون بأدوار مكتبية أكثر منها استراتيجية، ودعا إلى بذل جهود ترمي إلى بناء قدراتهم ليصبحوا خبراء في الاستراتيجيات وفي تنظيم الأعمال، ومدافعين عن العمال، وعوامل للتحول المستمر. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٣٢/٢٠٠٨ الذي أكد فيه أن بناء القدرات أمر ضروري ولا بد منه في إعادة الهيكلة الإدارية، وإصلاح الخدمة المدنية، وتنمية الموارد البشرية، والتدريب في مجال الإدارة العامة، وتحسين الأداء في القطاع العام.

١٢٤ - ولا يزال مديرو الموارد البشرية في القطاع العام يعانون من التجاهل في عمليات إصلاح القطاع العام وبناء القدرات في أفريقيا. ومن خلال هذا المشروع، سيجري إيلاء اهتمام خاص لتعزيز قدراتهم المهنية إذ إن النجاح في بناء قدرات مستدامة يتوقف عليهم. وستعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنفيذ هذا المشروع لتعزيز القدرات بغية تحقيق الفعالية في إدارة الموارد البشرية في القطاع العام بأفريقيا. وسيجري التركيز على تمكين شبكة مديري الموارد البشرية للقطاع العام في أفريقيا من إضفاء الطابع المؤسسي والاستمرار في بناء القدرات المهنية لمديري الموارد البشرية في القطاع العام بأفريقيا.

هدف المنظمة: الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من خطط التنمية المتفق عليها دوليا من خلال تعزيز القدرة المؤسسية لشبكة مديري الموارد البشرية في القطاع العام في أفريقيا والقدرات الفردية لمديري الموارد البشرية في القطاع العام في أفريقيا.

الصلة بالإطار الاستراتيجي للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٨ (قسم الإدارة العامة وإدارة التنمية) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. الأهداف الإنمائية للألفية رقم ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨.

الميزانية الموجزة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الخبراء الاستشاريون	١٠٣,٠
أفرقة الخبراء	٣٦,٠
تكاليف السفر	٦٠,٠
الخدمات التعاقدية	١٥٤,٥
مصروفات التشغيل	٧,٢
حلقات العمل	٣٣٤,٨
المجموع	**٦٩٥,٥**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين دور مديري الموارد البشرية بوصفهم خبراء استراتيجيين، وخبراء في تنظيم الأعمال، ومدافعين عن العمال، وعوامل للتحول المستمر	(أ) '١' زيادة عدد مديري الموارد البشرية القادرين على تحليل وصياغة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية
	'٢' زيادة عدد الدورات التدريبية المقدمة عبر شبكة الإنترنت عن إدارة الموارد البشرية وزيادة المشاركة وإكمال مديري الموارد البشرية هذه الدورات التدريبية بنجاح
(ب) تعزيز تبادل المعارف والمعلومات والدروس المستفادة، وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أوساط مديري الموارد البشرية في البلدان الأفريقية	(ب) '١' زيادة عدد الأعضاء من مديري الموارد البشرية في شبكة إدارة الموارد البشرية في القطاع العام بأفريقيا
	'٢' زيادة استعمال الأعضاء من مديري الموارد البشرية لشبكة إدارة الموارد البشرية في القطاع العام بأفريقيا

الأنشطة الرئيسية

١٢٥ - ستشمل الأهداف الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تنظيم وعقد حلقتي عمل لبناء القدرات لصالح مديري الموارد البشرية في الوزارات المسؤولة عن الخدمة العامة في أفريقيا؛

(ب) تنظيم وعقد اجتماعَيْ خبراء بشأن سياسات تنمية الموارد البشرية في القطاع العام وبشأن استراتيجيات اجتذاب أفضل المواهب والاحتفاظ بها في الخدمة العامة في أفريقيا؛

(ج) تنظيم جولات دراسية لمديري الموارد البشرية في القطاع العام؛

(د) تصميم وإدارة دورات تدريبية على موقع الإنترنت في مختلف جوانب إدارة الموارد البشرية في القطاع العام بأفريقيا لتبادل المعارف والمعلومات؛

(هـ) تصميم موقع إنترنت لشبكة مديري الموارد البشرية في القطاع العام بأفريقيا؛

(و) إعداد منشور عن إدارة الموارد البشرية في القطاع العام بأفريقيا.

ذال – دعم إنشاء شبكة معارف برلمانية لأمريكا اللاتينية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (٣٠٠ ٤٠٧ دولار)

معلومات أساسية

١٢٦ – كما هو مشار إليه في تقرير البرلمان الإلكتروني الدولي لعام ٢٠٠٨، الذي أصدرته الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والمركز الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان، فإن نجاح الشبكات المنشأة منذ زمن بعيد من قبيل المؤتمر الوطني للهيئات التشريعية في الولايات المتحدة والمركز الأوروبي للبحث والتوثيق البرلماني في أوروبا، يؤكد على قيمة هذه الجمعيات بالنسبة لتطوير البرلمانات وتعزيز المؤسسات ويشير إلى الفرصة المتاحة لتوسيع نطاق منافع هذا النوع من التعاون ليشمل المناطق الأخرى. وهو يوضّح أيضا أن القيام، من خلال هذه الشبكات، بعمليات تبادل برلمانية بشأن البحوث والتوثيق التشريعي على النطاق الدولي، يمكن أن يكون أكثر فعالية وأن يساعد بشكل ملموس على الدفع بالأهداف المتفق عليها دوليا.

١٢٧ – ولا توجد اليوم أية آلية تعاونية رسمية منظمة من هذا النوع لدى المجالس البرلمانية لبلدان أمريكا اللاتينية. وبالتالي فقد جرى تصميم هذا المشروع لدعم الإدارات البرلمانية في أمريكا اللاتينية في إنشاء شبكة معارف برلمانية لأمريكا اللاتينية تسّهل التعاون المنظم والمتسق فيما بينها في مجالات إدارة التوثيق التشريعي، والبحوث البرلمانية، وتبادل المعارف والمعلومات.

١٢٨ – ويعتمد المشروع على الدروس المستفادة من شبكة المعارف البرلمانية لأفريقيا التي أنشئت مؤخرا، والتي وافق عليها ٣٦ مجلسا برلمانيا في أفريقيا. وتلقت العملية الدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمجلس الاقتصادي لأفريقيا من خلال مشروع مموّل من حساب التنمية.

١٢٩ – ويستفيد هذا المشروع أيضا من تجربة برنامج شبكة موظفي تكنولوجيا المعلومات في برلمانات الأمريكيتين الذي شارك في وضعه المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الذي أنشأ شبكة محدودة من الخبراء في تكنولوجيا المعلومات البرلمانية في المنطقة.

هدف المنظمة: دعم إنشاء شبكة معارف برلمانية لأمريكا اللاتينية لتعزيز تبادل الوثائق والمعارف بين الإدارات البرلمانية.

الصلة بالإطار الاستراتيجي للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٨ (قسم الإدارة العامة وإدارة التنمية) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والأهداف الإنمائية للألفية رقم ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨.

الميزانية الموجزة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الخبراء الاستشاريون	١٢٠,٠
تكاليف السفر	٤٨,٤
الخدمات التعاقدية	٢٤,٣
مصروفات التشغيل	٥,٠
حلقات العمل	٢٠٩,٦
المجموع	**٤٠٧,٣**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة الوعي والتعاون وتبادل أفضل الممارسات في مجالات الإدارة التشريعية، والبحث والتوثيق البرلماني، وإدارة المعارف والمعلومات، استنادا إلى الميثاق الذي اتفقت عليه المجالس البرلمانية لأمريكا اللاتينية	(أ) '١' زيادة عدد المجالس البرلمانية التي صدقت على ميثاق شبكة المعارف البرلمانية لأمريكا اللاتينية '٢' زيادة عدد الموظفين في الإدارات البرلمانية لأمريكا اللاتينية التي تتعاون وتتبادل المعلومات وأفضل الممارسات من خلال آلية رسمية للتواصل فيما بينها
(ب) زيادة مهارات موظفي الإدارات البرلمانية في مجالات الإدارة التشريعية، والبحث والتوثيق البرلماني، وإدارة المعارف والمعلومات	(ب) زيادة عدد التبادلات التي تقوم بها المجالس البرلمانية بشأن الإدارة التشريعية وبشأن البحث والتوثيق البرلماني
(ج) اعتماد مبادئ توجيهية مشتركة بشأن الأنشطة والوثائق البرلمانية	(ج) زيادة عدد المجالس البرلمانية التي اعتمدت المبادئ التوجيهية المشتركة بشأن الأنشطة والوثائق البرلمانية

الأنشطة الرئيسية

١٣٠ - ستشمل الأهداف الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تنظيم حلقة عمل توجيهية تضم ممثلين رفيعي المستوى من برلمانات أمريكا اللاتينية للاتفاق على ميثاق يؤسس إطارا مشتركا للشبكة ومناقشة طرق تنفيذ الشبكة

(ب) تصميم وتنفيذ صفحة بابية على الإنترنت لتكون بمثابة منتدى للتواصل عبر الإنترنت ومستودعا للمعرفة يتعلق بالخدمات الاستشارية، والتدريب الإلكتروني، وأفضل الممارسات، وما إلى ذلك؛

(ج) تنظيم دورتين تدريبيتين للمسؤولين البرلمانيين في مجالات الإدارة التشريعية، والبحث والتوثيق البرلماني. وتهدف هاتان الدورتان إلى بناء قدرات الموظفين البرلمانيين في مواضيع معينة يجري تحديدها بالتشاور مع أعضاء الشبكة وفقا لاحتياجاتهم وأولوياتهم؛

(د) تنظيم حلقة عمل لمناقشة واعتماد المبادئ التوجيهية المشتركة بشأن الأنشطة والوثائق البرلمانية.

ضاد - تعزيز القدرات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ من خلال تحسين إدارة تقلبية توافر المياه وغيرها من التغيرات التي يتسبب فيها تغير المناخ في أفريقيا

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) (٦٠٠ ٦٩٧ دولار)

معلومات أساسية

١٣١ - تخضع التنمية في اقتصادات العديد من الدول الأفريقية لقيود ناجمة عن الإجهاد المائي المتزايد وكذلك تقلبية الموارد المائية. ومن المتوقع أن يزيد كلا العاملين في المستقبل القريب بسبب تغير المناخ. وطلبت الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة أن تقدم دعماً قوياً لبناء القدرات الوطنية من أجل تكييف السياسات الوطنية والممارسات المحلية لمواجهة سرعة تأثر المناخ في المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي. ويهدف المشروع المقترح إلى الاستجابة لهذا الطلب.

١٣٢ - ويعتمد كثير من الاقتصادات الأفريقية أساساً على الزراعة المعتمدة على الأمطار وإدارة الثروة الحيوانية ومن ثم تبدي اعتماداً كبيراً على تقلبية سقوط الأمطار وضعفاً كبيراً إزاء الظواهر المناخية الشديدة من قبيل الفيضانات وفترات الجفاف[٩]. ويكون لأحداث من قبيل فترات الجفاف الطويلة أو تغيرات الأنماط المناخية الطويلة الأجل، في تلك البلدان، أثر وخيم على أسباب المعيشة المستدامة للسكان المقيمين. وقد تم ربط قلة المياه المحلية في أفريقيا بالفقر وتدهور الأراضي والهجرة والنزاعات العنيفة. وغالباً ما تتفاقم تلك المشاكل بفعل انعدام الهياكل الأساسية المؤسسية المناسبة، فضلاً عن عدم توفر البيانات اللازمة لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة ورصد تنفيذ الاستراتيجيات.

١٣٣ - ويكتسي وضع استراتيجيات لإدارة المخاطر والتكيف تتكامل جيدا مع تخطيط اقتصادي أهمية حاسمة لمعالجة الضعف إزاء تغير الطقس والمناخ. ويسعى العديد من البلدان الأفريقية إلى تحسين أدوات التخطيط وتعزيز القدرات من أجل دعم استراتيجيات سبل العيش لمجتمعاتها الريفية والحضرية. وبتوفير الأسس اللازمة لهذه الوسائل، سيساهم هذا المشروع في زيادة احتمال نجاح الجهود التي يبذلها الآخرون في سبيل التنمية والسلم. وسيهدف المشروع إلى سد عدة فجوات تتعلق على الخصوص بما يلي: (أ) معرفة الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بأثر قلة المياه وتقلبيتها على الاقتصادات الوطنية والمحلية؛ (ب) الطرائق التي يتم بها أخذ الآثار الشاملة للتغيرات البيئية أو المناخية من قبيل الفقر أو الهجرات أو تنظيم نظم الإنتاج الزراعي في الحسبان ودمجها في التخطيط الاقتصادي الرئيسي وخطط تطوير القطاعات والقرارات الاستثمارية؛

(٩) تشير استراتيجية المساعدة القطرية الحديثة التي وضعها البنك الدولي لإثيوبيا إلى أنه، عندما تُدمج أنماط سقوط الأمطار في فترات زمنية متعاقبة في نموذج للاقتصاد الإثيوبي، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المسقطة تنخفض بنسبة ٢٥ إلى ٤٠ في المائة. ورغم أن الأرقام قد تختلف، فإن اعتبارات مماثلة تصلح أيضاً للعديد من بلدان الساحل التي تعاني من تقلبية عالية في تساقطات الأمطار.

(ج) الآليات المؤسسية القائمة حالياً لتقاسم تلك المعرفة ونشرها، بما في ذلك جمع المعلومات عن التغيرات الجارية التي تؤثر في ظروف الطقس المحلية ونظم الإنتاج (من أسفل إلى أعلى) وعكسياً لضمان تقديم استجابات ملائمة في حينه للمسارات غير القابلة للاستدامة محلياً (من أعلى إلى أسفل).

هدف المنظمة: تعزيز قدرات البلدان الأفريقية التي تواجه درجة عالية من تقلبية وإجهاد المياه من جراء تغيرات مناخية من أجل تحقيق دمج وتكييف أفضل للاستراتيجيات والممارسات الإنمائية الوطنية والمحلية، مما يزيد احتمال تحقيق التنمية والسلم المستدامين.

الصلة مع الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: البرامج الفرعية ٣ (السياسات الاجتماعية والتنمية)، و ٤ (التنمية المستدامة)، و ٥ (الإحصاءات)، و ٨ (الإدارة العامة وإدارة التنمية) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والبرنامج الفرعي ٢ (الأمن الغذائي والتنمية المستدامة) للجنة الاقتصادية لأفريقيا. الأهداف الإنمائية للألفية ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الخبراء الاستشاريون	١٥٥,٠
السفر	١١٥,٤
الخدمات التعاقدية	١٩٨,٦
مصروفات التشغيل	١٠,٦
حلقات العمل	٢١٨,٠
المجموع	**٦٩٧,٦**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة المعرفة بالعلاقات بين تقلبية الموارد المائية (مثلاً فترات الجفاف الطويلة والفيضانات الشديدة) ومرونة النظم الاقتصادية المحلية/على مستوى الأحواض/الوطنية، وزيادة وعي صانعي القرارات بالاحتياجات الجديدة لاستجابات ابتكارية من أجل تحسين إدارة تقلبية المياه وغيرها من التغيرات التي يتسبب فيها المناخ داخل أربعة بلدان مختارة تعاني من الإجهاد المائي	(أ) زيادة عدد أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين المدربين على المسائل المتصلة بتقلبية المياه وما لها من آثار محلية ووطنية على نظم الإنتاج والاقتصاد الكلي، والفقر والبيئة، وكذلك الهجرة، والنزاعات الريفية، والتخطيط الحضري
(ب) زيادة فهم واضعي السياسات الرفيعي المستوى والجامعات المستهدفين في البلدان الأفريقية وقدرتهم على وضع نهج لتنمية القدرات وتنفيذه مع تأثيرات مضاعفة فيما يتعلق بالتكيف الذاتي مع تقلبية المياه لكل من المناطق الأفريقية دون الإقليمية الأربع التي تعاني من الإجهاد المائي: شمال أفريقيا والساحل وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	(ب) يبلّغ أزيد من ثلثي المشاركين الوطنيين والإقليميين في أنشطة المشروع عن: '١' زيادة في فهمهم الشخصي لخيارات الاستجابة لسد الثغرات المحددة '٢' زيادة في فهم الحاجة إلى تعزيز المؤسسات الوطنية، بما فيها المؤسسات الجامعية ومؤسسات التدريب، من أجل دمج وتكييف استراتيجياتها الإنمائية وممارساتها المحلية '٣' زيادة في الأنشطة المنفذة التي تطبق نهج تنمية القدرات مع آثار مضاعفة للتكيف الذاتي

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ج) زيادة الوعي لدى مؤسسات التدريب الوطنية القادرة على وضع منهجيات قابلة للقياس والتعاون فيما بينها وإعداد مواد تدريبية لدعم التكيف مع زيادة تقلبية المياه على جميع المستويات الجغرافية	(ج) زيادة مدى توفر نتائج المشروع، والمنهجيات القابلة للقياس، والمواد التدريبية، وزيادة التعاون بين المؤسسات التدريبية

الأنشطة الرئيسية

١٣٤ - ستشمل الأهداف الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تنظيم حلقتي عمل (إحداهما بالفرنسية والأخرى بالإنكليزية) كل منهما في بلدين مشاركين، لتدريب موظفي الوزارات المكلفة بالتخطيط/الاقتصاد وبسياسات المياه ولتدريب الخبراء الوطنيين على هدف المشروع، والتصديق على الاختصاصات، وإطلاق المشروع؛

(ب) فيما يتعلق بكل من البلدان الرائدة الأربعة، إعداد أربع دراسات شاملة مكرسة للجوانب التالية: (١) الموارد المائية (علم المناخ المائي وعلم الجيولوجيا المائية)؛ (٢) دمج تقلبية سقوط الأمطار في تخطيط الاقتصاد الكلي؛ (٣) تحديد الصدمات المناخية التي تتعرض لها نظم الإنتاج المحلية، وأسبابها، واستراتيجيات التخفيف المعتمدة؛ (٤) تقييم الترتيبات المؤسسية، وتجارب مختلف الجهات الفاعلة، في التعامل مع الصدمات المناخية وآثارها، على مستويات جغرافية مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، دراستان دون إقليميتين عن بيانات سقوط الأمطار وتقلبية توافر المياه؛

(ج) تنظيم أربع حلقات عمل وطنية للتصديق والتدريب بمشاركة أصحاب مصلحة وطنيين، تتمحور حول تحسين/وضع آليات ملائمة لتبادل المعلومات في اتجاهين بشأن المياه والمسائل المتصلة بالتنمية المحلية بين الصعيدين المحلي والوطني؛

(د) إنشاء صفحة مكرسة وآمنة على الموقع الشبكي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تسمح بتبادل المعلومات بين المشاركين في المشروع؛

(هـ) تنظيم اجتماع عمل من أجل: (١) وضع استراتيجية لتنمية القدرات تكون لها آثار مستدامة ومضاعفة؛ (٢) تحديد مجموعة من المنهجيات القابلة للقياس والمواد التدريبية (الاحتياجات المشتركة على الصعيد الإقليمي زائدا احتياجات محددة على الصعيد دون الإقليمي في مجال بناء القدرات)، التي يمكن أن تحتفظ بها وتستخدمها شبكة من مؤسسات التدريب الوطنية مكتفية ذاتيا (الجامعات أو مراكز التدريب)؛

(و) بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، تصميم إطار التدريب وإنتاج مواد التدريب لكل وحدة معيارية. وتنظيم حلقتي عمل تدريبيتين رفيعتي المستوى لصانعي القرارات من أجل تعزيز الحاجة إلى تمويل واستدامة شبكة وطنية ودون إقليمية من القدرات في إدارة تقلبية توافر المياه؛

(ز) تنظيم دورة لتدريب المدربين لفائدة ١٦ متدرباً يتم اختيارهم على أساس عملية عطاء تنافسي بين المؤسسات (الجامعات الوطنية أو مراكز التدريب) المشاركة في الشبكة؛

(ح) إنشاء شبكة مكتفية ذاتيا من مؤسسات التدريب الوطنية قادرة على دعم البلدان التي تعاني من الإجهاد المائي للتكيف مع تعاظم تقلبية توافر المياه وغيرها من التغيرات التي يتسبب فيها المناخ على جميع المستويات الجغرافية؛

(ط) تحرير وترجمة مواد التدريب (من الإنكليزية إلى الفرنسية ومن الفرنسية إلى الإنكليزية) وإدراجها في صفحة الموقع الشبكي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المكرسة للمشروع. ورصد وتقييم قيام الشبكة التعليمية بنشر التدريب في بلدان أخرى بعد مضي عام على أول تدريب للمدربين.

ألف ألف – تعزيز تقديم التقارير الوطنية دعماً لتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٥٢٧ ٦٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٣٥ – تغطي الغابات ثلث مساحة الأراضي في العالم، مشكّلة بذلك أكبر نظم إيكولوجية أرضية. وهي توفر مجموعة واسعة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. ويعتمد أكثر من ١,٦ بليون شخص، بدرجات متفاوتة، على الغابات لأسباب معيشتهم، ويستخدمون موارد الغابات للوقود والخشب والأغذية والأدوية والدخل. وإيجاد سبل لضمان استفادة الأجيال الحاضرة والمقبلة من الغابات هو جوهر الإدارة المستدامة للغابات.

١٣٦ – وفي عام ٢٠٠٧، عزز اعتماد الجمعية العامة[١٠] للصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات الالتزام العالمي بالإدارة المستدامة للغابات بوصفه المبدأ العام لسياسات الغابات على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، ورسم الأولويات المستقبلية في شكل أربعة أهداف عالمية بشأن الغابات. وأتى هذا الصك تتويجاً لخمسة عشر عاماً من المفاوضات التي بدأت في مؤتمر ريو في عام ١٩٩٢ وهو أول اتفاق عالمي بشأن الإدارة المستدامة للغابات.

١٣٧ – ويعد رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ الصك وتحقيق الأهداف العالمية الأربعة عنصراً حاسماً من أعمال منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وقد طُلب إلى البلدان أن تقدم تقارير مرحلية وطنية طوعية ضمن

(١٠) قرار الجمعية العامة ٩٨/٦٢.

تقاريرها العادية المقدمة إلى المنتدى. ويشير برنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥ بالتحديد إلى أنه ستكون المهمة الرئيسية لكل دورة هي إجراء مناقشة بشأن تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات. ويقتضي نجاح تنفيذ الصك تحسين التقارير الوطنية التي تقدمها البلدان للمساعدة على تحديد التقدم المحرز والإنجازات والاحتياجات، وتعزيز تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات بشكل أكثر فعالية.

١٣٨ - وأظهر تحليل للتقارير الوطنية المقدمة إلى المنتدى من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥ أن هذه التقارير ذات فائدة محدودة في تقييم التقدم المحرز في الإدارة المستدامة للغابات. وبشكل عام، قدمت البلدان المتقدمة النمو عدداً أكبر نسبياً من التقارير بالمقارنة مع تلك التي قدمتها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وعلاوة على ذلك، أعربت البلدان النامية مراراً، في دورات مختلفة للمنتدى، عن الحاجة إلى الدعم المالي والتقني لمساعدتها في إعداد التقارير القطرية.

هدف المنظمة: تعزيز ودعم قدرات البلدان، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في إعداد التقارير الوطنية للدورتين التاسعة والعاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣.

الصلة مع الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٩ (الإدارة المستدامة للغابات) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٧٢,٠
الخبراء الاستشاريون	٣٦,٠
السفر	١٠٨,٠
الخدمات التعاقدية	٤٣,٦
مصروفات التشغيل	١٠,٠
حلقات العمل	٢٥٨,٠
المجموع	**٥٢٧,٦**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة الوعي والفهم فيما يتعلق بالاحتياجات المتصلة ببنية وشكل التقارير الوطنية المقدمة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	(أ) '١' اعتماد شكل موحد ومبادئ توجيهية محددة للتقارير الوطنية المقدمة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات '٢' زيادة عدد أصحاب المصلحة الوطنيين في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المدربين على الرصد والإبلاغ عن برامجهم وأنشطتهم الوطنية بهدف تطبيق الإدارة المستدامة للغابات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تحسين التنسيق الإقليمي في إعداد التقارير الوطنية وتقاسم أفضل للخبرات في أفضل الممارسات في سبيل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات	(ب) زيادة الحوار الإقليمي وزيادة دمج الدروس المستفادة في التقارير الوطنية

الأنشطة الرئيسية

١٣٩ - ستشمل الأهداف الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) قيام خبراء استشاريين دوليين وإقليميين بدعم من الأمانة العامة بتحليل العناصر المواضيعية الشاملة للإبلاغ عن الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات والصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات ومقترحات العمل للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات وقرارات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وباختيار مؤشرات رئيسية للإبلاغ عن التنفيذ. وسيأخذ التحليل في الحسبان عمل المبادرة المشتركة للشراكة التعاونية في مجال الغابات بشأن تبسيط الإبلاغ المتصل بالغابات وتجارب عمليات المعايير والمؤشرات القائمة؛

(ب) تنظيم أربع حلقات عمل صغيرة لمشاركي البلدان من أجل مناقشة بنية الرصد المقترحة ووضع شكل التقارير الوطنية ومبادئها التوجيهية في صيغتها الأخيرة؛

(ج) قيام ٤٠ بلدا من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية و ١٠ بلدان من البلدان متقدمة النمو بإعداد التقارير الوطنية؛

(د) تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المشاركة بناء على طلبها، في تجميع التقارير الوطنية؛

(هـ) تحليل التقارير الوطنية وإعداد تقرير تجميعي ستقيّم فيه أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أنشطة ونتائج المشروع بغية تحسين التقارير التي تقدمها البلدان في الدورات المقبلة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛

(و) تنظيم الحدث في الدورتين التاسعة والعاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات والتحديات المتصلة بتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات.

ألف باء – تعزيز الإحصاءات والمؤشرات الرئيسية لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا (٦٠٠ ٨١٠ دولار)

معلومات أساسية

١٤٠ – تعد البيانات الموثوقة والمقدمة في الوقت المناسب أداة أساسية لتحليل التنمية وصنع القرارات في مجال السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وهناك حاجة إلى هذه البيانات في شكل محدد وفي لحظات زمنية معينة لكي تكون مفيدة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وغايات التنمية على جميع الأصعدة. وهناك سببان أساسيان لاستمرار وجود فجوة هامة بين الطلب على الإحصاءات والمؤشرات ذات النوعية العالية وقدرة البلدان على تقديمها بشكل روتيني، وهما: (أ) أن البيانات لا تُجمع/تُنتج على الصعيد القطري؛ و (ب) وفي حين يجري إنتاج بعض البيانات الأساسية وجمعها، لا تملك البلدان القدرات اللازمة لنشرها وإيصالها في شكل ملائم وفي الوقت المناسب إلى مجموعات المستعملين المعنيين.

١٤١ – ولئن كان المجتمع الدولي كرس قدراً كبيراً من الاهتمام والموارد لمساعدة البلدان في جمع البيانات وإنتاجها، وفي استحداث الأدوات المنهجية الملائمة وفي الموافقة على ''معايير إنتاج'' دولية، فإن التحديات التي تواجهها البلدان في نشر وإيصال البيانات بفعالية لم تحظ إلا باهتمام قليل نسبياً. ووردت مناقشة هذا الاختلال في تقرير الأمين العام خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية المعقودة في عام ٢٠٠٨ (E/CN.3/2008/12). وأوحى التقرير بأن البلدان بحاجة إلى الدعم في تحسين استهداف المجموعات المختلفة من مستعمليها من خلال صياغة ''استراتيجيات نشر بيانات'' شاملة. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان بحاجة إلى الدعم التقني في استخدام تكنولوجيات الاتصالات الحديثة، لا سيما الإنترنت، لتكون قادرة على نقل منتجاتها الإحصائية بسرعة إلى المستعملين. ورحبت اللجنة الإحصائية بهذا التقرير و ''شجعت، صراحة، شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مواصلة مبادرتها من أجل تيسير تبادل الخبرات فيما بين البلدان، فيما يتعلق بسياسات وممارسات النشر'' (المقرر ١١١/٣٩ (و)، للجنة الإحصائية). ويعالج مقترح هذا المشروع هذه المسائل.

١٤٢ – وسيشكل المستفيدون من القدرات القطرية المحسنة لنشر البيانات وإيصالها الطيف الواسع من المستعملين، المؤلفين من الحكومات الوطنية، والوكالات الإقليمية والدولية، وأوساط البحوث الإنمائية، والجمهور بشكل عام. وسيساهم تحديث وتوحيد قدرة الدول الأعضاء على تبادل المعلومات، بوجه خاص، في تحسين مدى توفر البيانات القطرية ودقتها من حيث التوقيت في قواعد البيانات الدولية الرئيسية، (من قبيل قاعدة بيانات

الأهداف الإنمائية للألفية التي تحتفظ بها للرصد العالمي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) التي ستفيد بدورها العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة المكلفة برصد التقدم.

١٤٣ - وسينطلق هذا المشروع من الدروس المستفادة من ستة مشاريع إحصائية لحساب التنمية سبق أن نفذتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتمثلت بعض عوامل نجاح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تنفيذ حسابات التنمية الماضية في التركيز على عدد معقول من البلدان وفي أن كل الأنشطة القطرية كانت دائماً تُجرى بتعاون وثيق مع المكاتب الإحصائية الوطنية بغية ضمان تحقيق أثر واستدامة على المدى الطويل.

هدف المنظمة: تحسين إمكانية وصول المستعملين، لا سيما صانعي القرارات في مجال السياسات والباحثين، في الوقت المناسب إلى إحصاءات موثوقة ذات صلة بالسياسات وتلبي الطلب المتزايد على المعلومات ذات النوعية الرفيعة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

الصلة مع الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٥ (الإحصاءات) لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ البرنامج الفرعي ٩ (الإحصاءات) للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ البرنامج الفرعي ٧ (الإحصاءات) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ البرنامج الفرعي ٣ (الإحصاءات) للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ البرنامج الفرعي ١٠ (الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية) للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ البرنامج الفرعي ٥ (إحصاءات لوضع السياسات المستندة إلى البينات) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. الأهداف الإنمائية للألفية ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨.

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٤٢,٠
الخبراء الاستشاريون	٩٨,٠
السفر	١٤٢,٠
الخدمات التعاقدية	٤٣,٦
مصروفات التشغيل	١١,٠
المعدات	٥٠,٠
الجولات الدراسية	٥٠,٠
حلقات العمل	٣٧٤,٠
المجموع	**٨١٠,٦**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات والبيانات الفوقية الوطنية بتعزيز قدرات وممارسات النشر على الصعيد القطري	(أ) زيادة عدد البلدان التي يمكن أن توفر قدرات تفاعلية للوصول إلى البيانات على مواقع شبكية لمكاتبها الإحصائية الوطنية
(ب) تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات الوطنية وبيانات منظومة الأمم المتحدة بتعزيز محتوى بوابة البيانات ووظيفيتها، بوصفها ناقلة رئيسية لتسهيل فعالية تدفق البيانات الدولية	(ب) زيادة حجم البيانات الإحصائية الرسمية على الصعيد الدولي المقدمة من خلال بيانات الأمم المتحدة، التي يمكن أن تستخدم من أجل تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

الأنشطة الرئيسية

١٤٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) استحداث مواد للتدريب من خلال دراسة مكتبية بشأن أفضل الممارسات في نشر البيانات وإيصالها؛

(ب) عقد اجتماع فريق خبراء لاستعراض وإقرار مواد التدريب المتعلقة بأفضل الممارسات في نشر البيانات وإيصالها؛

(ج) القيام، بتعاون وثيق مع اللجان الإقليمية، بتنظيم خمس حلقات عمل تدريبية إقليمية لموظفي المكاتب الإحصائية الوطنية من أجل تحسين القدرات التقنية في بلدانهم لنشر الإحصاءات والمؤشرات وإيصالها. وستغطي حلقات العمل مواضيع من قبيل: تحسين العلاقات بين المنتج والمستعمل؛ وتطوير إيصال الإحصاءات عن طريق الإنترنت؛ وإتاحة الوصول إلى البيانات الدقيقة؛ وتطوير أدوات حديثة لرؤية البيانات؛

(د) القيام، بتعاون وثيق مع المكاتب الإحصائية الوطنية لكل بلد من خمسة بلدان مختارة، بإنشاء قاعدة بيانات وطنية تجريبية للمؤشرات والإحصاءات الرئيسية، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المعترف بها دولياً، التي يجب نشرها عن طريق المواقع الشبكية للمكاتب الإحصائية الوطنية وربطها ببوابة بيانات الأمم المتحدة؛

(هـ) تقديم مساعدة تقنية مباشرة إلى البلدان لدعم استحداث أجهزة ملائمة لنشر البيانات؛

(و) تنظيم جولات دراسية للاستفادة من مواطن قوة البلدان الأكثر تقدماً وإنجازاتها وإتاحة فرص للموظفين من البلدان الأقل نموا من الناحية الإحصائية لتعلم أفضل الممارسات وتقاسم الخبرات مع بلدان أخرى.

التذييل ١

المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

اسم المشروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
ألف - تسهيل الاندماج الفعال للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي من خلال تقديم المعونة للخطط التجارية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٣٠٠ ٩٧٥
باء - تعميم مراعاة منظور تغير المناخ في السياسات الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في غرب أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٥٠٠ ٦٣٧
جيم - بناء القدرات من أجل بناء إدارة متكاملة للموارد المائية المشتركة في الجنوب الأفريقي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٨٠٠ ٦٠٦
دال - تخفيف تغير المناخ من خلال جلب الاستثمار المباشر الأجنبي في تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتطورة (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٩٠٠ ٦٢٩
هاء - تيسير التكيف مع تغير المناخ في النقل من خلال معالجة الربط بين الطاقة والبيئة (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٠٠٠ ٧٣٨
واو - تحسين تأهيل عمل المرأة بدون أجر دعماً لسياسات القضاء على الفقر (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٠٠٠ ٥٦٨
زاي - تحسين إدارة توزيع الموارد للبيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	٥٠٠ ٥٥٤
حاء - تعزيز الإحصاءات الوطنية والقدرات المشتركة بين المؤسسات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التعاون الأقاليمي وتقاسم المعارف (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٠٠٠ ١ ١٩٢
طاء - تحسين التأهب لأخطار الكوارث في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٩٠٠ ٦٢١
ياء - تعزيز أمن الطاقة وتحسين الوصول إلى خدمات الطاقة من خلال إقامة شراكات للطاقة المتجددة بين القطاعين العام والخاص (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)	٥٠٠ ١ ٠٠٦
كاف - تعزيز الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)	٤٠٠ ٧٤٩

اسم المشروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
لام – بناء القدرات المتعلقة بتخفيف تغير المناخ من أجل تخفيف وطأة الفقر في غرب آسيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٢٠٠ ٥٤٧
ميم – تعزيز القدرات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للتفاوض بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٢٠٠ ٥٠٢
نون – تحسين استجابات العدالة الجنائية للاتجار بالأشخاص في جنوب شرق أوروبا مع التركيز بوجه خاص على مولدوفا (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)	٦٠٠ ٤٩٩
سين – تعزيز القدرات في البلدان النامية من أجل الإنفاذ الفعال لقانون المنافسة للحد من القيود المفروضة على الإنتاجية الاقتصادية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٧٠٠ ٦١٧
عين – مواجهة وقع الأزمة المالية العالمية وآثارها على البلدان النامية من خلال دعم تنمية قطاع الخدمات (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	٠٠٠ ٦٥٣
فاء – تعزيز قدرات البلدان النامية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات التجارية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٩٠٠ ٦٢١
صاد – تعزيز القدرات من أجل بناء إدارة فعالة للأصول والخصوم في مكاتب إدارة الديون الوطنية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٤٠٠ ٦٦٣
قاف – دمج البعد التجاري في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٨٠٠ ٥٣٤
راء – بناء قدرات موظفي الجمارك لمنع الاتجار غير القانوني في السلع الأساسية الحساسة بيئياً من خلال مبادرة الجمارك الخضراء (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	٦٠٠ ٦٦٩
شين – بناء القدرات في التخطيط الوطني من أجل تحقيق إنتاج غذائي مستدام (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	٠٠٠ ٧١٠
تاء – تعزيز مساهمة السلطات المحلية وشركائها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال بناء قدرات معاهد تدريب الحكومات المحلية (موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية)	٢٠٠ ٦٨٧
ثاء – تعزيز شبكات المعارف الإقليمية لتعزيز التنفيذ الفعال لجدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية وتقييم التقدم المحرز (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٣٠٠ ٥٢٦
خاء – المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في أفريقيا من خلال تعزيز قدرات إدارة المواد البشرية في القطاع العام (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٥٠٠ ٦٩٥
ذال – دعم إنشاء شبكة للمعرفة البرلمانية في أمريكا اللاتينية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)	٣٠٠ ٤٠٧

اسم المشروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
ضاد – تعزيز القدرات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ من خلال تحسين إدارة تقلبية توافر المياه وغيرها من التغيرات التي يتسبب فيها المناخ في أفريقيا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث)	٦٠٠ ٦٩٧
ألف ألف – تعزيز الإبلاغ على الصعيد الوطني دعماً لتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٦٠٠ ٥٢٧
ألف باء – تعزيز الإحصاءات والمؤشرات الرئيسية لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ).....	٦٠٠ ٨١٠

التذييل ٢

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة

ألف – اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/62/7)

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
تلاحظ اللجنة الاستشارية التحسّن الذي طرأ على شكل عرض المشاريع المقرر تمويلها خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وترى اللجنة في الوقت نفسه أنه يمكن اقتضاب وثيقة الميزانية إلى حد بعيد عن طريق توخي مزيد من الإيجاز في الشكل المستخدم لعرض معلومات أساسية عن المشاريع. وينبغي لوثيقة الميزانية أن تركز أكثر على عرض التفاصيل المتعلقة بالتكاليف التقديرية والأهداف المتوخاة والنقاط المرجعية ومؤشرات الإنجاز (الفقرة ثالث عشر – ٥).	تقدم وثيقة الميزانية، بالاستجابة للرأي الذي أعربت عنه اللجنة، المعلومات الأساسية لكل مشروع في شكل أكثر اختصاراً. وتقدم معلومات عن ترتيب المشروع في سياق الإجراءات الإنمائية العالمية والإقليمية ذات الصلة. وتُدرج المعلومات المفصلة عن تقديرات التكلفة حالياً في الكراسة الرئيسية. وفي الوقت نفسه، بذل مدير البرامج المزيد من الجهود لتعزيز الإطار المنطقي للمذكرات المفاهيمية. وكنتيجة لذلك، تسمح تحسينات السرد فيما يتعلق بالهدف الذي ينبغي تحقيقه وصلته بالإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز بفهم أفضل لتصميم كل مشروع.
وتقر اللجنة الاستشارية بأن الموقع أصبح وسيلة هامة لتقديم معلومات مستكملة وقيّمة عن المشاريع. وترى اللجنة في الوقت نفسه أن الميزانية البرنامجية المقترحة للباب ٣٤ ينبغي أن تقدم موجزا للاحتياجات التقديرية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية (الفقرة ثالث عشر – ٨)	يرد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ للباب ٣٥ حساب التنمية (انظر الجدول ٢) جدول يبين مجموع التقديرات الموزعة حسب أوجه الإنفاق الرئيسية: المساعدة المؤقتة العامة، والخبراء الاستشاريون (بمن فيهم الخبراء)، والسفر، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل، والمعدات والزمالات (بما في ذلك الجولات الدراسية وحلقات العمل).